جـامعة الدكتور الطاهر مولاي ـ سعيدة ـ

كلـية الحقوق و العلـوم السياسـية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسـة التعليمـية و أثـرها عـلى الهويـة الوطنـية في الجزائر مـن 2000-2011.

مـذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص السياسـات العامـة و التنمية

إعداد الطالب:

الفضة عبد الوهاب

إشراف الاستاذ:

موكيل عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستـاذ: عـتيق الشـــيخ	رئيساً
الأستاذ:موكيل عبد السلام	مشرفاً ومقرراً
الأستـاذ: بـــن زايـد أمحمد	عضوا مناقشاً

الموسـم الجامـعي

1437/1436هـ

2016 /2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن رقي أي أمة و تقدمها مرتبط بمدى التربية التي يتلقاها أفرادها من الناحية العاطفية و الفكرية، فلا ينتظر تقدم أمة مالم تتوسع آفاق أفرادها الفكرية و الوجدانية»

-فتح الله كولن-

شكر و تقدير

عملاً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم:

﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له ﴾

يشرفني أن أتقدم بشكري الجزيل و ثنائي الخالص لأستاذي الفاضل: "**موكيل عبد السلام** " المشرف على هذه المذكرة الذي شجعني على إنجازها منذ الوهلة الأولى التي عرضت عليه الفكرة، و لم يبخل علي بعلمه ووقته و جهده و توجيهاته القيمة .

كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة و الحكم عليها .

و لا يفوتني أن أتقدم بعظيم التقدير و العرفان بالجميل إلى الذين لم يبخلوا علي بتقديم يد العون والمؤازرة لإتمام هذه الرسالة، سواء خلال جمع المعلومات أو عند مراجعتها و طباعتها .

الفضة عبد الوهاب

الإهـــــــداء

إلى روح والــدي الطاهرة . . . إلى مـن علمني الصبر والثبات .

إلى من أوصى بها الرسول الكريم ثلاثاً . . . إلـى من كان رضاها زاداً لي

في حياتـــي و دعــواتـها نـوراً يـضئ دربـي .

إلـى إخوتـي و أخـواتـي و عـائـلتي كبيرهـم و صغيرهـم

وإلى كل مـن كـــان لــه الفــضل عــلي . . . تقـديراً و عــرفانـــاً

إلـى كـل طالـب للعلــم وصديق للدراســة . . .

إلى كل من نُقشت أسماؤهـم على صفحات قلبي، طيلة حياتي ومشواري الجامعي

. . . **أهديكـم** عربون محبة ووفاء .

الفضة عبد الوهاب

المقدمـــــة

تعد إشكالـية السياسة التعليمية ووظيفتها واحدة من أهم التحديات الكبرى التي كانت تواجه العديد من الدول، و لاتزال تواجه العديد من البلدان العربية، فهذه حقيقة لا نقاش فيها، فمصير مختلف الشعوب والمجتمعات مرهون إلى حد كبير بنجاعة سياستها التعليمية في إعداد الإنسان لمواكبة تطورات هذا العصر ومسايرة التحديات التي تواجهه في ميدان الثورة الرقمية و تكنولوجيا المعرفة و الإتصال، فالحديث عن سياسة تعليمية في عصر أثرت فيه مظاهر العولمة، هو حديث عن ظاهرة غريبة إنتشرت في مجتمعاتنا تسعى إلى توحيد فكري وثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي، فهي تحمل تحدياً قويا لهوية الإنسان العربي المسلم وما تستهدفه من قيم لحضارته والتركيز على هويته وثقافته العربية والإسلامية.

حيث تشكل قضية الهوية الوطنية محور اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين كونها الحصن الوحيد لأي دولة، فالهوية الوطنية مشترك جماعي يحتوي الجميع و يضمن التوافق والإنسجام ويراعي الخصوصيات والتنوع الثقافي الموجود في ربوع الوطن فهي تعبير اجتماعي وثقافي لانتماء وطني، فبقاء الأمم مرهون ببقاء هويتها.

فالجزائر كغيرها من دول العالم لم تكن في غنى عن التعليم، فبعد الإستقلال كانت تعاني المنظومة التربوية من نقص كبير، بسبب ما خلفه الإستعمار من تجهيل للشعب الجزائري ومحاولة سلخه عن مبادئه، مما دفعها إلى إقامة نظام تربوي يوائم المجتمع الجزائري إنطلاقاً من مبادئه وقيمه لأجل الحفاظ على هويته، حيث اصطدمت الجزائر بتغيرات وتطورات سريعة في العالم، فرضت على السياسة التعليمية في الجزائر واقعاً جديداً وجب التكيف معه لبلوغ مقصدها، فالتماسك الإجتماعي والوحدة الوطنية سبيل تحقيقها لا يتأتى ذلك إلا بالتعليم الجـيد والتربـية الصالحة الرشـيدة وغـرس الوطنية التي تغذي مشاعـر الانتماء وتنميها سواء عـلى المستوى العائـلي، الإجتماعي، الوطني، والعربـي الاسلامـي في نفوس الأفراد بصفة خاصة والمجتمعات بصفة عامة.

ومنه نطـرح الإشـكال الـتالــي:

- **إلى أي مدى أثرت السياسة التعليمية في الجزائر على أبعاد الهوية الوطنية؟**

ومـنه تـندرج الاسئلة الفرعـية التالـية:

- ما المقصود بالسياسة التعليمية؟
- ما المقصود بالهوية الوطنية في الجزائر؟
- ما علاقة السياسة التعليمية في الجزائر بأبعاد الهوية الوطنية؟
- إلى أي مدى تلعب السياسة التعليمية دور مهم في بناء الهوية الوطنية؟
- هل نجحت السياسة التعليمية في لعب دور مهم لتكريس مظاهر الهوية الوطنية؟

الفرضــيات:

- السياسة التعليمية موجه رئيسي للهوية الوطنية في الجزائر.
- ترتبط الهوية الوطنية إرتباط وثيق بتوجهات السياسة التعليمية في الجزائر.
- تلعب السياسة التعليمية في الجزائر دور محدود في بناء الهوية الوطنية.

أهمية الدراســة:

تهدف الدراسة من أجل البحث والتقصي في حقيقة العلاقة الموجودة بين السياسة التعليمية في الجزائر والهوية الوطنية، وذلك انطلاقاً من تحليل وتفسير كل متغير على حدى، وهذا نظراً لما شهدته السياسة التعليمية من إصلاحات وتغيرات منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

وذلك من خلال الوقوف على ما حققته السياسة التعليمية في خدمة الهوية الوطنية وما عجزت عنه أو بالأحرى ما تعارض مع مقومات الهوية الوطنية.

مـبررات اختـيار الموضـوع:

كان إختيار الموضوع لأسباب موضوعية وذاتية على النحو التالي:

-المبررات الموضوعية:

-بحكم ما نعيشه من عولمة وتحولات سريعة في جميع المستويات والانتشار المتواصل للصراعات الثقافية والحضارية والانفجار المعرفي، فكلها عوامل تفرض على الفرد الاستعداد لها و التكيف معها، لذا أصبح علينا لزاماً أن نخوض هذه الدراسة كونها تتيح لنا تشخيص الهوية المراد بناؤها، لتكون قادرة على رسم أطر تعليمية ومناهج تربوية في خدمة الهوية الوطنية.

- الاصلاحات المتتالية التي تعيشها المدرسة الجزائرية و ما تشهده من نقائص تؤثر على هوية الأفراد.

- الاستفادة من هذه الدراسة في تدارك أخطائنا و عيوبنا السابقة من أجل بناء هوية أصيلة من خلال سياسة تعليمية متكاملة.

- المـبررات الذاتـية:

أما دافعنا الذاتي لتقديم هذه الدراسة، هو أن نضع بين يدي المسؤول، المدرس، الطالب والقارئ مجموعة من القضايا والأفكار، لمعرفة ما يدور داخل منظومتنا التعليمية وما يشوبها من نقائص وأخطاء، إضافة الى إدراكنا بمدى أهمية السياسة التعليمية ودورها في خدمة الهوية الوطنية، كما في دول العالم.

-أدبـيات الـدراسـة:

-أحمد بن نعمان، الهويـة الوطنـية الحقائـق والغايـات، وقـد صدر هذا الكتاب سنة 1999 عن دار الأمة، تـناول فيه الكاتب موضوع الهوية مبرزاً الأخطار المحدقة بها، والمحاولات المختلفة لتحطيم الهوية الأصيلة كما ربط مسألة الهوية بالثقافة، اللغة، الديـن، السياسـة، لكن لـم يتطرق إلى مسألـة الهويـة والتعليـم، كون

هذه الأخيرة لها دور في بناء هوية أصيلة أو العكس من ذلك، أي بناء هوية تابعة، مولعة بتقليد الغالب كما قال العلامة إبن خلدون.

- عـمر بن قيـنة، المشكلـة الثقافية في الجزائر(التفاعلات و النتائج)، صدر هـتذا الكـتاب عـن دار أسامـة، عمان، سنة 2000، تناول فيه الكاتب الهوية الوطنية في أهم المواثيق الجزائرية، و عرج الى المسألة البربرية في ثلاث محطات رئيسية من 1949-1999، لكن لم يتطرق الكاتب الى السياسة التعليمة وأثرها على الهوية.
- سراد محمد العلمي، النظام التعليمي و ثواب الهوية الوطنية (كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجاً)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تطرق فيها الباحث الى النظام التعليمي في الجزائر و أهم الأسس التي تقوم عليها المدرسة الجزائرية وأهم الاصلاحات التي طرأت في المنظومات التربوية، كما تطرق أيضاً الى الجزائر المستقلة و أزمة الهوية الوطنية.

حـدود الدراسـة:

- **الحدود المكانية:** يقتصر الموضوع على دراسة السياسة التعليمية وأثرها على الهوية الوطنية في الجزائر بصفة عامة.
- **الحدود الزمنـية:** حاولنا التركيز على السياسة التعليمية خلال الفترة الممتدة 2000-2011.

منهجية البحـث:

لقد آثرنا في هذه الدراسة إلى إستخدام عدة مناهج علمية بحسب عناصر الموضوع، ومنها:

- **المنـهج التاريـخي:** حيث كان لابد من وضع متغيرات الدراسة في سياق تاريخي معين، فهو يقوم بمهمة بناء علاقات مجالية للظاهرة المدروسة، أي الهوية، حيث نضعها في مسار تاريخنا بدءاً بالعهد العثماني وصولاً إلى فترة الإحتلال، والتركيز كذلك على فترة الاستقلال إلى يومنا هذا، كما يبرر إستعمالنا لهذا المنهج هو أن الظاهرة ليست فريدة فلا بد لها من سوابق ولواحق، ويستخدم هذا المنهج للحصول على أنواع من المعرفة عن

طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل المشكلات الانسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، فكثيراً ما يصعب علينا فهم الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.

-**المنـهج المقـارن:** إن طبيعة دراستنا لهذا الموضوع تلزم إستعمال هذا المنهج، لأننا بصدد دراسة مسألة الهوية عبر فترتين مختلفتين، أي أننا ندرس ظاهرة ونحاول فهمها عبر الزمن.

كما تم إستخدام العديد من الاقتربات منها: الإقتراب القانونـي الذي تم الإستعانة به في الرجوع إلى الدساتير والقوانين المتعلقة بالمنظمومة التعليمية ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العلمي.

كما تم اعتماد اقتراب النخبة والذي بدوره يوضح طبيعة النخب التي قادت الاصلاح في المنظومة التربوية.

ـ صعوبـات البحـث:

-قلة المراجع و ذلك نظراً لانعدام مرجعيات أكاديمية تناولت موضوع السياسة التعليمية و علاقتها بالهوية الوطنية. وتتبع مسار المدرسة الجزائرية.

- عدم وجود دراسات مختصة للموضوع، لا سيما المرحلة الأخيرة لإصلاحات 2003 حول ما أضافته أو حذفته بالنسبة لمسألة الهوية الوطنية.

ولدراسة هذا الموضوع إرتأينا تقسيمه إلى فصلين بعد التقديم له وتطرقنا إلى:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للدراسة من خلال المفهومين المتمثلين في السياسة التعليمية والهوية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه السياسة التعليمية وسياقها التاريخي في الجزائر وأهم المرحل التي مرت بها السياسة التعليمية ثم إشكالية الهوية في الجزائر، وأهم مقومات ووسائل إثبات وأبعاد الهوية الوطنية، وأخيراً السياسة التعليمية وإشكالية الهوية الجزائرية.

الفصل الأول

تمهيد

تعيش بعض الدول أزمة هوية وحضارة، وذلك راجع إلى ضعف منظومتها التعليمية وعدم مسايرتها للواقع، حيث تعد المدرسة المؤسسة التعليمية الوحيدة في تنشئة الأفراد و تكوينهم حسب ما يتطلبه المجتمع من قيم وعادات، فهي تعزز فيه روح المواطنة و الانتماء الوطني، فبفضل السياسة التعليمية الفعالة تستطيع الدولة بناء شخصية و طنية تقف سداً منيعاً بالمساس بالهوية. ومن هنا نتطرق في فصلنا هذا إلى أهم العوامل المساعدة في الحفاظ على هويات الشعوب، فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث مجزء إلى ثلاثة مطالب، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم السياسة التعليمية وإعطاء عدة تعاريف للسياسة التعليمية وذكر خصائصها و أهم الأسس و الأهداف التي تقوم عليها السياسة التعليمية، أما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن الإطار الهيكلي للسياسة التعليمية من خلال ذكر مستويات ومراحل بناء السياسة التعليمة والمقومات التي تقوم عليها، والإحاطة بأهمية السياسة التعليمية، وأخيراً المبحث الثالث تناولنا فيه الهوية و مفاهيمها العامة من خلال ذكر بعض المفاهيم المتعلقة بالهوية و أشكالها وأبعادها.

المبحث الأول: مفهوم السياسة التعليمية

إن أي مجتمع متطور أو يسعى الى التطور لابد له من اعتماد سياسة تعليمية توجه مساره وتحدد آلياته وتفاعلاته على كافة المستويات وبالتالي فإن غياب السياسة التعليمية أو أي قصور يعتريها فإنه ينعكس بشكل مباشر على كافة العمليات و الإجراءات. لذلك فإن بناء الحضارة يقوم على تربية الأجيال من أبناء الأمة، يتطلب تخطيط سياسة تعليمية تتسم بالإستقرار و تقوم على مقومات علمية أصيلة، فقبل التطرق إلى مفهوم السياسية التعليمية وجب علينا أن نتطرق الى دور التعليم في بناء الأفراد وتنشئتهم ثقافياً واجتماعياً وفق الحضارة التي ينتمون اليها.

المطلب الأول: التعليم وأهميته

1. المعنى اللغوي:

عرفه قاموس المعاني في مادة (علم) بـ: العلمُ: إدراك الشيء بحقيقته. و العلمُ اليقين. و العلم نور يقذفه الله في قلب من يحبُّ. و العلم المعرفة. و قيل: العلم يقال لإدراك الكلي و المركَّب، و المعرفة تقال لإدراك الجزئي أو البسيط. ويطلق العِلْم على مجموع مسائلَ وأصول كلية تجمعها جهةٌ واحدة ، كعِلْم الكلام ، وعِلم النَّحو ، وعِلْم الأرض ، وعِلْم الكونيات ، وعِلْم الآثار . والجمع : عُلوم. [1]

2. المعنى الاصطلاحي:

لقد أعطي لمصطلح التعليم بصفة عامة العديد من التعريفات و التي نوجز أهمها في:

[1] مادة علم: تاريخ الدخول (11.03.2016) 11:05 http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

تعريف **Unesco:** " التعليم هو تكوين الأفراد و تطوير قدراتهم تكويناً شاملاً و متكاملاً، فردياً و اجتماعياً لتأهيله للمشاركة الفاعلة و الإيجابية في خطط التنمية".[1]

كما يقصد بها تـلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته، و قد جاء في مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس (1979- 1983) لحزب جبهة التحرير بأن التعليم بمفهومه الواسع هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد و تشكيل الفكر وتحديد السلوك، و هو دعامة أساسية في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب و نموها يقاس بنوعية و مضمون برامجها التعليمية و فعالية تكوينها، و مدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمها الأصلية و تطلعاتها المعاصرة.[2]فالتعلم مجهود شخص ونشاط ذاتي يصدر عن المتعلم نفسه، و قد يكون ذلك بمعونة من المعلم وإرشاده.

فالتعليم هو مجرد مجهود شخصي لمعونة شخص آخر على التعلم و التعليم عملية حفز و استثارة لقوى المتعلم العقلية و نشاطه الذاتي وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكت المتعلم من التعلم، كما أن التعليم الجيد يكفل انتقال أثر التدريب والتعلم وتطبيق المبادئ العامة التي يكتسبها المتعلم على مجالات أخرى ومواقف مشابهة.[3] فالتعلـيم كذلك هو جـعل الآخر يتعلم، ويقع على العلم و الصنعة. وفي المفهوم التربـوي القديـم والحديـث،

---

[1] Olivier Solage, **croissance ou développement des tiers monde**, 1997, p381.

[2] محمد مرابط، بوبريحة معاذ، **ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع التطلع للمستقبل**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الخامس حول: **تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و تحليل مسلهمة مخرجاتها في تفعيل النموالاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر**، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، يومي 24و25 نوفمبر 2015، ص ص 05- 06.

[3] يحي محمد نبهان، **الأساليب الحديثة في التعليم و التعلم**، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2008، ص 39.

يعرف خبراء التربية التعليم أنه نقل معلومات منسقة في حصص قابلة للحفظ العلني والاستظهار، من كتب مدرسية معينة.[1]

3. بعض الشروط الميسرة لعملية التعلم

أولاً: الدافعية Motivation

تعد من الشروط الأساسية التي يتوقف عليها تحقيق الهدف من عملية التعلم في أي مجال من مجالاته المتعددة، سواء في تعلم و أساليب و طرق التفكير، أو تكوين الاتجاهات و القيم أو تعديل بعضها، أو تحصيل المعلومات و المعارف أو في حل المشكلات إلى آخر جميع أساليب السلوك التي تخضع لعوامل التدريب والممارسة.

ثانيا: الممارسة Parctice

شرطاً هاماً من شروط التعلم. فالتعلم هو تغير شبه دائم في أداء الكائن الحي، تؤدي الممارسة فيه دوراً رئيسياً. ولذلك لا يتحقق التعلم دون ممارسة الإستجابات التي تحقق اكتساب المهارة المطلوبة، سواء كانت مهارة حركية، أو لفظية أو عقلية، و تساعد ممارسة الأداء على إستمرار الإرتباطات بين الإستجابات والمثيرات لفترة أطول مما يؤدي إلى تحقيق التعلم.[2]

[1] يوسف مارون، **طرائق التعليم بين النظرية و الممارسة في ضوء الاتجاهات الحديثة و تدريس اللغة العربية في التعليم الأساسي**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011، ص 21.

[2] أنور محمد الشرقاوي، **التعلم نظريات و تطبيقات**، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012م، ص ص 224-259.

ثالثاً: التعزيز *Reinforcement*

يعتبر التعزيز عاملا مهما وهو شرط ضروري لفاعلية التكرار معنى هذا أن التكرار يجب أن يتم تحت شروط تثاب فيها الإستجابة الصحيحة أو المقبولة، ولعلنا جميعا نعلم أن للمعلم دوراً رئيسيا في خلق الظروف التعليمية الجيدة في حجرة الدراسة فشخصية المعلم وسلوكه يجعلان منه نموذجاً للسلوك يقتدي به طلابه، كما أن سيطرة المعلم على عمليات الثواب والعقاب داخل الفصل تخلق إطارا مناسبا تتحقق من خلاله أهداف العملية التعليمية وعملية التعزيز الإيجابي نقصد بها الثواب ويكون أكثر فاعلية من التعزيز السلبي (العقاب)، كما أن للثواب أثاراً مرغوبة في عملية التعلم وهذه الآثار قد تكون وجدانية أو معرفية، إلا أن المبالغة في استخدام الثواب بأسلوب ثابت وخاصة حين يكون على هيئة مكافأة مادية خارجية يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية في التعلم ولذا يجب أن نتحفظ في استخدام هذا الأسلوب.[1]

4. مهام التعليم الأساسية

فالتعليم في المجتمعات له وظائف عدة يقوم بها من أجل بناء المجتمع وتنوير الأفراد ومن بين هذه المهام:

– من الأهداف الاجتماعية لتعليم هو تحقيق التوازن الاجتماعي للطفل من خلال تدريبه على اتصاله بالآخرين والتفاعل معهم لتكتمل صحته النفسية، فكان تدريب الطفل على كيفية التواصل اجتماعياً مع المحيطين يقع عاتقه كلية أو الجزاء الأكبر منه على كاهل الأسرة، فالمؤسسات التعليمية أصبحت تحل محل الأسرة في ذلك فهي التي تبلور تواصل الطفل مع الغير وتعده لكي يكون فرداً له مشاركاته الاجتماعية فيما بعد بما ينفع به نفسه ومجتمعه ككل لاحقاً.

[1] مفهوم التعزيز في التربية و أنواعه: تاريخ الدخول (11.03.2016). 11:05
https://docs.google.com/document/

- بالتعليم تتنتقل حضارات الشعوب وتراثها من جيل إلى جيل، فالتعليم هوالذي يرسخ ثقافات الشعوب ويحول دون ضياعها أو اختفائها طالما أن هناك سرد متواصل تناقلته الأجيال، فالتعليم أكبر حصن لصيانة الحضارات.

- التعليم يساهم في تكوين الشخصية الإجتماعية للمجتمع، إن التعليم هو الذي يشكل شخصية الفرد وشخصية الفرد نجدها على نفس منوال الثقافة والتعليم الذي تلقاه في مجتمعه. أي أن تشكيل شخصية الفرد يكون في المجمل تشكيل لشخصية المجتمع ككل.

- التعليم يكسب الشخص مكانة اجتماعية مقبولة، و درجة المكانة الاجتاعية تعتمد على القدر الذي ناله من التعليم الى جانب العوامل الأخرى من المهنة التي يعمل بها ومن الدخل الذي يحصل عليه ومن أسلوب الحياة الذي يعيش به.[1]

فمن الشواهد القرآنية التي تحث على العلم

و قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[2]

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[4]

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾[5]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[6]

---

[1] التعليم و المجتمع/ تاريخ الدخول(11.03.2016) . 11:05
http://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/EducationAndSociety.htm

[2] **سورة طه**، الآية 114.

[3] **سورة الزمر**، الآية 09.

[4] **سورة المجادلة**، الآية 11.

[5] **سورة آل عمران**، الآية 18.

[6] **سورة فاطر**، الآية 28.

المطلب الثاني: تعريف السياسة التعليمية و خصائصها

1. تعرف السياسة لغة: بأنها " تولي الرياسة و القيادةّ، وساس الناس سياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها"[1].

1.1 مصطلح السياسة Policy: تتعدد تعريفات مصطلحات السياسة شأنه شأن غيره من المصطلحات المستخدمة في نطـاق العلـوم الإجتماعـية، فالسياســة هي مجموعـة أو سلسلة مـن القرارات التي تتعلـق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الدفاع أو الأمن [2].

1 .2 السياسة التعليمة: تعني" المبادئ والإتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند إتخاذ قراراتها".[3]

وتعتبر السياسة التعليمية في أي بلد في قمة نظامه التعليمي، وهي المرحلة الأولى من العملية التعليمية حيث تحدد الإختيارات الرئيسية والتوجيهات من قبل الجهات المسؤولة عن التربية، لذا فإن أي سياسة تعليمية هي تعبير عن الإختيارات السياسية لبلد ما، وهي تنبع من تقاليده ونظرته للمستقبل.[4]

تعرف الدكتورة نادية جمال الدين السياسة التعليمية على أنها " مجموعة المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة، ومن إستشراف النتائج والآثار المختلفة، للقرارات، وتحديد الإجراءات التي

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط ج1**، مطابع الأوفست، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ط3، 1405هـ-1985م، ص480.

[2] منار محمد بغداي، **السياسة التعليمية في الدول النامية و المتقدمة**، مصر:المكتب الجامعي الحديثّ، 2009م، ص16.

[3] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات التربية و التعليم**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1980، ص200.

[4] هاني بني مصطفى، **السياسات التربوية والنظام السياسي**، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، ص250.

ينبغي للحكومة أن تأخذ بها من أجل التأثير في الواقع، ويتم تنفيذ المبادئ والقرارات وما يتبعها من إجراءات كخطة عامة لتوجيه القارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف المرغوبة [1]. هذا يعني أن السياسة التعليمية هي تلك المبادئ والأسس و المعايير التي تسير نشاطاً معيناً كالتعليم، و توجه حركته لإتخاذ القرارات اللازمة.

وجاء تعريف السياسة التعليمية من خلال ورقة تطوير التعليم في مصر بأنها الخطة التربوية السليمة والقابلة للتنفيذ التي يقوم فيها الحوار والتكامل بين صانعي السياسة التربوية وبين الفنيين الذين يضعون الخطة ويتابعون تنفيذها، كما أنها توجه عام متفق عليه مقدماً ليعطي إشارات وتوجهات عند اتخاذ القرارات.[2]

من التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة التعليمية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بفلسفة التربية والأهداف العامة لها وتعمل الدولة على إعدادها ورسمها والتخطيط لها، ولأهمية السياسة التعليمية فإن صناعتها تعد مسؤلية كبيرة إذا لم تكن هناك سياسة تعليمية تنظم تلك الأهداف العامة المشتقة من فلسفة التربية، فالسياسة التعليمية هي مرآة تعكس فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته وميوله.

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم السياسة التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات، يعني تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج وكذا القوانين والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها عملية التعليم.[3]

فالتخطيط التعليمي يرتبط بشدة بسياسات التعليم، فعملية التخطيط تلعب دوراً هاماً في تقديم بدائل السياسات المحلية وحتى مستوى السياسات التعليمية العليا، حيث يقدم لصانع القرار بدائل مختلفة يختار منها صاحب القرار

[1] منار محمد بغداي، **مرجع سابق الذكر**، ص 16.

[2] **مرجع نفسه**، ص 17.

[3] فخري رشيد خضر و آخرون، **التربية في مجتمع الامارات العربية المتحدة**، العين: مكتبة العين، 1988، ص85.

البديل الأمثل، وعندما يتم الإختيار ويصبح هذا الإختيار مسار العمل المعتمد للسياسة التعليمية إلى التخطيط وفي هذه الحالة الأخيرة تصبح السياسة سابقة للتخطيط توجه و تحدد له مسار العمل.[1]

1 .3 خصائص السياسة التعليمية

تتميز السياسة التعليمية بعدة خصائص أهمها:

1. أنها توجيهية و ليست تفصيلية: فهي لا تركز على تفاصيل العمل على المستوى الإجرائي " بقدر ما تهتم بوضع الأسس الثابتة الواضحة التي تمكم الأجهزة الإدارية و الفنية من تنفيذ الأغراض المنشودة، و توجيه النظام التعليمي في اتجاه معين"[2]. بمعنى أنها ليست مفصلة و لا تسعى لصياغة حلولاً للمشكلات الواقعية، حتى تتمكن الأجهزة الفنية و الإدارية بحرية في اتخاذ القرارات المناسبة و فقاً لما تراه مناسباً للمواقف و المشكلات التي تواجهها.

2. تتكامل السياسة التعليمية مع سياسات المجتمع في القطاعات الأخرى، كما تكون مستوياتها الفرعية متكاملة، وهذا يدل على أن السياسة التعليمة تتميز بخاصية النظم، في نظام فرعي ضمن السياسات العامة للدولة.[3]

3. السياسة التعليمية قابلة للتسجيل: أي تكون في شكل صورة مسجلة ومكتوبة لتضمن فعاليتها والإلتزام بها وتتجنب الإنحراف عن الاتجاه العام.

---

[1] محمد سيف الدين فهمي، **التخطيط التعليمي أسسه و أساليبه و مشكلاته**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004، ص65.

[2] لطفي بركات أحمد، **في فلسفة التربية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، دت، ص 93.

[3] عبد الجواد بكر، **السياسات التعليمية و صنع القرار**، الإسكندرية، دار الوفاء، 2002، ص03.

4. ذات طبيعة مستمرة ومتطورة: السياسة التعليمية لا تتأثر بتغير الأفراد و المسؤولين في المجال التعليمي، و لا تتعدل حسب الهوى الشخصي، أو النزعة الفردية، وذلك لأنها تفقد فعاليتها إذا خضعت لهوى الأشخاص، بحكم كونها منبثقة من بناء إجتماعي ثابت، لا يتأثر بالنزاعات الشخصية، وإنما تحكمه مجموعة من المبادئ والأهداف العامة ذات القدر الكبير من الثبات والاستقرار[1].

5. تتصف السياسة التعليمية عموماً بأنها دينامية ومرنة، وبأنها قابلة للتطبيق وأن لها و ظيفتها التفسيرية والتوجيهية، و يتم بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها، وبهذا يمكن رسم خطط و إجراءات لتحقيقها كما أن تنفيذها يحتاج إلى توافر مقومات هذا التنفيذ[2]. بمعنى أن تتناسب مع واقع وظروف مجتمعها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.

6. هي عملية إجرائية توضح ما يجب فعله من أجل تحقيق الأهداف التربوية و التعليمية، كما أنها تحدد اتجاهات العمل و توجه عملية اتخاذ القرار التعليمي و اختيار البدائل المناسبة من أجل حل المشكلات التربوية و تطوير التعليم بما يحقق احتياجات الحاضر و آمال المستقبل.

7. قد تؤثر السياسات التعليمية سلباً أو أيجاباً على فئات المجتمع، فهي سلاح ذو حدين، فيما لو إذا وضعت أسسها في مسارها الصحيح في خدمة البرامج التنموية الاقتصاديةو الاجتماعية، والعكس صحيح، إذا لم توظف

---

[1] عبد الرؤف محمدي، **السياسة التعليمية وبناء مقررات اللغة العربية في الجزائر "كتابي في اللغة العربية" للسنة الخامسة من التعليم الابتدائي عينة**، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011، ص12.

[2] عبد الجواد بكر، **السياسات التعليمية و صنع القرار**، مرجع سابق الذكر، ص 03.

نتائجها لخدمة هذه المجتمعات فستؤدي إلى التخلف، وتصبح في هذه الحالة من المعوقات الأساسية التي تقف حائلاً في طريق تحقيق غايات العملية التعليمية. [1]

و بتحليل مفهوم السياسات التعليمية و أهميتها، يمكن أن نستنتج أنها يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

أ. **العقلانـــية:** تعد عملية عقلانية تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية معينة.

ب. **الانسانية:** تهدف السياسة التعليمية إلى تنمية الانسان بالدرجة الأولى، وتراعي في ذلك حاجاتـه ومطالبه ورغباته و قدراته و آماله.

ج. **العلمية:** تخضع السياسة التعليمية للأسلوب العلمي، فهي منهجية علمية تقوم على خطوات متسلسلة من تحديد للمشكلة، و تصنيف للمعلومات، واختيار البدائل و تنفيذها وتقييمها.

د. **الشمولية و الاستمرارية:** أن التعليم يستهدف النمو الشامل المتكامل للإنسان، و النظام التعليمي هو نظام شامل و متكامل ترتبط كل مرحلة فيه بالمراحل الأخرى و عليه فإن السياسة التعليمية تتميز بالإستمرارية نظراً لأن التعليم عملية مستمرة متصلة. [2]

هـ. **المستقبلية:** السياسة التعليمية هدفها نقل الواقع الى حالة مستقبلية، فالواقع بالنسبة لها نقطة بداية، مستخدمة في ذلك أساليب التنبؤ وتقدير الموقف ووضع النماذج والاستفادة من خيرات الدول الأخرى، مع تجنيد واستغلال جميع الامكانات المتاحة.

---

[1] سلمى الإمام، **صنع السياسة العامة في الجزائر–دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999–2007م**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007–2008، ص 129.

[2] صليحة أسد، **السياسة العامة التعليمية في الجزائر–دراسة حالة لـ.م.د – جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة 2009–2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص السياسات عامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ـ سعيدة ـ، 2014–2015، ص 23.

و. **الإصلاح والتجديد:** يتم اختيار السياسات إما لعلاج أوضاع راهنة ومشكلات تتطلب حلولاً، أو لتجديد أوضاع تعليمية قائمة، لذا يجب أن ترتبط السياسة هنا بهدفها الاصلاحي والتجديدي معاً.

المطلب الثالث: أسس السياسة التعليمية و أهدافها

1. أسس السياسة التعليمية

إذا كانت السياسة العامة هي فن إدارة المجتمع، فالسياسة التعليمية هي عملية تحديد الاتجاهات وخطط، واستراتيجيات فعالة للأداء التربوي وهي تستند إلى الأسس التالية:

- **الأساس الأول:** أن السياسة التعليمية لها صفة الشمول و التكامل، فهي تستند الى رؤية تربوية و اجتماعية واضحة الملامح و السمات، هذا يعني إن لم تكن هناك فلسفة اجتماعية واضحة، فلن تكون هناك سياسة تربوية واضحة، و بالتالي لا وجود لبرامج، أو خطط، أو استراتجيات، و لامناهج واضحة، و ستخضع كل المحاولات التربوية للخطأ و الاجتهادات الفردية المتباينة و المتناقضة في كثير من الأحيان.
- **الأساس الثاني:** تستند السياسة التعليمية الناجحة و الفعالة إلى أهداف تربوية تخدم الحاضر و المستقبل.
- **الأساس الثالث:** تقوم السياسة التعليمية على قاعدة من المعلومات و البيانات المتعارف عليها ذات الأثر في النسيج التربوي، و التي تعمل على إقامة دراسة للمحيط الأجتماعي و التربوي الذي توضع له السياسة.
- **الأساس الرابع:** أن تكون السياسة التعليمية لها قابلية من طرف النسيج الإجتماعي و التربوي الذي تعمل السياسة في مجاله، أما إذا كانت ذات صبغة سياسية تخدم فئة أو جماعة معينة، فستفقد ثقتها داخل المجتمع.
- **الأساس الخامس:** للسياسة التعليمية أن تكون عادلة، وأن تتكامل المراحل النظرية فيها مع مراحل التطبيق و اتخاذالقرارات، فإذا لم تتسق النظرية مع التطبيق و لم تتطابق الوسائل و الغايات مع عقيدة المجتمع، و بالتالي ستكون سياسة غير عادلة و غير متكاملة و في الأخير ليست مقبولة.[1]

[1] وردت هذه الفكرة بتصرف من مرجع: سلمى الإمام، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 126-127.

2. أهداف السياسة التعليمية

تهدف السياسات التعليمية بصفة عامة و أساسية إلى توظيف التعليم لخدمة المجتمع و تدعيم قدرة الفرد على المشاركة الايجابية و تطويره بصفة مستمرة لمواكبة المعاصرة و المساهمة الفعالة في صناعة الحضارة الانسانية، ومن ناحية أخرى الحفاظ على تراثه و أصالته.

و يمكن الإشارة إلى أهداف ثلاث رئيسية للسياسات التعليمية وتتمثل في ما يلي:

2 .1 أهداف حضارية

- تعميق الانتماء الوطني و القومي والانساني.
- تأهيل الشخصية القومية الشمولية.
- تقويم وتدعيم مفهوم الشعور بالمسؤولية والالتزام.
- رفع المستوى الثقافي.
- تدعيم الجانب الحضاري للمجتمع.

2.2 أهداف خاصة بالفرد

تسعى العمليات التعليمية لإحداث تغييرات إيجابية لدى الفرد والمتمثلة في تنمية قدراته ومهاراته وهي:

- قدرته على التفكير و إجادة التعبير كتابة وقولاً.
- الإدراك الواعي للأساليب المعتمدة في دراسة الكون والبيئة المحيطة في التعرف على سمات المجتمع، بما يتضمن معرفة المبادئ الأساسية للطرق والكمية والتجربة المستخدمة في دراسة العلوم الطبيعية والإحاطة بأساليب التحليل الموضوعي للظواهر والمشكلات ودراسة الأساليب التاريخية والطرق الإحصائية التي تفسر تطور وطبيعة عمل المجتمعات[1].

[1] عبد الجواد السيد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، الاسكندرية: مطبعة السلام، 2006، ص209.

3.2 أهداف خاصة بالمجتمع

تتمثل الأهداف المجتمعية للسياسات التعليمية المرجوا تحقيقيها من خلال إحداث تغيرات ايجابية في الأفراد فيما يلي:

- أهداف إقتصادية، وتشمل: إعداد المواطنين القادرين على إدارة المؤسسات الاقتصادية في الدولة، والارتقاء بمستوى الرشد لدى المستهلكين في المجتمع.
- أهداف ثقافية، وتشمل: تنمية مواهب وطاقات الأفراد وإعدادهم للمشاركة في تطوير الحياة الثقافية بالمجتمع، والسعي نحو تأصيل التراث الثقافي القومي وتطويره.
- أهداف سياسية، وتشمل تلبية ما يتطلبه المجتمع من احتياجات وقيادات فعالة، تدعم روح الوحدة الوطنية، والتمسك بأصول المواطن.[1]

[1] عبد الجواد السيد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، مرجع سابق الذكر، ص 209.

المبحث الثاني: السياسة التعليمية و إطارها الهيكلي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديد الإطار الهيكلي وأهمية السياسة التعليمية وذلك من خلال التعرف بشكل واضح لمستويات السياسات التعليمية ومراحل صنع السياسات التعليمية ومقومات السياسة التعليمية ثم التطرق إلى أهميتها في المجتمع.

المطلب الأول: مستويات و مراحل بناء السياسة التعليمية

هناك تصنيف للسياسات يعتبر مفيداً في دراسة الإدارة وهو الذي يقوم على أساس المستويات التنظيمية للمديرين، وتختلف مستويات صنع السياسة التعليمية في الدول باختلاف نظم إدارة التعليم فيها.

1. مستويات السياسة التعليمية: يمكن تقسيم السياسات الى الأنواع التالية:

1. 1 السياسات الأساسية Basic Policies

وهي أعلى مستويات السياسة التعليمية وتعتبر سياسات طويلة الأجل، وعريضة المدى تؤثر على التعليم ككل، فهي ترتبط أساساً بما تمارسه الإدارة المركزية من نشاطات.

2.1 السياسات العامة General Policies

تتصف بأنها أُقصر آجلاً وأكثر تحديداً من السياسات الأساسية، وهي في ذات الوقت تنطبق على عدد من أجزاء العملية التعليمية ومكوناتها.

3.1 السياسات الوظيفية أو سياسات الأقسام و القطاعات Department Policies

وتتصف بقصر الآجل، فهي تحكم التصرفات والقرارت داخل إدارة أو قسم أو قطاع أو منظومة من منظومات التعليم، وهي بدورها تشتق من السياسات الأساسية.[1]

[1] أسد صليحة، **مرجع سابق الذكر**، ص 24.

ويصنف **Grant** السياسة التعليمية إلى أربعة أنواع حسب مجال اهتمام كل منهما كما يلي:

- سياسة تهتم بالمهام و الوظائف الأساسية و الحيوية للمعاهد التعليمية والمدارس، وهناك جزء كبير منها يرتبط بالمناهج ولكنه يحوي سياسة ترتبط بتحديد الأهداف، وتصنيف وتسجيل التلاميذ والتمويل وانضباط التلاميذ ومكافآت الخريجين ومنح الشهادات والدرجات العلمية.
- سياسة تهتم بالمباني والأثاث، والهيكل الإداري، والنظام التعليمي ككل أو أجزاء منه.
- سياسة ترتبط بالإشراف والنقل، والنجاح، والرسوب، والتسرب، والتوظيف والترقيات، ومكافئة هيئة العاملين وبخاصة الفئات الوظيفية المختلفة.
- سياسة تهتم بتجهيز وتوفير المصادر والموارد المالية وتوزيعها، وتجهيز وصيانة الأبنية والآلات والأجهزة والمعدات والحفاظ عليها.[1]

2. مراحل بناء السياسات التعليمية

تقوم السياسة التعليمية على منهجية علمية غير خاضعة للذاتية، فهي تقود المنهج التعليمي وتحدد ما يجب فعله على المستوى الاستراتيجي، ليتم تحويله إلى الإدارات التنفيذية وفق خطط وبرامج تحقق الأهداف التربوية المنشودة للمجتمع، تمر بمراحل محددة يمكن حصرها في العمليات التالية كما يلي:

1.2 المرحلة الأولى: مرحلة صياغة السياسة التعليمية: و هي أول عملية في بناء السياسة التعليمية، و هي جزء من سياسة الدولة العامة، كالسياسات والأهداف التعليمة المتعلقة بالدين والمعتقد والقيم، والنوع الآخر من السياسات التعليمية والتي تتغير حسب حاجات الأفراد والمجتمع.

[1] عبد الجواد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، مرجع سابق الذكر، ص 206.

2.2 المرحلة الثانية: مرحلة تبني السياسة التعليمية: و هي مرحلة تبني السياسة التعليمية من قبل السلطات العليا في الدولة واعتمادها لتصبح بعد ذلك وثيقة شرعية قانونية تتبناها الجهات المسئولة عن التعليم، وتجعلها محدداً رئيسياً للعمل على المستوى التنفيذي.

3.2 المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية: وهي مرحلة تنفيذ السياسات من قبل المؤسسة التعليمية الرسمية. وفي الأخير هي مسألة ضبط وصياغة السياسة التعليمية مع مراعاة الشروط العملية والموضوعية أثناء حصرها بالإضافة الى توخي مبدأ الشمولية والنظرة المتعددة الأبعاد.

المطلب الثاني: مقومات السياسة التعليمية

وتشمل هذه المقومات، المقومات القومية أو الوطنية، المقومات الدولية والمقومات الأكاديمية.

1. 1 المقومات القومية للسياسة التعليمية:

وتتضمن المرجعية المجتمعية، بمعنى أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية، يؤثر في المجتمع ويتأثر به، أي أن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية وتحدد المبادئ التي تقوم عليها مثل سياسة الإلزام بما تتضمنه من توفير للتعليم وتوسيع لقاعدته وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما أن مراعاة الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للسياسات التعليمية مقوم آخر، يضمن لها الاستمرارية وتنفيذ الأهداف خاصة عن ارتباطها بخطط التنمية، كما يرتبط أيضاً بمقومات السياسة التعليمية زيادة العائد الاقتصادي وإحداث التغيرات الإجتماعية المرغوبة واستمرارية السياسات ومرونتها، والأخذ بأسلوب البدائل لمواجهة التغيرات، وبعد الارتباط بالتخطيط و التزام المنفذين وفاعلية نظام الإشراف والمحاسبية مع توفير الإمكانات البشرية والمادية، كلها جوانب رئيسية في بنية ومقومات السياسة التعليمية.[1]

[1] عبد الجواد بكر، **السياسة التعليمية وصنع القرار**، مرجع سابق الذكر، ص07.

2. 2 المقومات الدولية للسياسة التعليمية

يقصد بها أن السياسة التعليمية و إن كانت و ليدة مجتمعها فإن المتغيرات المعاصرة الإقتصادية منها والتكنولوجية تؤثر بشكل مباشر على سياسة التعليم في دول العالم و خاصة الدول النامية، و في اطار تحرير التجارة أصبح العالم يشكل قرية صغيرة تخضع لقانون العرض والطلب و تشكل سوقاً واحدةً، و الفيصل هنا هو القدرة التنافسية لأي بلد في مواجهة أطراف أخرى، و لا تستطيع أي دولة أخرى أن تدخل في هذا المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات و المقدرات التي يتمتع بها أبناء االدول الأخرى، فجوهر الصراع هو المنافسة في تطوير التعليم، وحقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي.[1]

و من المقومات الدولية للسياسات التعليمية، تلك المبادئ التي أوصت بها تقارير المنظمات و المؤسسات الدلوية في مجال التربية بصفة عامة، و نظم التعليم بصفة خاصة.

ففي تقرير "**تعلم لتكون**" نجد عددا من مبادئ السياسات التعليمية منها:

1. يجب أن تتاح لكل فرد فرصة التعليم طوال حياته، و على البلدان المتطورة و النامية تبني مبدأ التربية المستمرة.

2. يجب أن نعيد للتربية أبعادها الحقيقية كخبرة حية، وذلك يجعل التعلم عملية موزعة في الزمان والمكان، حيث أن الغاية المثلى التي تسعى اليها التربية السليمة هي التعلم الذاتي، و التدريب و التكوين بالإعتماد على الامكانات الخاصة، سواء داخل جدران المدرسة، أو مؤسسات المجتمع الأخرى.

3. فتح مجال التنقل و الإختيار بين أنواع التعليم و مراحله و مستوياته، و كذلك بين التعليم النظامي و غير النظامي.

[1] عبد الجواد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، مرجع سابق الذكر، ص ص 218-219.

4. ينبغي توفير التعيم الإبتدائي لجميع الأطفال بنظام اليوم الكامل حيث يقضي الطفل أغلب يومه في المدرسة[1].

3. 3 المقومات الأكاديمية للسياسة التعليمية:

ويقصد بها الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسات التعليمية، خاصة في مجال التربية المقارنة، وهذه المقومات لها دورها المهم في التوجيه إلى اختيار السياسات المناسبة في أي قطاع من قطاعات التعليم، أو تبني سياسة لحل مشكلة من المشكلات، خاصة إذا كانت الدراسات والبحوث قد حددت تلك الاختيارات في السياسات أو أخضعتها للتجريب.[2]

المطلب الثالث: أهمية السياسة التعليمية

تمثل السياسة التعليمية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، حيث تعتبر عملية وضع السياسات التعليمية من أهم متطلبات التخطيط و التنمية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء وتدعيم النمو والتطور في مختلف مستوياته، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتخطيط تربوي سليم وسياسة تعليمية واضحة ومن المبررات التي تؤكد على ضرورة وأهمية وجود سياسة تعليمية ما يلي:

1. أن السياسة التعليمية تمثل الرؤية الرؤيا المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً وإيديولوجياً من خلال المؤسسات المجتمعية، والتي عن طريقها يسعى النظام لتحقيق أهداف تنموية ويعد الإنسان محركها الأساسي.

2. أصبحت السياسة التعليمية تحدد العلاقة بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والمجتمعية أمران مترابطان يؤثر ويتأثر كل واحد منهما بالآخر.

[1] عبد الرؤف محمدي، **مرجع سابق الذكر**، ص 16.

[2] عبد الجواد بكر، **التربية المقاررنة والسياسات التعليمية، مرجع سابق الذكر**، ص ص18-19.

3. تعتبر السياسة التعليمية الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع وفق المثل العليا والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسين واقتصاديين وتربويين وإعلاميين وتجار وإداريين وعسكريين.

4. أن السياسة التعليمية تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع و خاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل و تدريب لمخرجاته، ذلك لأن قيام النظام التربوي التعليمي بتخريج أعداد أكثر من اللازم لأنواع معينة من التخصصات لا يسبب فائضاً فحسب، و إنما يؤدي الى ضياع الكثير من المال و الجهد، بل أنه قد يعطل أيضاً جوانب أخرى في الخطة العامة التي تستهدف مصلحة المجتمع.[1]

5. تظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية التخطيط وتحديد الأهداف الطموحة لكل مرحلة مع تحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم و تحقيق الأهداف وفق الأطر و الأسس و المبادئ و القيم العامة التي تسير على ضوئها العملية التعليمية.

[1] سلمى الإمام، **مرجع سابق الذكر**، ص 128.

المبحث الثالث: الهوية و مفاهيمها العامة

يعد مفهوم الهوية مفهوم فتي في ظل مفترق الطرق بين علم النفس و علم الإجتماع و الأنتربولوجيا و لم يشهد هذا المفهوم إهتماماً حقيقياً من قبل الباحثين إلا مع مطلع السبعينات و قد تناولت جميع هذه الإختصاصات بعض جوانبه كالدور والهوية والأنا، وذلك ما زاده تعقيداً، حيث صبح مفهوم الهوية يشغل اهتمام العديد من الباحثين، مما زاد في صعوبة تعقيده وعدم إمكانية تحديده وإعطائه مدلولاً صحيحاً.

المطلب الأول: مفهوم الهوية

تكرس للهوية معنى عبر التاريخ هو الماهية، ذلك الجوهر الثابت في الشيء الذي به يتعين ذلك الشيء ويتجدد به ويتمايز عن غيره ويختلف، ويكون تعريف الهوية لغة وإصطلاحاً كما يلي:

1. **تعريف الهوية لغة:** يشتق العنى اللغوي لمصطلح الهوية من الضمير (هو). أما مصطلح الهوية فهو المركب من تكرار هو، فقد تم وضعه كاسم معرف بـ أل و معناه (الاتحاد بالذات)، لغة: الهوية بضم الهاء وكسر الواو وتشديد الياء المفتوحة نسبة مصدرية للفظ (هو) وهي استعمال حادث، أما الهوية بفتح الهاء فهي البئر البعيدة المهواة والموضع الذي يهوي ويسقط من وقف عليه، والمرأة التي لا تزال تهوى.[1]
2. **في اللغة الأجنبية:** تأتي الهوية كمرادف للفظ (identity) و معناه: تماثل و تطابق ووحدة وهو مصدر للفعل (identify) بمعنى: ماثل وطابق وحقق، ومنه لفظ الصفة (identifiable) بمعنى يمكن تعرفه أو تحديد

[1] محمد عمر أحمد أبو عنزة، **واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية و الإسلامية "دراسة من منظور فكري"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 35.

هويته، ومنه الإسم (identification) بمعنى: مماثلة ومطبقة أو تماثل وتطابق.[1]ويعني مصطلح "الهوية" الذات والأصل والإنتماء و المرجعية. وهي مأخوذة من كلمة "هو" أي جوهر الشيء وحقيقته، أي هوية الشيء تعني ثوابته وأيضاً مبادئه، ويكفي طرح السؤال التالي لبيان ذلك: من أنا؟ من نحن؟ من هو؟ وهكذا.[2]

إن مفهوم الهوية من ناحية الدلالة اللغوية هي كلمة مركبة من ضمير الغائب "هو" مضاف إليه ياء النسبة التي تتعلق بوجود الشيء المعني كما هو في بخصائصه ومميزاته التي يعرف بها، والهوية بهذا المعنى هي اسم الكيان أو الوجود على حاله، أي وجود الشخص أو الشعب أو الأمة، كما هي بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة يمكن من ادراك صاحب الهوية بعينه دون أشباه مع أمثاله من الأشياء، والمسألة في هذه القضية تتعلق بنوعية تلك الصفات والمقومات والخصائص.[3]

الهوية كلمة مشتقة من فعل "هو"، أي سقط من على شيء ما أو "هي" معناه البئر "القعر".[4]

3. إصطلاحاً: عرفها الجرجاني فقال (الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة)، وقال الكفومي بأن الهوية تطلق على ثلاثة معان: التشخص والشخص نفسه والوجود الخارجي.[5]

---

[1] اسماعيل رابحي، **الإصلاح التربوي و إشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية –دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حل المشكل**، أطروحة دكتوراه علوم في علم النفس، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، 2012–2013، ص 37

[2] زغو محمد، **أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد04، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف–، 2010ص 94.

[3] أحمد بن نعمان، **الهوية الوطنية حقائق و غايات**، ط1، الجزائر: دار الأمة، 1999، ص 19.

[4] سعيد اسماعيل علي، **الهوية والتعليم، القاهرة: عالم الكتاب**، ط1، 2005، ص 23.

[5] محمد عمر أحمد أبو عنزة، **مرجع سابق الذكر**، ص 35.

وقد جاء تعريف الهوية في المعجم الكبير لعلم النفس على أنها صفات الأشخاص أو الأشياء التي قد تكون حقيقية أو غير حقيقية أو بصيغة أخرى "هي مجموعة صفات الأفراد أو الأشياء الحقيقية أو الممثلة أو الأحداث منسقة وتعتبر متكاملة فيما بينها".[1]

تعرف الهوية بأنها احساس بالذات ينشأ حينما يبدأ الطفل بالتميز عن و الديه و عائلته ويأخذ موقع في المجتمع، فهي تشير الى شعور شخص ما بمن هو وما هي الأشياء الأكثر أهمية بالنسبة له. زمن المصادر الأساسية للهوية هي القومية والعرق والجنس والطبقة، ورغم أن الهوية تنسب إلى الأفراد إلا أنها ترتبط بالمجموعات الاجتماعية التي ينتسب لها الأفراد و يصنفوا على ضوئها، ولا يوجد هناك دائماً تطابق تام بين ما يعتقده الأفراد عن أنفسهم وبين ما يراهم الآخرون عليه، (فالهوية الفردية) ربما تختلف عن (الهوية الاجتماعية) فمثلاً الشخص الذي ينظر اليه باعتباره ذكراً ربما يرى نفسه إمرأة سجنت في جسم رجل.[2]

بينما ربطها المفكر الفرنسي(ميكشللي) بالمعطيات المادية، النفسية والاجتماعية كما ربطها بإدراك أو شعور الفرد الداخلي بوحدته وتميزه " إنها وحدة متكاملة من المعطيات المادية، النفسية، والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها، فالهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عما سواه ويشير بوحدته الذاتية".[3]

---

[1] كوسة فاطمة الزهراء، **أزمة الهوية عند الشباب الجزائري**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، ص46.

[2] هارلمبس وهولبورن، **سوشيولوجيا الثقافة و الهوية**، تر: حاتم حميد محسن، ط1، سورية: دار كيوان، 2010، ص 13.

[3] سعيد اسماعيل علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 67.

كما اعتبرت الهوية حصيلة لمجموعة من العناصر الثقافية المجسدة في الأنماط السلوكية والاتجاهات التي اكتسبها وتبناها الفرد من المجتمع والتي يستقي منها معنى لقيمته ويضع لنفسه في ضوئها نظاما يشكل في إطاره هويته بحيث تتوفر له إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط السيسيوثقافي الذي يستمد منه سلوكه، فقد جاء بهذا المعنى بأن" الهوية حصيلة لمجموعة من أنساق العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنى لقيمته ويضع لنفسه في ضوئها نظاما يشكل في ضوئه هـ ويته، بحيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط السيسيوثقافي باعتباره نظاما مرجعيا على المستوى السلوكي".[1]

وتعرف الهوية على أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب، أي تلك الصفة و الثابتة و الذات التي لا تتبدل و لا تتأثر و لا تسمح لغيرها من الهويات أن تصبح مكانها أو تكون نقيضاً لها، فالهوية تبقى قائمة ما دامت الذات قائمة و على قيد الحياة، و هذه الميزات هي التي تميز الأمم عن بعضها البعض و التي تعبر عن شخصيتها و حضارتها ووجودها.[2]

فالهوية هي ذلك التماثل والإختلاف مع الآخرين في آن واحد، وهذا ما يؤكد عليه السياسي البريطاني الأسبق أدموند بورك « Edmand Burk » في قوله" " الهوية هي ما تمثل في درجة الترابط الوثيق بين مجموعة الأفراد الذين يحملون نفس القدرات كجزء من النظام الطبيعي من جهة وترابطهم من جهة أخرى، مع من يختلفون معهم اكتمالاً لحياة المرء"[3].

---

[1] طايبي رتيبة، **الصراع الثقافي و تأثيره على هوية الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008. ص 186.

[2] زغو محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص 94.

[3] ستيفن ديلو، **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني**، ترجمة: و هبة ربيع، القاهرة، 2000، ص ص 349. 350.

إن الهوية من حيث كونها أمراً موضوعياً وذاتياً معاً، " هي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه الى مجتمع أو أمة أوجماعة أو طبقة في إطـار الإنتماء الإنـساني الـعام، إنـها معرفتنا بما، وأيـن، نحن، ومن أين أتينا وإلى أيـن نمضي، وبما نريده لأنفسنا وللآخرين، وبموقعنا في خريطة العلاقات و التناقضات والصراعات القائمة، كما عرفت الهوية أيضاً بعدها شعوراً جميعاً لأمة أو لشعب ما، يرتبط ببعضه ارتباطاً مصيرياً ووجودياً.[1]

ويميز "علي الدين هلال" المستويات الثلاثة للهوية حيث يقول: ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية، فهناك الهوية على المستوى الفردي، أي شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات، والهوية بهذا المعنى حقيقة فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الإجتماعية، وهناك ثانياً التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي و اختياري، وهناك ثالثاً حال تبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وإشكالية قانونية على يد الحكومات والانظمة.[2]

أما " T AP.P " فيكتب معرفاً الهوية الشخصية على أنها "مجموعة المميزات الجسمية والنفسية والمعنوية والقضائية والإجتماعية والثقافية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يعررف نفسه وأن يقدم نفسه وأن يتعرف الناس عليه، أو التي من خلالها يشعر الفرد بأنه موجود كإنسان في جملة من الأدوار والوظائف، والتي من خلالها يشعر بأنه مقبول ومعترف به كما هو من طرف الآخرين، أو من طرف جماعته أو الثقافة التي ينتمي إليها".[3]

---

[1] محمد عمر أحمد أبو عنزة، **مرجع سابق الذكر**، ص 37.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط،1، لبنان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004، ص 24.

[3] محمد مسلم، **الهوية في مواجهة الإندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا**، ط 1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 88. 89

أما « CODOL,J.P » فيرى أن الهوية الشخصية لا يمكنها في الواقع أن تكون ثابتة بكيفية نهائية بحكم أنه ليس هناك شخص مكتمل الهوية". وذلك لأن الهوية ظاهرة دورية « CYCLIQUE » و المرور فيها من طور الى آخر قد يحدث انقطاعاً يجعل البحث عن الهوية هشاً لفقدان التوازن المستمر حسب ما يراه « CHABAL » " إن ديمومة الأنا لا تعمل على إبقاء الهوية بقدر ما تعمل على دعم التوتر الجدلي والتحكم في الأزمات الدورية".[1]

وفي تعريف آخر يرى في الهوية تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد و الجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الإجتماعية. أوهي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم من خلال أساس العرق، الاثنية، الدين، اللغة و الثقافة.[2] وفي التعريف نجد تصريح ضمني لأنواع الهوية المتمثلة في: العرق، الاثنية، الدين،اللغة و الثقافة.

3.بعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم الهوية

1.3 مفهوم الذات:

يعتبر مفهوم الذات من المتغيرات الأساسية المرتبطة بالشخصية ويساعد على فهم السلوك الانساني وتفسيره و هو ناتج عن تفاعل الفرد مع بيئته حيث يؤكد" Bloom" على أن الذات تحتوي على ثلاثة مكونات أساسية وهي السلوكيات المعرفية ونوع التعليم وكفاءته والخصائص الانفعالية للفرد. و يذهب نعيم إلى أن مفهوم الذات يتمثل في: المفهوم الذي يكونه الفرد عن نفسه باعتباره كائناً بيولوجياً و اجتماعياً، وهو التنظيم الإدراكي والانفعالي الذي يتضمن استجابات الفرد نحو نفسه.

[1] محمد مسلم، **مرجع سابق الذكر**، ص 90.

[2] James D Fearon, What is identity (As we now use the word) ?, Standford :departement of political science, 1999. Pp5.6.

1.2 مفهوم الانتماء:

يشكل الانتماء ضغطاً ملحاً على الفرد، فهو حاجة أساسية تتضمن ديناميات نشطة ومتشابكة، ويعني شعور الفرد بكونه جزءاً من جماعة أوسع يتوحد معها ويتقمصها، ويحس بالأمن والرضا المتبادل بينه وبينها. وتتضمن الهوية الانتماء، والحاجة إلى الهوية لا تنفصل عن الحاجة إلى الانتماء فالإنتماء صفة أصلية للهوية، ومن خلاله تبرز الهوية الكامنة لتصبح هوية صريحة، فالانتماء الاجتماعي للذات جزء أساسي من تحديد الهوية الفردية والجماعية فإذا تلاشت الهوية تلاشى الانتماء، ولكن تلاشي الانتماء لا يعني بالضرورة تلاشي الهوية.[1]

3.3 مفهوم الولاء Loyalty

الولاء في اللغة يعني المحبة و الصداقة و القرب والقرابة والنصرة فالولاء إخلاص وحب شديدان يوجههما الفرد الى موضوع معين كالوطن أو مذهب ديني أو فكرة أو قضية معينة، بحيث يضحي الفرد لصالح موضوع ولائه بمصالحة الخاصة، وقد تصل عاطفة الولاء هذه الى حد أن يضحي الفرد بحياته ذاتها، بل وبحياة أسرته أيضاً لصالح موضوع ولاته أو دفاعه عنه أو الدعوة له. و يتفق هذا مع تعريف الولاء بأنه الإرادة والحب والعمل باخلاص والجهد الشديد الذي يبذله الفرد من أجل الموضوع أو الفكرة التي ينتمي اليها، وهوّ أيضاً ما ذهب اليه (زكي نجيب محمود) بأن الولاء يعني " دمج الذات الفردية في ذات أوسع منها وأشمل ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءاً من فرد أو جماعة أو من أمة أو من الانسانية كلها، وإذا صدر هذا الدمج عن أيمان و إخلاص وحب فإن الفرد يحميه حتى وإن اقتضى الأمر تضحية بالروح".[2]

---

[1] اسماعيل رابحي، **مرجع سابق الذكر**، ص 49.

[2] رفيق بن حصير، **الأمازيغية و الأمن الهوياتي في شمال إفريقيا** –دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012. 2013، ص ص 47– 48

4.3 مفهوم الوطنية Patriotsim

وتعني حب الوطن و الولاء له، وهي غير مفهوم المواطنة Citizenship التي تحدد حقوق المواطن وواجباته الوطنية كفرد في وطن تحكمه معايير و قوانين يسعى في ضوئها لتحقيق الأهداف القومية، وهما غير مفهوم الجنسية Nationality، التي تشير الى الحالات التي تتعلق بالعوامل العرقية و اللغوية و الايديولوجية للأفراد والجماعات دون النظر الى الوطن كمكان للإقامة.[1]

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنتج أن الهوية هي عملية حيوية تحرك جميع القدرات والوظائف العقلية و التي من خلالها يتم التعرف على الفرد و يقبل من طرف الآخرين، كما أن الهوية ظاهرة معقدة وحيوية.

ويمكن من واقع هذه التعريفات تحديد مجموعة من الأبعاد التي تميز مفهوم الهوية:

1. أنها تجسيد مجموعة العناصر الجوهرية التي تميز الفرد أو الجماعة، عن غيره من الأفراد أو الجماعات الأخرى.

2. أنها تشكل اجتماعياً. بل انها تكاد تكون مرادفة للوعي الإجتماعي، بحسبان أنها تمثل القاسم المشترك الذي يجمع بين أبناء المجتمع الواحد.

3. أنها ترتبط بعناصر الثبات التي يتسم بها الفرد، أو الجماعة.

4. لكنها ليست واقعاً معطى (يتشكل مرة و الى الأبد) بل هي تتشكل عبر صيرورة اجتماعية وتاريخية، تجعلها ذات طبيعة متغيرة و متجددة و متطورة بتطور الواقع الاجتماعي والتاريخي.

5. أنها ترتبط بمفهوم المواطنة، فهي المجال الذي يعي فيه الفرد ذاته، كما تعي الجماعة ذاتها، و يشعر الفرد بالإنتماء لهذه الجماعة.ويكتسب – بمقتضى هذا الانتماء – محموعة من الحقوق: التعليم، المشاركة، التملك.. ويلتزم بمجموعة من الواجبات: الالتزام بالقانون، و احترام حقوق الآخرين.

[1] رفيق بن حصير، **المرجع السابق**، ص 48.

6. أنها تجمع بين الذاتي والموضوعي و بين الفرد و الجمعي، وببين المحلي والعالمي، لذا فإن دوائرها – دوائر الهوية– تضيق و تتسع، وتتقاطع وتتداخل حسب الدائرة المشار اليها. أو بحسب القواسم المشتركة التي تجمع، أو تفصل بين هذه الدوائر[1].

المطلب الثاني: أشكال الهوية

1. الهوية الفردية

أول باحث اهتم بالهوية الفردية في مجال العلوم الإنسانية هو الأخصائي في علم النفس الأمريكي "إيريكسون "سنة 1950 وذلك في إطار البحث الذي أجراه حول الشباب المراهق حيث قام بتحليل مظاهر أزمة البحث عن الهوية الفردية أو الذاتية عند فئة العمر المتراوحة ما بين 12 و 20 سنة وذلك على ضوء الثقافة الأمريكية والذي نشر تحت عنوان" المراهق وأزمة البحث عن الهوية "وقد حظيت إشكالية الهوية باهتمام كبير في مجال البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية " إذا تأملنا في مدلول الهوية الفردية أو الذاتية نجد أنه غالبا ما يستعمل هذا المصطلح للدلالة على الهوية الشخصية والتي تعني في الواقع شعور الفرد بفردانيته أي أنه هو نفسه وليس غيره ويبلغ هذا الشعور ذروته في مرحلة المراهقة ويبقى على ما هو عليه في الزمان ويشعر بوجوده المختلف عن غيره فهذا الاختلاف بالذات هو الذي يعرفه بنفسه وهو يتحرك ضمن ثقافته الكلية وثقافته الفرعية[2]."

ومن هذا المنظور فإن الهوية تتضمن القطب الفردي المتمثل في الأنا الذي يوافق فيما أسماه "دوركايم "بكائننا لافردي حيث يتكون هذا الكائن مزاجنا وطبعنا ووراثتنا ومجموع الذكريات والتجارب التي تشكل تاريخنا الخاص "

---

[1] شما بنت محمد بن خالد آل نهيان، **التنمية الثقافية و تعزيز الهوية الوطنية** – دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، القاهرة: دار العين للنشر، 2013، ص 61.

[2] مزيان وردية، **الاغتراب الاجتماعي و أثره على الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العقيد آكلي محند ولحاج، البويرة، 2011.2012، ص ص 52-53.

وخلا لذلك القطب الاجتماعي الذي يظهر تشابها مع الغير فإن القطب الفردي يشهد على تفلردنا وتميزنا، وبالتالي اختلافاتنا مقارنة بالغير". "استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن الهوية الذاتية للفرد تتأثر بالهوية الجماعية أي إدراكه الخاص للطريقة التي يراه بها الآخرون ففي هذه الحالة فالهوية الفردية ناتجة عن التعايش الاجتماعي الناتج عن سوء الاندماج أو التكيف ومن هنا يظهر ما يسمى بـ"الاغتراب "بسبب التناقضات المختلفة داخل الجماعة[1]"

2. الهوية الاجتماعية

يمكن أن ننظر الى الجماعة كم يحددها كيرفتش (Gurvitch) بوصفها وحدة جمعية حقيقية، قابلة للملاحظـة بشكل مباشر، وتقـوم على أسـاس مواقف جمعـية مستمرة ونشطة، وتسعى الى تحقـيق هـدف مشترك، وهي و حدة من المواقف، ووحدة من المهمات والسلوك، وهي إذ ذاك تشكل إطاراً اجتماعياً بنيوياً يتجه نحو تحقيق تماسك نسبي لمظاهر الحياة الاجتماعية.[2]

على أثر التغيرات الجذرية التي حدثت في الشرق الأروبي، وبالتحديد في الاتحاد السوفياتي السابق وتفكك جمهورياته في آسيا الوسطى والقوقاز قد سلط الضوء على مفاهيم و مصطلحات سياسية واجتماعية كانت قائمة إلا أنها كانت غائبة عن الدراسات السياسية والاجتماعية، ومن بينها مصطلح الهوية الجماعية، إذ يمكن القول بأن هوية مجموعة بشرية، أو شعب كامل، مما تمثل ذلك الانتماء الجماعي الموحد لأفراد وفئات أي منهما، فإعلان هذا الفرد أوتلك الفئة أنه جزائري أو أنها فرنسية، يعني أن هذا الشخص ينتمي إلى بقية الجزائريين في صفات وأشياء تكون الهوية الجزائرية، وكذلك تكون الهوية الفرنسية أو الانجليزية، وان الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية رأت أن العرق، الثقافة، الدين، الأرض والدولة هي العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعب، فمن

[1] مزيان وردية، **المرجع السابق**، ص 53.

[2] اليكس ميكشيللي، **الهوية**، ط1، تر: علي وطفة، دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية،1993، ص 38.

حيث لون البشرة تقتسم الأجناس إلى خمس أجناس كبرى: الأبيض، الأصفر، الأسمر، الأحمر والجنس الأسود، وعلى المستوى الجماعي فلون البشرة يمثل أحد ملامح الهوية الجماعية لشعب من الشعوب أو لمجموعة من المجموعات البشرية، كما في لون البشرة السوداء في المجتمع الامريكي بشكل خاص.[1]

3. الهوية الثقافية

ترتبط فكرة الهوية بأحكام الى فكرة الثقافة،و الهويات يمكن أن تتشكل عبر الثقافات الرئيسية و الثقافات الفئوية التي ينتمي لها الأفراد أو التي يشاركون فيها. و العديد من نظريات الهوية ترى العلاقات بين الثقافة والهوية تأخذ أشكالاً مختلفة، فالباحثين الذين تأثروا بالنظريات الحديثة للثقافة و الهوية ينظرون الى الهوية باعتبارها نشأت بطريقة و اضحة من الانخراط في ثقافات و ثقافات فئوية معينة، فمثلاً الناس الذين يعيشون في بريطانيا يحتمل أن يكون لديهم إحساس قوي بالهوية البريطانية.[2]

ان الهوية الثقافية هي تلك الحصيلة المشتركة من العقيدة الدينية و اللغة و التراكم المعرفي وانتاجات العمل والفنون والآداب والتراث والقيم و التقاليد والعادات والأخلاق والتاريخ والوجدان، معايير العقل والسلوك، وغيرها من المقومات التي تتمايز في ظلها الأمم والمجتمعات "وليست هذه العناصر ثابتة، بل متحركة و متطورة باعتبارها مشروعاً آنياً و مستقبلياً يواكب مستجدات العصر، وهي قابلة للتأثير والتأثر، وكما يوجد قدر كبير من الثقافة الأساسية المشتركة نتيجة التواصل والتفاعل بين ثقافات الأمم المختلفة، يوجد قدر خاص يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات.[3]

[1] رفيق بن حصير، **مرجع سابق الذكر**، ص 50.

[2] هارلمبس و هولبورن، **مرجع سابق الذكر**، ص 14.

[3] محمد زغو، **مرجع سابق الذكر**، ص 94.

تبدأ الثقافة بمجموعة من القيم والتوجهات التي ترتبط بعملية التنشئة وأهدافها، ويختار المجتمع آليات لهذا الغرض، تسهم معاً في تشكيل نمط شخصي وهوية تنسجم مع ثقافة الجماعة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الثقافة بنقلها إلى الجيل الجديد، وتمثل واستدماج هؤلاء لها. تمتد عملية التنشئة لدى أريكسون إلى مراحل متقدمة من حياة الانسان، وقد جعلها في ثماني مراحل، تشكل كل منها، من خلال تفاعل الرغبات والثقافة، أزمة هوية. أساس هذه الأزمات ما يحدث من تغيرات فسيولوجية و نفسية و ثقافية، تسبب مشكلة هوية، لابد من حلها في كل مرحلة كشرط للانتقال الى المرحلة التالية.[1]

وللهوية الثقافية عدة جوانب وعناصر تخص الشعوب والأفراد أهمها:

أولاً: العقيدة أو الدين يعد الدين أول عنصر من عناصر الهوية الثقافية، ولعل العولمة الثقافية منافية تماما للإسلام في إطار الحرب ضد الإسلام، وحرب الديانات .بحيث يدرك الغربيون الصليبيون والصهيونية أن استعادة المسلمين لهويتهم وانتمائهم القرآني أنه أكبر الأخطار وعليه فكل قوى التغريب تعمل ضد هذا الاتجاه، وذلك بأسلوب الغزو الثقافي المتمثل في الاستشراق والتنصير.

ثانيا :اللغة تعد اللغة اللسان الثقافي الأساسي للهوية الثقافية للأفراد أو للشعوب، وهي عامل يبين اختلاف ثقافة عن أخرى، وهي أسلوب للتواصل وللاحتكاك وإثبات الهوية وتأكيد وجودها.

ثالثا: التاريخ والماضي: بحيث يمثل التاريخ والماضي المشترك للأفراد أو لشعب ما عنصرًا يعبر عن هوية أساسية، فالتاريخ يبين حقيقة الاستعمار المتجدد في العولمة الثقافية، والتاريخ هو من بين عناصر الهوية، باعتباره يدرس الماضي ويقف على الحقائق وتستند إليه الدول والشعوب للتطلع لبناء الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

[1] ابراهيم عيسى عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، ط2، عمان، دار الشروق، 2009، ص ص 191- 192.

رابعا: العادات والتقاليد والأعراف :هذه المجالات هي من صميم هوية المجتمعات من خلال إتباع سلوكات معينة والتصرف والتعامل وفقا لثقافة تنظمها العادات والتقاليد والأعراف.

خامساً: العقد الاجتماعي والعقد السياسي :بحيث أن لكل دولـة عقد اجتماعـي من خلال مبادئ وثوابت المجتمع فيها، وما يطابقه من تصور وطموح سياسي مبني في مرجعية العقد الاجتماعي، وخاصة أن الدولة تعبر عن هويتها الثقافية في المجتمع الدولي من خلال دستور أو قانون له الوجه الاجتماعي والسياسي، بحيث الإرادة الثقافية للأفراد تكون مكفولة في الوجه السياسي الذي يعبر عنها.

سادسا :الحقوق بحيث كل دولة أو شعب وكيف يرى ثقافته للحقوق والحريات المختلفة، ففي الإسلام تختلف الحقوق والحريات عن تلك الموجودة في الوضع الإنساني كالتي يصدرها الغرب إلى الدول العربية والفقيرة، من حقوق الإنسان المزيفة والديمقراطية الغربية، فثقافة حقوق وحريات الغرب هي ثقافة المادة لا الروح.

سابعاً : الأدب والفنون: حيث كل مجتمع وله أدبه وفنونه التي يزخر بها، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي تكون معبرة عن هويته الثقافية .من خلال ثقافة التعبير القصصي والشعر، وفنون التشكيل والرسم والمسرح والتمثيل وفن العمران وغيرها، وكل له رسالة يريد إبلاغها للغير.

ثامناً: طريقة التفكير :يعد التفكير العنصر الحساس في أي ثقافـة، فطريقـة تفكير المسـلم غير طريـقة تفكـير الغرب، فمثلا المجتمع المادي يفكر بطريقة مادية واستهلاكية. وهنا يتجلى المجال التربوي، فهناك التربية الدينية والتربية الروحية والتربية المادية وغيرها، ونفس الأمر بالنسبة إلى التكوين والتأهيل. [1]

[1] محمد زغو، **مرجع سابق الذكر**، ص 95.

المطلب الثالث: أبعاد الهوية

إن القول بهوية مركب كيميائي يقصد بها تحديد العناصر الأولية المكونة له ، والعلاقات الأساسية التي تـقوم بين هذه العناصـر ، والبنـية التنظيمية الخاصة بالمركـب، وبالاسـتناد إلى بـعض خصائـصه الأساسـية ، وانطلاقا مما يطرأ على هذا المركب من تغيرات ، وذلك عندما يوجد في وضعية أو وسط متباين مع وسطه الطبيعي . ومنه يمكن القول أن الهوية ليست كيانا ثابتا ومطلقا ،وإنما هو متغير .وعناصر الهوية الإنسانية فردية كانت أو جماعية لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر وهي كما يلي:

1. العناصر الماديـــة و الفيزيائية وتشتـمل عـلى: الخيارات، القــدرات (الاقتصادية، العقلية) التنظيـمات المادية، الانتماءات الفيزيائية و السمات المورفولوجية

2. العناصر التاريخية، و تتضمن الأصول التاريخية مثل (الأسلاف، الولادة، الاسم، المبدعين، الاتحاد..) الأحداث التاريخية المهمة، الآثار التاريخية (العقائد و العادات و التقاليد...الخ).

3. العناصر الثقافية والنفسية، وتتضمن النظام الثقافي، مثل العقائد و الأديان والرموز الثقافية والايديولوجيا، ونظام القيم الثقافية، وأشكال التعبير الأدبي و الفني، ثم العناصر العقلية مثل النظرة الى العالم، نقاط التقاطع الثقافية، ثم النظام المعرفي و يتضمن السمات النفسية الخاصة واتجاهات نظام القيم.

4. العناصر النفسية الاجتماعية، وتتضمن الأسس الاجتماعية (مثل الاسم والسن والجنس والمهنة و السلطة والدور الاجتماعي والانشطة والانتماءات ثم القدرات الخاصة بالمستقبل، مثل القدرة والإمكانات والإثارة الاستراتيجية والتطيف ونمط السلوك). [1]

[1] سعيد اسماعيل علي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 28-29 .

وقد تنوعت وتعددت وتباينت مركبات الهوية بتعدد كتابها والمفكرين بشأنها ، وتباين مواطن البحث عنه ، وقد أفضت القراءات العديدة حول مسألة الهوية إلى حصر مركباتها في العناصر الآتية:

1.4 الدين:

جاء في قاموس علم الاجتماع بأن الأديان هي أنساق للمعتقدات والممارسات ، بينما تشكل التنظيمات الجانب الأخلاقي للسلوك ، والمعتقدات الدينية هي تفسيرات أو تأويلات للخبرة المباشرة بالرجوع إلى البناء المطلق للعالم ، وإلى القوة فوق الطبيعية التي تسيطر على الكون ومظاهره، والسلوك الديني سلوك مقدس وطقوس تفرض على الشخص ممارسات مقننة تحدد علاقة الشخص بالقوة العليا ، والتنظيم الديني يشير إلى عضوية الأفراد المؤمنين في مجتمع. معين ، وهو يفرض عليهم مهام دينية خاصة.[1]

فالدين موجود لدى كل المجتمعات المعروفة اليوم ، رغم تعدد العقائد والممارسات الدينية وتنوعها من ثقافة لأخرى ، وتنطوي جميع الديانات على منظومة من الرموز التي تستوجب الاحترام والإجلال ، وترتبط بسلسلة من الشعائر الطقوسية التي تشترك فيها جماعة المؤمنين.

وقد كانت ومازالت الأديـان الموحدة الأكثر تـأثيرا في التاريـخ البشري كالإسـلام واليهوديـة والمسيحية، وينتشر مفهوم الآلهة المتعددة في ديانات أخرى ، ولا تدعو بعض الديانات مثل الكنفوشية إلى الإيمان بإله واحد أو عدة آلهة أو بأية قوة خارقة للطبيعة ، بل تشدد على الجوانب الأخلاقية في السلوك البشري.[2]

2.4 اللغة:

ومن أهم العناصر الثقافية التي لها أعظم الأثر في تشكل الهوية المجتمع المحلي، التعريف اللغوي: يرى الكثيرون أن اللغة أصلها يوناني ، وهي مشتقة من كلمة لوقوس ، وتعني اللسان ، وهناك من يرى أنها مشتقة

[1] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 107.

[2] انتوني جيدنز، **علم الاجتماع** . ترجمة: فايز الصباغ ط 4، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005 م، ص 595.

من كلمة لغو بمعنى الحديث ، أي أنها مشتقة من لغا يلغو :إذا تكلم ، فمعناها الكلام ، فهذا تعريفها في اللغة. أما في الاصطلاح فعرفت بتعريفات عديدة، أشهرها ما ذكره أبو **الفتح ابن جني** في كتابه" الخصائص "حيث قال " :حد اللغة : أصوات يعبر بها كل قومٍ عن أغراضهم." وهذا التعريف الذي تناقله علماء العربية على اختلاف تخصصاتهم – يضارع أحدث التعريفات العلمية للغة ، حيث ترى تلك التعريفات أن اللغة:

أ – أصوات منطوقة.

ب – وأن وظيفتها التعبير عن الأغراض.

ج –وأنها تعيش بين قوم يتفاهمون بها.

د – وأن لكل قوم لغة.

فهذه – تقريبًا – هي الأركان التي يدور عليها تعريف اللغة عند جميع من عرفها، وإن كانت بعض التعريفات الحديثة للغة تتوسع، فتدخل في اللغة كل وسيلة تفاهم، ولا تقتصر على الأصوات، فتجعل فيها الإشارات، وتعبيرات الوجه، ودقات الطبول وغيرها، فإن الأشهر هو حصر اللغة في الأصوات المنطوقة، لأن غيرها من الوسائل محدودة وقليلة القيمة.

وعرفها ابن الحاجب بأنها" :كل لفظ وضع لمعنى[1]."

3.4 الأصل الإثني

يضع John Stack ستة معايير لتحديد وهي:

1. العـرق :ملامـح الوجه والخصائص الجسمانية، طول القامة ولون الشعر والعينين.

[1] ميمونة مناصرية، **هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور جامعة أساتذة بسكرة**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 110.

2. القرابة :افتراض وجود رابطة أو الانتماء لسلالة واحدة) وعادة ما يكون هذا الافتراض مجرد ادعاء غير واقعي.

3. الدين :وهو بمثابة اسمنت للتماسك بين أفراد أية مجموعة وضمانة لولائهم.

4. اللغة :بصفتها محركا للتواصل ورمزا للهوية.

5. العادات :أي وجود نمط حياة متشابه في مجالات الحياة المختلفة.

6. الإقليم :بمعنى انتماء أعضاء المجموعة لمنطقة جغرافية معين

ومع ذلك فإن هذه الخصائص الموضوعية غير كافية لبلورة هوية إثنية تدخل في الخارطة الإدراكية لأفرادها بحيث تصيغ رؤيتهم للأنا وللآخر، فهذا المعطى الذاتي تتحكم فيه بالأساس مهما جدا في عملية Stack مؤثرات خارجية أو داخلية أو مزيج من الإثنتين، والذي يعتبره الأثننة .[1] بينما يرى أنتوني جيدنز بأن أبرز السمات التي تمايز بين مختلف الجماعات الإثنية اللغة أو التاريخ أو السلالة سواء كانت حقيقية أو متخيلة، والدين وأساليب اللباس والزينة، والفوارق الإثنية الجارية في الحياة الاجتماعية ماهي إلا ظاهرة اجتماعية خالصة تتشكل بفعل التنشئة الاجتماعية ، حيث يتعلم الصغار ويتمثلون أساليب الحياة والمعايير والمعتقدات الشائعة والسائدة في جماعاتهم ومجتمعاتهم.[2]

[1] ميمونة مناصرية، **مرجع سابق الذكر**، ص 114.

[2] أنتوني جيدنز، **مرجع سابق الذكر**، ص 312.

خلاصة الفصل

ختاماً لما سبق يظهر للتعليم دور مهم في بناء المجتمعات الإنسانية، فالتعليم يعد كمؤشر لدرجة تطور الدولة، ناهيك عن قيمة الاجتماعية و الفكرية، فهو يساعد الفرد على الانفتاح على العالم المحيط به يؤثر و يتأثر به بحسب ما يكتسب من معلومات و قيم، و هذا راجع إلى السياسة الرشيدة التي تسعى الدولة لتكثيف الجهود الرامية من أجل بناء نظام تربوي يجسد مبادئها و قيمها الحضارية و الفكرية إذ تهدف إلى بناء مدارس و هياكل إدارية هدفها تنشئة الأفراد، و توعيتهم لضمان إستقرار الدولة، والحفاظ على هوية شعبها، فحيثما وجدت سياسة تعليمية ناضجة أنتجت مجتمعاً مثقفاً متمسكاً بثوابته الوطنية.

غير أن ما يجب الإشارة إليه أن السياسة التعليمية لمختلف الدول تتشابه مبادئها الكلية، إلا أن ثمة خصوصيات و جزئيات تجعلها تختلف من نظام سياسي إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، من هذا المنطلق يمكن القول هل السياسة التعليمية لها أثر على الهوية الجزائرية؟

الفصل الثاني

تمهيد

شهـــدت الجزائر قبل دخــول العثمانين تطوراً كبيراً في مجال العـــلوم، بحـيث أن جــل شعوبها متعلـمة و مثقفة، حسب شهادة بعض الفرنسيين، فمدارسها كانت تعتمد على حفظ القرءان، وتدريس العلوم الشرعية، إضافة الى العلوم الأخرى كالرياضيات وعلم الفلك، فدخول الدولة العثمانية للجزائر، لم يخلق تأثيراً على التعليم في الجزائر ولم تعط أهمية لهذا المجال، فدورها كان هامشياً، فالتعليم في هذه الفترة كان يعتمد على الأوقاف، و المؤسسات الخيرية، إلا أن هذه الأخيرة لم تدم طويلاً و ذلك بدخول الاحتلال الفرنسي الذي عمد في سياسته الاستعمارية الى طمس مبادئه الاسلامية و العربية و القضاء على هوية و سلخ هذا الشعب من قيمه و معتقداته من خلال نشر المسيحية، وفرض الثقافة الغربية عليه، وهنا يمكننا القول هل حقق الاحتلال الفرنسي ما كان يصبوا اليه من سياسته؟. و هذا ما سنوضحه في هذا الفصل المتمثل في السياسة التعليمية في الجزائر وسياقها التاريخي، حيث سنتعرض في المبحث الأول الى مراحل السياسة التعليمية في الجزائر من خلال ثلاث مراحل مرت بها السياسة التعليمية في الجزائر، من مرحلة العهد العثماني وصولاً الى مرحلة الاستقلال، على أن نتطرق في المبحث الثاني الى اشكالية الهوية الجزائرية حيث تطرقــنا فــيه إلى أهم مقومـات ووسائـل وأبعـاد الهوية الجزائريــة عـبر التاريـخ، ودحض أقوال القائلين بقولهم بأنهم فتشوا في التاريـخ، فلم يجدوا لا الجزائر ولا الجزائريين، حيث سنتطرق في المبحث الثالث إلى السياسة التعليمية وإشكالية الهوية في الجزائر من خلال معرفة أهم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية بداية من 2000 و التي تعتبر بداية الإصلاحات في عهد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، كما سنتطرق فيه أيضاً إلى أهم مظاهر تدهور الهوية الجزائرية في السياسة التعليمية وإشكالية التعدد اللغوي.

المبحث الأول: مراحل السياسة التعليمية في الجزائر

لم تتبع الدولة العثمانية سياسة تعليمية محددة بل ارتبط التعليم بالأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية، في حين ظل دور الدولة ثانوياً، إذ لم تشرف على التعليم إطلاقاً حيث لم توجد انذاك مؤسسات حكومية خاصة بالتعليم، لكن في نفس الوقت لم تعرقل التعليم العربي الاسلامي و الذي كان له انتشاراً واسعاً و هذا ما شهد عليه الفرنسيون بعد دخولهم الى الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة التعليم في العهد العثماني

كثيراً ما يطرح السؤال التالي هل كانت للدولة العثمانية سياسة تعليمية في الجزائر؟. إن الدارس للجانب الثقافي من تاريخ الجزائر العثمانية لا يجد ما يشير الى ذلك، لأن التعليم في هذه الفترة ارتبط بالأفراد و العائلات والمؤسسات الخيرية الحرة. بينما ظل دور الدولة العثمانية هامشياً، إذ لم يكن لها أي دخل و لا إشراف على هذا الميدان التربوي فلم تكن توجد مؤسسة حكومية رسمية خاصة بالتعليم، كما نعرف اليوم كوزارة أو مديرية أو مؤسسة حكومية رسمية أخرى تحتضن و تعنى بشؤون الميدان الثقافي و التربوي... فالدولة العثمانية لم تولي اهتماماً وعناية بشؤون التعليم والتربية فهي من جهة أخرى لم تعمل على عرقلة ومحاربة التعليم الخاص (العربي الاسلامي) الذي انتشر انتشاراً واسعاً في هذه الفترة (قبيل الاحتلال الفرنسي) بشهادة الفرنسيين أنفسهم، ويمكن أن نسمي موقفها هذا إزاء التعليم (بالحياد الايجابي).[1]

إن الحديث عن السياسة التعليمية ابان العهد العثماني يقود دوماً للحديث والتأمل في وضعية التعليم خلال هاته الفترة، حيث تشير الكتابات إلى كون الجزائريين جلهم متعلم ولهم مستوى ثقافي إن لم نقل جيداً فهو مقبول

[1] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، الجزائر: دار الأمة، 2013، ص 25.

والدليل على ذلك قول أحد جنرالات فرنسا في بداية عهدها بالجزائر " كل العرب يعرفون القراءة و الكتابة و كل قرية فيها مدرستان". [1]

كان التعليم في العهد العثماني منتشراً رغم بساطته لكنه "كان على أحسن حال و منتشراً في المدن والقرى والأرياف، إنتشاراً ملحوظاً، فجعل معظمهم يعتقد أنه يتوازى و التعليم الفرنسي، كمِّياً على الأقل في فرنسا ذاتها وخاصة منها التعليم الذي كان سائداً في قراها و أريافها".[2]

فالتعليم في هذه المرحلة كان مستقلاً عن الدولة، فلم يكن هناك وزيراً مكلفاً بالتعليم، بل يعتمد أساساً على الأوقاف " فلم يكن في الحكومة الجزائرية عندئذ وزير لشؤون التعليم ولا مدبر ولا وكيل أو نحو ذلك في الوظائف الرسمية"[3]. وكانت ممارسة التعلم تتم بحرية تامــة، وكان التواقون إلى الأستاذية لا يمتحنون لإثبات كفائتهم العلمية أو التعليمية، وإنما يكفيهم ما كان يشيع عنهم من علم غزير وخلق فاضل[4].

فالسياسة التي اعتمدتها السلطات العثمانية فيما يخص التعليم هو عدم التدخل في شؤون التعليم والميزانية المخصصة لهذا القطاع تتكفل بها الأوقاف والصداقات.

---

[1] لقمان مغراوي، **أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي و اداري، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر– يوسف بن خدة–، 2004،2005، ص 16.

[2] هلال عمار، **العلماء الجزائريون في البلدان العربية و الاسلامية فيما بين القرنين التاسع و العشرين الميلاديين**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 103.

[3] ابو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج1**،ط1، الجزائر: دار الغرب الاسلامي، 1998، ص31.

[4] عبد المجيد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1900**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 2009، ص 214. 214.

تشير معظم الدراسات التي تناولت هذه المرحلة بتطور التعليم فلا تكاد تخلو قرية أو مدينة من مدرسة ابتدائية، و كان الأطفال الذين يزاولون فيها تعليمهم أعمارهم بين السادسة و العاشرة يتعلمون فيها مبادئ القرءان و الكتابة و كانت في غالب الأحيان المدرسة الابتدائية مجاورة للمسجد و ملحقة بالوقف.[1]

وهنا يذكر المؤرخ الفرنسي"***Maurice* Paulard** "موريس بولار" في كتابه تعليم الأهالي في الجزائر "كان في الجزائر في القرنين الرابع عشر والخامس عشرالميلاديين مراكز ثقافية باهرة وكان فيها أساتذة متمكنون، في علوم الفلسفة، الفقه، الأدب، النحو، الطب، الفلك، وكانت المدارس الكثيرة العدد منتشرة في ربوع البلاد و التعليم ديني ومدني". فالشعب الجزائري يشجع العلم والثقافة، والأوقاف المخصصة للتعليم في الجزائر فقط، فقد ضم 8000 عقار تابع للأوقاف لم يبق منها بعد الاحتلال إلا عقار واحد.[2]

كما قدرت الكتاتيب و الزوايا في الجزائر سنة 1871 بحوالي2000 بين زاوية و كتاب موزعة تقريباً على القطر الجزائري شمالاً وجنوباً، تقدم التعليم لـ28000 تلميذ تقريباً فكانت في قسنطينة مثلاً 90 مدرسة تحتوي على 1400 تلميذ سنة 1873 و سكانها قدروا بـ: 24000 نسمة في نفس السنة – حسب الاحصائيات الرسمية – كان في نواحي تلمسان 40 زاوية في الجزائر العاصمة 100 مدرسة لتعليم القراءة والكتابة والحساب[3].

كما نجد شهادة لاموريسيار Lamoricière وهو أحد الضباط الذين أقروا بالشيوع التعليم الجماهيري في مقاطعة تلمسان فقد كان يوجد 03 إكماليات و 50 مدرسة لحوالي 12000 أو 14000 نسمة، وفي الريف

---

[1] يقصد بتعليم الأطفال الذكور فقط، أما البنات فلا يذهبن الى المدارس إلا نادراً و لكن أصحاب البيوت الكبيرة يجلبون أستاذاً معروفاً بصلاحه و علمه لتعليم البنات/ أنظر أبو القسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ص 162.

[2] رابح دبي، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر و دور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830– 1962**، رسالة دكتوراه في علوم التربية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2010– 2011، ص 26.

[3] الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص 14.

كانت توجد 30 زاوية مشهورة لحوالي 125000 نسمة، و في كل دوار مدرسة، كان هناك 2000 طالب يزاولون تعليماً ثانوياً، و 600 يتابعون دراسات عليا و كان لكل مؤسسة مكتبتها.[1]

لقد كانت هموم الدولة وشواغلها منحصرة عندئذ في المحافظة على الاستقرار السياسي والأمن الداخلي والدفاع عن الحدود و جمع الضرائب. فالإيرادات الحكومية لم تستثمر في صالح الشعب وإنما كانت تذهب الى سد حاجات الجند والموظفين، أي دفع أجورهم قصد تفادي غضبهم وتمردهم.

ويمكن أن نختم القول عن التعليم و سياسة الدولة العثمانية تجاهه، أنه لم يكن للعثمانيين في الجزائر سياسة تعليمية ولاخطة أو برنامج رسمي لتشجيع التعليم وتطويره أو العناية بأهله، وإنما كان تعليماً خاصاً يخضع للمبادرات الفردية والعائلية و المؤسسات الاسلامية الخيرية، ومن ذوي البر والاحسان، وكانت تغذية الأوقاف التي تعتبر مصدر تمويله الأول.[2]

المطلب الثاني: مرحلة الاحتلال الفرنسي

ليس من الصعب على الباحث المتتبع لسياسة فرنسا في الجزائر بصفة عامة و سياستها التعليمية بصفة خاصة أن يلاحظ بأنها كانت لا تخفي أن هدفها في الجزائر هي تحقيق سياسة الاندماج و التغريب، بحيث لم تحد عنها طوال فترة تواجدها في الجزائر ولما عجزت عن فرض هذه السياسة جعلت من التعليم وسيلتها الأساسية لتحقيق هذا الهدف.[3]

تتميز المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر بعدم و جود سياسة تعليمية وتربوية موجهة لنشر التعليم بين الجزائريين وكانت تسود هذه الفترة –الى جانب العمل العسكري – أراء متناقضة لكنها متفقة في أغراضها

[1] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.

[2] عبد القادر حلوش، **مرجع سابق الذكر**، ص 26.

[3] http://www.el_massa.com/ar/content/view/8785. تاريخ الدخول (08.04.2016)/ 12:25

حول ما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم. فالرأي الأول يرى ضرورة تعليم الجزائريين وكسبهم للصالح الفرنسي، لأن تركهم في الجهل يسبب و جود جيش مـن المتعصبين الدينين، بناء على رأيـهم،أمـا الطرف الثانـي والمعارض لتعليمهم يرى فيهم أعداء يجب ابـعادهم الى المناطق النائية و الصحراوية، وعلى ضوء هذا الاهمال و الاختلاف في و جهات النظر ظل التعليم يعتمد أساساً على الجزائريين انفسهم الذين كانوا يتعلمون في المدارس القرآنية والمساجد والزوايا التي استطاعت أن تسلم من حـروب الاحتلال إما لكونها تحـدت المضايقات الفرنسية أو لكونها ظلت بعيدة عن متناولها.

وهنا يوضح ريــن(L. Rin) إهمال الفرنسيين للتعليم و انشغالهم لبسط النفوذ و الهيمنة بقوله: " إننا أهملنا التعليم في الجزائر نظراً لانشغالنا بفرض الاحتلال عن طريق الحروب، بل حتى المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة حولناها عن أهدافها وذلك بمصادرتنا للأوقاف وضمها لأملاك الدولة، فكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم، بعد أن هجره المدرسون إلى خارج الجزائر.[1]

وعموماً ترتكز السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائـر على ثلاثة محاور و أهداف أساسـية هي الفرنسة والتنصير و أخيراً الإدماج و بطريقة أخرى يمكننا القول بأن الفرنسة والتنصير هما وسيلتان أوهدفان تكتيكيان للوصول الى الهدف الاستراتيجي وهو الإدماج في المجتمع الفرنسي.

و من بين أهداف السياسة التعليمية الفرنسية:

1/ الفرنسة: من المفاهيم الشاملة الجامعة لمفهوم الفرنسة ما وقف عليه الأستاذ "**تركي رابح**" " كون الفرنسة في إحلال اللغة الفرنسية و ثقافتها محل اللغة العربية و ثقافتها في الجزائر حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم و ثقافتهم القومية و يستعيضون عنها باللغة و الثقافة الفرنسية، كما حصل في بعض البلدان ... فنسيت

[1] عبد القادر حلوش، **مرجع سابق الذكر**، ص 38.

هذه الأخيرة لغتها وثقافتها، و استبدالها بلغة وثقافة المستعمر... مثل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، و معظم شعوب أمريكا اللاتينية و بعض شعوب القارة الإفريقية".[1]

ان الاهداف التي كانت ترمي اليها الحكومة الفرنسية من ورآء سياستها التعليمية هي بصورة رئيسبة القضاء على الشخصية الجزائرية عن طريق محو مقوماتها الأساسية لإذابتها في المجتمع الأروبي و سلخها نهائياً عن انتمائها العربي الاسلامي فقد قال أحد خريجي المدارس الفرنسية أنه " عندما يتكلم الجزائريون لغتنا (اللغة الفرنسية يصبحون نصف فرنسيين).

ونعني بالفرنسة إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية بالجزائر حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم العربية و ثقافتهم القومية و يستبدلونها بلغة و ثقافة المستعمر، وكان الهدف من هذه السياسة صبغ البلاد بصبغة فرنسية حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بثقافتها العربية الاسلامية وفصلها عن شقيقاتها في المغرب والمشرق العربيين.

والواقع أن سياسة الفرنسة كانت تسعى الى محو الهوية العربية الاسلامية للجزائريين انطلاقاً من القضاء على مقوماتها الواحدة بعد الأخرى، عن طريق تطبيق الأساليب الآتية: قوانين التجنيس، عمليات التبشير والتنصير، محاربة التعليم العربي و الديني و فرنسته، إلى جانب اقتصار المعاملات الادارية و الرسمية على اللغة الفرنسية وحدها و عزل الجزائر عن الأقطار العربية الأخرى.[2]

إن الاستعمار الفرنسي قد أخطأ في تصوره عندما ظن سهولة القضاء على الهوية العربية الاسلامية فهذه الأخيرة يستحيل اجتثاثها عند سكان الجزائر. وعند فشل السلطات الفرنسية في تحقيق أغراضها في كامل التراب

[1] تركي رابح، **التعليم القومي و الشخصية الوطنية**، ط 3، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، ص 104.

[2] عبد القادر حلوش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 63- 65.

الجزائري، إرتأت تركيز جهودها على منطقة معينة، فكانت منطقة القبائل لاعتقادها بسهولة نشر أفكارها و تعاليمها و تحقيق أغراضها.

ويمكن إجمال الخطوط العامة لسياسة الفرنسة فيما يلي:

- محاربة اللغة و الثقافة العربية محاربة عنيفة.
-فرنسة التعليم في جميع مراحله.
-اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.
-تشويه تاريخ الجزائر و التشكيك في انتمائه العربي الاسلامي، بل حتى في و جوده.
- إهمال جغرافية الجزائر و تدريسها و التركيز على جغرافية فرنسا مع إبراز عظمتها و قوتها.[1]

عمد الاحتلال الفرنسي الى التخطيط لتدمير مقومات الهوية الجزائرية و تدمير الشعور بأهميتها، و سعى لإحداث هزة نفسية عميقة في داخل الأفراد الجزائريين لتشكيكهم في أصولهم، و زعزعة أعماقهم و إيمانهم بوجودهم المتميز و محاولة إضطلاعهم من منبتهم الثقافي و الروحي، و كانت اللغة العربية هي المدخل الرئيسي و المجال المحوري لإحداث هذه الهزة القوية، وبدأت الحرب مع بداية الإحتلال وكان منطلقها الدين و اللغة.[2]

2/ التنصير: سعى الاستعمار الفرنسي في الجزائر الى غايتين أساسيتين: غزو الأرض (غزو عسكري) و غزو الأفكار (الغزو الفكري)، حيث تم اسناد الغرض الأول الى العسكريين لتنفيذه، أما الغرض الثاني فقد أسند الى رجال الدين، فبعد سقوط مدينة الجزائر في جويلية من عام 1830 و دخلها الفرنسيون صرح الجنرال

[1] عبد القادر حلوش، **المرجع السابق**، ص ص 65-66.

[2] سعيد بوخاوش، **الإستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر**، الجزائر: دار تفتيلت للنشر، 2013، ص 30.

"دوبرمون" للقساوسة قائلاً: ' انكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في افريقيا و لنأمل أن تينع قريباً الحضارة التي انطفت في هذه الربوع".

فقد كان التنصير يتم عن طريق المبشرين القادمين مع الحملة الفرنسية التي أرسل قائدها (دي بورمون) للقسيس المرافق له خطاباً جاء فيه: "إنكم جئتم معنا إلى هنا لتفتحوا من جديد أبواب المسيحية في إفريقيا" .[1]

ومن هنا انطلقت الأفكار التبشيرية، التي تهدف إلى سلخ الأطفال عن محيطهم الاجتماعي والثقافي، وتوجيه نظرتهم نحو أوروبا و تأثيراتها و حضارتها و مدنيتها، و اعتبرت هذا الجزء من التبشير له دور كبير في الادماج [2]. أي دمج الشعب الجزائري في الفرنسي وهي حتمية يجب بلوغها في الجزائر، ففكرة تشكيل المدارس لم يكن الهدف منها تعليم وترقية الأطفال الجزائريين، وإنما كان الغرض منها التنصير لسلخ الشعب الجزائري عن هويته ودينه.

إن ما قاله "موريس وال" دليل قاطع على استهداف المدرسة العربية الاسلامية و من خلال اللغة العربية والدين الاسلامي، و في ذلك ضرب للهوية الجزائرية و مقوماتها، و ليس عند هاذين المقومين فقط أي العروبة والاسلام بل محاولة تفكيك هاته الهوية يخلق جو من عم الثقة و التشكيك في هاته الهوية من خلال التعامل الخاص مع منطقة القبائل، اعتقاداً من السلطة الفرنسية بأن البربر (الأمازيغ) لم يبلغ الإسلام الى قلوبهم، وإن معرفتهم به معرفة سطحية، وبالتالي عملت على تنصير المنطقة ابتداءً باصدار قانون يخرج القبائل من الاحتكام

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبوبكر رحال، الرباط: مطبعة فضالة، دون تاريخ، ص 91.

[2] عبد القادر خليفي، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**، مجلة الشهاب الجديد، الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع العدد03، المجلد: 03، السنة الثالثة، 2004، ص 321.

الى الشريعة من خلال الغاء المحاكم الشرعية. و لكن قوبل بثورات على رأسها ثورة المقراني عام 1870-1871 التي كانت من بين أسبابها الرئيسية استبدال المحاكم الشرعية الاسلامية بالمحاكم العرفية.[1]

وللوصول الى هذه الفكرة استخدمت الحركات التبشيرية هؤلاء الشباب المتنصرين في أغراضها المختلفة، فمنهم من اتجه نحو المدارس، و منهم من كلف بتلقين مبادئ الديانة المسيحية في المستشفيات، وآخر ساعد المبشرين في أعمال ترجمة الكتاب المقدس (الانجيل) الى القبائلية، و لم تهمل هذه الحركات مكانة المرأة في المجتمع ودورها الخطير على أبنائها في المستقبل لذلك عملوا على إدخال الفتيات إلى المدارس قصد تنصيرهن، تحت غطاء وستار تعليم اللغة الفرنسية، وفنون التدريب المنزلي، وتزويجهن من فتيان يزاولون دراستهم في مدارس التبشير، لتكوين أسر مسيحية، تكون في نقطة الإنطلاق لنشر المسيحية في الجزائر، وفي أوساط الشعب، وهو ما أطلق عليه التنصير الذاتي، والذي يهدف إلى تكوين ملقنين للديانة المسيحية من نفس المجتمع وهذا يضمن استمرار الديانة المسيحية في ذلك المجتمع بالوراثة.[2]

وقد تولى الكاردينال " **لافيجري**" سياسة تنصير واسعة النطاق حيث كان يقول: " علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهد للدولة مسيحية، تضاء أرجاؤها بنور مدينة منبع وحيها الانجيل، تلك هي رسالتنا".[3]

3/ الإدماج: كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تخطط لدمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها و تنصيرها عن طريق ربطها سياسياً وإدارياً بفرنسا وإذابة كيانها الثقافي والحضاري في الشخصية الفرنسية. ومن هنا طبقت

---

[1] تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الاصلاح و التربية في الجزائر**، ط5، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، 2001، ص 69.

[2] كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس و التطور 1850- 1951**، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوي قسنطينة، 2007- 2008، ص ص 52-53.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج3**، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1998، ص 23.

فرنسا سياسة الإدماج في الجزائر على الأرض وفرنست البلاد في معظم حياتها، ولكنها لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين و الأروبيين في الحقوق و الواجبات، وإنما طبقت الإدماج فقط على الأروبيين، أما الجزائريين فقد أخضعتهم لقوانين صارمة.

و بناءً على التقرير الذي تقدم به السيد "ماسكاري" Masqueray، بعد زيارتـه الى منطقة القبائل عام 1881، الى الوزارة المختصة، رأى جول فيري: "أن منطقـة القبايـل هي أكـثر مناطـق الجزائر تقبلاً لفـكرة الإدماج، نظراً لعادات و تقاليد سكانها المختلفة عن تقاليد العرب". و لتعليم هؤلاء القبايل كان يشترط القضاء على الوسيط العربي بمعنى آخر تعليم هؤلاء اللهجة القبايلية أو اللغة الفرنسية. و يوضح مسؤول، دائرة تيزي وزو في رسالة و جهها الى الحاكم العام في 1873، ذلك بقوله: " ... لتعليم هذا الشعب القبايلي: يجب إلغاء الوسيط العربي...لأنه كان حتى الآن ضاراً أكثر منه نافعاً، وبكلمة واحدة يجب أن نكلمه بلغته، أو تعليمه لغتنا... وأقصد اللغة الفرنسية لأنني أعتبرها سهلة التطبيق. أما فيما يخص الزوايا فيجب إسقاطها نهائياً وبجميع الوسائل من منطقة القبايل لاستبدالها بمدارس بلدية فرنسية".[1]

المطلب الثالث: مرحلة الاستقلال من 1962- 1976

و جـدت الجزائر نفسها بعد الإستقلال أمـام وضـع اقتصادي و اجتماعـي و ثقافـي منهار تجلـت معالمه في تفشي الأمية و الجهل و انتشار الأمراض و قلة البنى التحتية، و نقص الموارد المالية و البشريـة التي تكـون في مستوى تحدي الأوضاع، لكن الدولة الجزائرية الفتية إيماناً منها بدور التربية التي تعد أساس كل تنمية

[1] عبد القادر حلوش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص84- 85.

بادرت إلى تجنيد و تعبئة كل الامكانات المتاحة آنذاك، و استعانت بالدول الشقيقة و الصديقة من أجل بناء منظومة تربوية جزائرية.[1]

ما يجب الاعتراف به هو أنه في بداية هذه المرحلة كان الوضع كارثياً ليساعتباراً بالنتائج الموروثة عن المستعمر بل حتى الصراعات الداخلية التي كادت أن تعصف بالجزائر في بداية استقلالها نظراً للصراع القائم حول السلطة آنذاك، التي بدأت أولى حلقاتها مع أحمد بن بلة رئيسياً و الذي لم تدم عهدته إلا لغاية 19جوان 1965 أين أقيم ما يسمى بالتصحيح الثوري، وتعيين الراحل الهواري بومدين رئيساً ثانياً للجزائر حيث لا يخفى على أحد تشبع هذا الأخير بالقيم الاشتراكية وبغضه الشديد للمستعمر الفرنسي و كل ما يمت بصلة اليه، مما يعرف عن الرئيس تبنيه للسياسة اللغوية التي نسميها التعريب و محاولة إقامة اللغة العربية أي لغة القرءان، لغة الدولة و كل مؤسساتها وحتى شعبها، ولكن لا يجب إغفال وضع الإدارة الجزائرية التي كانت أغلب موظفيها مكونين تكويناً فرنسياً، مما جعلهم جماعة ضغط " ان صح التعبير" فهاته الأخيرة كانت تقاوم مقاومة شديدة للسياسة اللغوية الآنفة الذكر.

و هنا نذكر عدة قوانين صدرت و لكن الواقع يثبت دائماً عدم تطبيقها و لا حتى احترامها، و من بين هذه القوانين مرسوم 22 ماي 1964 و الذي يتضمن تعريب الإدارة، الأمر رقم 154-66 الؤرخان في 08جوان 1966 الخاص بالعدالة، ثم الأمرية المؤرخة في 26 أفريل 1968 و التي تتضمن المعرفة الاجبارية باللغة العربية من طرف موظفي الإدارة.[2]

[1] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، **و حدة النظام التربوي**- سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي و الاكمالي، الجزائر، 2005، مأخوذ من الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول (25.04.2016) 05:41 www.infpe.edu.dz

[2] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 34-35.

و يمكن تلخيص النظام التربوي الجزائري في فترتين:

الفترة الأولى: 1962-1976. الفترة الثانية: ّ إبتداءً من سنة 1976.

1. الفترة الأولى 1962- 1976:

إن هذه المرحلة تقتضي تدخلاً عاجلاً لإعادة المدرسة إلى حضن الشعب و استقبال أبناءه دون تمييز لرفع الظلم الذي كان مسلطاً عليهم بحرمانهم من التعليم، فكان لابد من إجراءات سريعة لتدارك النقائص المسجلة ليستجيب النظام التربوي لأهداف وغايات الدولة الجزائرية الحديثة، تم الإعلان عن الدخول المدرسي من طرف ريس الجمهورية أنذآك السيد أحمد بن بلة و الذي جدد له تاريخ 15. 10. 1962 و من بين 25 ألف فصل المطلوبة لاحتضانهم يوجد 20 ألف فقط ستفتح بشكل عادي لاستقبال مليون طفل، وقد كلف الجيش الوطني الشعبي بإخلاء الثكنات العسكرية و المؤسسات التي كانت تابعة للجيش والإدارة الفرنسية، حتى تكون جاهزة لاستقبال التلاميذ.[1] نذكر هذا من باب إستشعار صعوبة المهمة في ذلك الوقت، كما تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم 64/63، كانت البداية بإجراءات تخص السيادة الوطنية ومن أهم هذه الإجراءات:

-ترسيم تعليم اللغة العربية و الدين الاسلامي في مناهج التعليم.

-توجيه عناية لدروس التاريخ و تصحيح مسار تدريس هذه المادة.

-تكثيف الجهود الرامية الى توفير إطارات التعليم التي كان توفيرها يشكل عبئاً ثقيلاً على الدولة نتيجة الفراغ الذي تركه المعلمون الفرنسيون المرحلون.

[1] إبراهيم هياق، **اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائري أساتذة متوسطات أولاد جلال و سيدي خالد نموذجاً**، رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010 - 2011، ص 128.

-إبطال العمل بالقوانين و الإجراءات المدرسية التي تتعارض مع السيادة.[1]

و يلاحظ أن المدرسة في هذه الفترة لم تعرف تغييراً في البرامج و لا في التنظيم تم فيها إدخال تحويلات تدريجية تمهيداً لتأسيس نظام تربوي يساير متطلبات التنمية، و من أولويات هذه الفترة:

-تعميم التعليم بإقامة منشآت تعليمية و توسيعها للمناطق النائية.

-جزأرة إطارات التعليم أي إزالة آثار العناصر الداخلية الوافدة من المجتمعات و الثقافات التي لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري، كما يعني جزأرة نظام التعليم و مناهجه و البعد عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى، جزأرة الإطارات غايتها الإعتماد على أبناء البلاد من أهل الإختصاص لتحقيق الكفاءة التعليمية.

- تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

- التعريب التدريجي للتعليم.[2]

الفترة الثانية: 1976

إن النظام التربوي في الجزائر في هذه المرحلة و ضع جملة من المبادئ الأساسية من خلال الأمر 76-35 المؤرخ في 16/04/ 1976 أو ما عرف بالمدرسة الأساسية فكانت هذه المبادئ محددة في المادة الثانية من الأمرية:

رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية والإسلامية والمبادئ الإشتراكية هي:

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين و إعدادهم للعمل و الحياة.
- إكتساب المعارف العامة والعلمية والتكنولوجية.

[1] عبد القادر فضيل، **المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات**،ط1، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2009، ص 27.

[2] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

- الإستجابة للتطلعات الشعبية للعدالة والتقدم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.[1]

إن هذه المبادئ التي سعت الأمرية إلى تجسيدها في النظام التربوي الجزائري تم على إثرها إصدار جملة من المراسيم المتضمنة نصوصاً كثيرة، تتعلق بمجانية التعليم و إلزاميته و الشروط التنظيمية لسير مؤسسات التعليم التحضيري و التعليم الأساسي و الثانوي و إعداد الخريطة المدرسية و إحداث مجلس التربية.[2]

إن المدرسة الأساسية التي رسمت ملامحها أمرية 76-35 من أبرز خصائصها أنها تسعى لإعداد مدرسة جزائرية تراعي الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للجزائر، فالنظام التعليمي الموروث عن الاستعمار الفرنسي ورغم التعديلات و الاصلاحات التي أدخلت عليه، إلا أنه لم يكن قادراً على تلبية طموح و آمال القائمين على الشأن التربوي، فكان لزاماً على الدولة الجزائرية الإعداد لمنظومة تربوية نابعة من فضائها، و تحمل طابعها الخاص مع الانفتاح على العالم الخارجي دون فقدان عوامل الهوية الوطنية.

إن أهم الغايات التي سعت المنظومة التربوية لتطبيقها من خلال الأمرية:

- إعتبار التربية مصلحة عليا من مصالح الأمة (المادة16).
- ضمان التعليم في المدرسة لكل جزائري لمدة 09 سنوات أي لبلوغه ستة عشر عاماً فالتعليم إلزامي، ومجاني وإجباري وهذا ما حددته المواد (4و5و24).
- التعليم باللغة العربية و في جميع مستويات التربية و التكوين و في جميع المواد (المادة8).

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 76-35 مؤرخ في 16. 04. 1976، **الجريدة الرسمية**، عدد 33، السنة 13، 23. 04. 1976.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 76-35، **النشرة الرسمية للتربية الوطنية**، رقم185. 1976.04.16، ص 49.

- النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة و عليه فلا وجود لمدارس خاصة (10).

- ربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية نظراً للارتباط الوثيق بين التربية و التنمية فلا يمكن حدوث تنمية بدون تربية فاعلة (11).

- البعد العلمي و التكنولوجي حيث تحث الأمرية على ضرورة ربط النظام التربوي بالحياة العلمية مع التفتح على عالم العلوم والتقنيات، مع تخصيص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة والمفيدة اجتماعياً واقتصادياً (المادة 12).

- ربط المحتوى الدراسي بالقيم العربية و الاسلامية، و خاصة في العوم الإجتماعية (المادة25).

- تفعيل دور الأسرة في الحياة المرسية من خلال خلق جو من الثقة المتبادلة بين المعلمين والآباء، وتفعيل عملية التواصل بين المدرسة و المجتمع (المادة13).

- استحداث مجالس للتربية للمساهمة في تنفيذ سياسة التربية و التكوين التي حددتها أحكام الأمر المتعلق بتنظيم التربية و التكوين، كما تتجلى مهمة مجلس التربية الذي يرأسه الوزير أو ممثلاً عنه بمناقشة القضايا المتعلقة بالتربية و التكوين في جميع جوانبها.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم 76-68، مؤرخ في 1976.04.16، **الجريدة الرسمية**، عدد 33، السنة 13، 1976.04.23 يتعلق بمجلس التربية.

المبحث الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر

عرفت الجزائر في عهد الحقبة الاستعمارية الى طمس للهوية الوطنية و إبعاد الشعب عن مبادئه الاسلامية والمتمثلة في الحملة التي شنتها فرنسا لإخضاع الجزائر الى فرنسا من خلال نشر مبادئ الديانة المسيحية وإشباع الشعب بثقافة الحضارة الغربية، فعمدت الى غلق للمدارس العربية و فتح مدارس جديدة لتعليم الجزائـريين الفرنسية والديانة المسيحية، لكن هذه الأخيرة لم تستطع القضاء على اللغة العربية نهائياً، و لم تصل الى مبتغاها المطلوب تحقيقه في الجزائر، و هذا ما سنحاول اثباته من خلال تحديد لمفهوم الهوية الجزائرية و تحديد مقوماتها.

المطلب الأول: مقومات الهوية الجزائرية.

إن جزائرنا وبمعنى أوسع الشمال الافريقي قطنه أجناس مختلفة كالبربر، و كذا العنصر الزنجي، لكن الهام هنا هو و جود أواصر قوية بين المغرب العربي و المشرق، حتى أن كثيراً من المؤرخيين العرب الأوائل يعتبرون سكان المغرب أو بعضهم على الأقل ينتمون الى موطن أصلي في المشرق، لكن هناك اختلاف حول هاته المنطقة التي انطلق منها هؤلاء المشارقة. فيرى بعضهم أنها الجزيرة العربية، بينما ذهب الآخرون إلى انها الشام، و فريق آخر يرى أنها من اليمن اختلطت بالشاميين ثم انتقلوا الى المغرب.

ومن المعروف أيضاً أن هؤلاء السكان يسمون أنفسهم بالأمازيغ و هي كلمة تعني الأحرار والأشراف. أما مصطلح البربر فهي تسمية أطلقها الكنعانيون و الرومانيون على سكان شمال إفريقيا و هي تعني العجمة والكلام غير مفهوم لكنها أصبحت اسماً متداولاً، كثير الاستعمال، حتى أن ابن خلدون استعمله في ديوان المبتدأ والخبر.[1]

[1] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 54.

كما عرف عن الأمازيغ أنه مجتمع محافظ و لا يتنكر لتقاليده وعاداته، وهذا ما جعله محافظاً عن تراثه الثقافي والديني واللغوي والحضاري طيلة الاحتلال الفرنسي الذي سعى الى زحزحته عن دينه ومبادئه، بغية تنصير الأمازيغ و فرنستهم.

يجمع معظم الباحثين في تاريخ الفتوحات الاسلامية لبلاد الشمال الإفريقي على تحول و تقلب في تعامل البربر مع المسلمين في مقابل تعاملهم مع أمم سابقة كالرومان و الوندال و البزنطيين، فقد أبدوا كما عادتهم مقاومة شرسة للدخيل في أول الأمر، غير أن الأمر لم يستمر طويلاً ليدخل البربر في الدين الجديد، بل يصبحوا جنوداً في هذا الجيش وقادة لتحقيق الفتح في باقي المناطق الداخلية قبل أن يتوجهوا الى أروبا.

فقد ترجع السهولة التي تم بها الفتح إلى عدة أسباب، يمكن حصرها أهمها في الآتي:

- إدراك البربر لمعاني الإسلام و التي تتماشى مع الذهنية البربرية المؤمنة بالمساواة و العدل والحرية.
- تمثيل الفاتحين قولاً وفعلاً لتلك التعاليم الأخلاقية و السلوكية، فصادف ذلك النموذج المطبق تجاوباً في نفوس البربر المعروفين بتقديس المثل العليا.
- التشابه في المزاج و التقاليد بين العرب و البربر مقارنة بأمم أخرى كالروم.
- انتهاج الدولة الاسلامية منذ البداية سياسة الإعتماد على البربر في تسيير شؤون البلاد في ظل شريعة الاسلام.

يشير ابن خلدون الى فناء قبائل بربرية كانت تعمر البلاد، و يعتقد أنه فناء تمازجي قائم على أساس سيطرة الصلة الدينية من جهة، ومن جهة أخرى تعمق صلة الرحم والقرابة الدموية بين البربر والعرب المسلمين، مما فتح المجال لتأسيس كيان مسلم راق ذو مقومات متميزة.[1]

[1] إسماعيل رابحي، **مرجع سابق الذكر**، ص 80.

وفي هذا الإطار يقول "غوستاف لوبون": " وقد تعود روح البربر قريبة جداً من روح العرب على أن يقاس حضريو أولئك وبدويهم بحضري هؤلاء وبدوييهم، ولتأثر الحياة تأثير كبير في أخلاق جميع الأمم، فإذا تماثلت طريق حياة الأمم تماثلت هذه الأمم في التفكير والسير في الغالب، و البربري الحضري كالعربي الحضري جاد على العمل، صبور، حازم، ماهر، و البربري البدوي كالعربي البدوي: طلوق، محارب، قنوع، طواق للمشتاق ،ختار للأعداء و لا يختلف البربري عن العربي".[1]

من خلال ما قاله غوستاف لوبون، إن اعتناق الأمازيغ للإسلام، جسد روح الأخوة بين العرب والأمازيغ، حيث توحد الدين و اللسان ليصبح عربياً وكل هذا على رقعة جغرافية واحدة هي الجزائر.

وهذا ما نادى به عبد الحميد ابن باديس إذ يرى أن مقومات الشخصية الجزائرية هي ثلاثة: الإسلام والعروبة و الجزائر. فهو لا يكتفي بذكر المقومات فقط دون تحليل، حيث يرى أن الشعب الجزائري العربي المسلم، قد تكون من انصهار السكان الأصليين للجزائر وهم الأمازيغ مع العرب الذين حملوا الإسلام واللغة العربية، حيث أسلم الأمازيغ دون قوة ولا إكراه. كما تعلموا اللغة العربية، وبذلك امتزج الجنسان عن طريق المصاهرة، وهذا ما سهل إنصهار العنصرين في بوتقة العروبة والإسلام.[2]

من خلال ما ذكرناه من حقائق تاريخية، لا ينكرها إلا جاحد، حيث صرح أحد دعاة الإدماج ابان الاحتلال أنه لا وجود لهوية جزائرية حيث يقول: "أنه فتش عن القومية الجزائرية في بطون التاريخ فلم يجد لها من أثر، وفتش عنها في الحالة الحاضرة فلم يعثر لها على خبر.[3]

---

[1] أنور الجندي، **الفكر و الثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا**، القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر، 1965، ص 90.

[2] تركي رابح، **مرجع سابق الذكر**، ص 226.

[3] **مرجع نفسه**، ص 228.

إذا كان التاريخ أثبت أن الهوية الجزائرية هي: إسلام – عروبة –جزائر، و أصل أمازيغي منصهر في بوتقة العروبة و الإسلام، فكيف تنظر المواثيق و الدساتير الجزائرية للهوية؟.

الوثيقة الأولى: بيان أول نوفمبر 1954 الذي حدد المادة الأولى تكوين الهوية ضمن إطار المبادئ الاسلامية و ضمن وحدة شمال إفريقيا في داخل إطاره الطبيعي العربي الإسلامي. و من خلال هاته المادة نجد تصريحات بمقومات الهوية هي الإسلام ديناً و انتماء حضارياً إضافة الى العروبة كانتماء طبيعي وهذا لأننا مسلمين، وبالتالي مقومات الهوية الجزائرية حسب بيان أول نوفمبر هي الإسلام، العربية و هي كلها مقامة على أرض الجزائر.[1]

الوثيقة الثانية: هي ميثاق جبهة التحرير الوطني الموقع في القاهرة في 17 جانفي من سنة 1955 حيث ينص على:

1. الجزائر عربية الجنس، مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام و العروبة كانت، و على الإسلام و العروبة تعيش...

2. الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير، وإن اتجاهها إلى العروبة وتعاونها مع الشعوب والحكومات والجامعة أمر طبيعي.[2]

من خلال هذه الوثيقة يظهر جلياً أن هناك مقومين أساسين هما العروبة والإسلام. هذا يعني أن الجزائر ماضيها و حاضرها مسلم عربي وسيبقى كذلك، لأن ما عانته الجزائر من تجهيل لشعبها و محاولة لفسخ الشعب عن هويته الاسلامية و العربية، إلا أن ذلك لم يسقط من عزيمة وشخصية هذا الشعب، وظل محافظاً على قيمه وعقيدته الاسلامية التي لم تزحزحها أقدام أي احتلال وطأ أرض الجزائر.

[1] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 57.

[2] أحمد بن نعمان، **مرجع سابق الذكر** ، ص 142.

كذلك يظهر جلياً من خلال المادة الثانية أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، وهذا دليل صريح الى البعد القومي في الهوية الجزائرية.

الوثيقة الثالثة: هي منهاج الصومام سنة 1956 حيث نص حرفياً على: " اللغة العربية هي اللغة القومية، لغة الأغلبية الساحقة من السكان"[1]. نجد في هذا المقوم الهوية الجزائرية والمتمثلة في العربية و التي تعتبر ظاهرة إجتماعية تساهم في تماسك ووحدة المجتمع فهي تعبر عن هويتنا الوطنية و طريقة تفكيرنا وتعتبر لغة الأغلبية الساحقة من الجزائريين.

الوثيقة الرابعة: تصريح الحكومة المؤقتة في 26. 09. 1958 أي بعد ستة أيام من تأسيسها فقط، حيث ورد في التصريح ما يلي: " الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، و تراثها هو التراث الرائع للحضارة العربية الإسلامية، فالشعب الجزائري المتعلق بحضارته ينتمي الى العالم العربي".[2]

يؤكد هذا التصريح على مقومين أساسين هما العروبة والإسلام، فبعد الاستقلال جاءت كل المواثيق و الدساتير، فدستور 1963 يؤكد الانتماء الى العروبة و الاسلام، و دستور 1976 " الاسلام دين الدولة"[3] . فهو يعتبر اللغة عنصر جوهري في الوحدة الوطنية.

كذلك نجد دستور 1989[4] و المعدل في 1996[5]، حيث ورد في في تمهيد الأول و ديباجة الثاني أن " الجزائر أرض الإسلام و جزء لا يتجزء من المغرب العربي و أرض عربية".

---

[1] عمر بن قينة، **المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات و النتائج**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2000، ص57

[2] عمر بن قينة، **المرجع السابق**، ص 55

[3] **دستور 1976**، الفصل الأول، المادة الثانية، الباب الأول.

[4] **دستور 1989**، التمهيد.

[5] **دستور 1996**، الديباجة.

فالتأكيد باق على قدسية مقومي اللغة العربية و الاسلام، إلا أنه وبحكم ظروف خاصة وضغوطات جهات معينة أدرج بعد جديد، و هو في الواقع قديم تم بعثه لينص الدستور في أول صفحة أن مكونات الهوية، هي الإسلام، العروبة، الأمازيغية فأضيف البعد الثالث أي الأمازيغية لكن ليس اعترافاً للتاريخ بهذا المقوم و إنما تحت ضغوط معينة. كما أن دستور 1996 في مادته الثالثة وهي مادة معدلة تنص على أن الأمازيغية لغة و طنية، فيضفي الدستور طابع الوطنية للغة الأمازيغية، وهذا لأول مرة على الرغم من كونها لغة الأمازيغ أوائل سكان الجزائر، حيث كان من المفروض إعطاؤها هذا الطابع منذ أول دستور، ولاينبغي تجاهلها، وهذا لأن الواقع يؤيد ما نقول، إذ أن هذه النقطة بالذات استعملتها فرنسا للتفرقة بين أبناء الوطن الواحد، مستغلة جهل السواد الأعظم من الجزائريين بالتاريخ الحقيقي.[1]. و انطلاقاً من المادة الثالثة لدستور 1996 اضافت مقوماً آخر للهوية الجزائرية جراء الضغوطات التي مارسته عدة قوى. و هنا نعود للتأكيد على مقومات الهوية الجزائرية وهي:

-الاسلام ديناً و انتماء حضارياً

-العروبة لغة وثقافة وتاريخاً

-الأمازيغية لا كلفة بل انتماء حضاري

- الجزائر كوطن هذه الهوية.

جاءت كل الدساتير الجزائرية على أن دين الدولة هو الاسلام والعربية لغة وطنية، حيث أن الصراع يتجدد في كل مرحلة من مراحل الاصلاح في المنظومة التعليمية في الجزائر، فدستور 1963 يعتبر اللغة العربية لغة قومية ورسمية للدولة عكس دستور 1976 الذي حذفت منه كلمة الدولة فنص على أن اللغة العربية لغة وطنية رسمية.

[1] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 59.

كذلك نجد قانون 1991 المؤرخ في 30 جمادي 1411هـ الموافق لـ16 جانفي 1991 حيث ورد في الفصل الأول من مادته الثانية " اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، و ثابت من ثوابت الأمة".

أما المادة الرابعة فتنص على: "تلزم جميع الإدارات العمومية و الهيئات و المؤسسات و الجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية و حدها".[1]

ينص قانون1991، حسب ما نصت عليه المادة الرابعة أن عملية التعريب تستخدم في شتى المجالات بما فيها التعليم، الجامعات و العلوم الطبية، لكن ما فتئت أن تصمد عملية التعريب، إلا وواجهت صعوبات تلغي العمل بها. علماً ان قانون التعريب تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني و هو مجلس منتخب.

من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن القوانين والدساتير الجزائرية، قد فصلت في اللغة العربية عملياً، لكن العمل بها رمزياً، فاللغة الرسمية المعمول بها هي الفرنسية لاسيما في الجامعة وخاصة الشعب العلمية الدقيقة والعلوم الطبية.

فهناك الكثير ممن يشككون في هويتنا و يتنكرون للغة أجدادهم، ويعتبرونها غير مجدية للنهوض بالتعليم، ومن هنا ندعوا هؤلاء إلى البحث في التاريخ كما دعاهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس إذ يقول: "إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة المسلمة الجزائرية متكونة وموجودة.. ولها وحدتها الدينية واللغوية".[2]

[1] **الجريدة الرسمية**، 16جانفي 1991، العدد الثالث.

[2] تركي رابح ، **مرجع سابق الذكر**، ص 228.

المطلب الثاني: وسائل إثبات الهوية

إن الحديث عن هوية مجتمع ما لا بد من تحديد وسائل إثباتها، سنعمد إلى ذكر ثلاث وسائل هي على قدر كبير من الأهمية، فأولهما الثقافة وثانيها اللغة وأما ثالثها فهو المدرسة.

1/ : الثقافة

قبل التطرق الى العلاقة بين الهوية و الثقافة، ينبغي أولاً التعرف على ماهية الثقافة فهي حسب التعريف الذي وضع في المؤتمر العالمي لوزراء الثقافة بمكسيكو سنة 1982 هي: " جميع السمات الروحية و المادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشكل الحقوق الأساسية للإنسان، و نظم القيم و التقاليد و المعتقدات، و أن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته و التي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية..."[1]

ويعرف **محمد العربي ولد خليفة** الثقافة: "هي مجموعة من الأنساق الرمزية تتصدرها اللغة و القواعد التي تقوم عليها روابط القرابة و العلاقات الاقتصادية، ومنتوج الفن والعلم والدين، تعبر كل هذه الأنساق عن الواقع الفزيائي (الطبيعي) و الواقع الإجتماعي، وعما هو أكثر من ذلك إذ أن الأنساق الرمزية تعبير عما بين الواقعين السابقين من علاقات وعما بينها هي نفسها كأنساق بينية".[2]

إن الهوية الثقافية والحضارية لأمة، هي القدر الثابت والجوهرية والمشترك السمات والقسمات التي تميز حضارة أمة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل الشخصية الوطنية أو القومية طابعا تتميز به عن الشخصيات

[1] أحمد بن نعمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 27.

[2] محمد العربي ولد خليفة، **المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية**، الجزائر: دار ثالة للنشر والتوزيع، 2007، ص 61.

الوطنية القومية الأخرى.[1]

فالثقافة إذن تتعرف بصورة عملية على أنها: مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ و لادته كرأسمال اولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه و شخصيته. فهذا التعريف شامل للثقافة هو الذي يحدد مفهومها، فـهي المحيط الذي يـعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر.[2]

وهنا يظهر أمران فأما الأول و هي أن للثقافة مستوى عالمي، فهي تميز الإنسان عن الحيوان، ومستوى قومـي أو وطني تتميز به مجموعة إنسانية عن مجموعة انسانيةأخرى، وهنا سننقل مما هو عام الى مـا هو خاص، وأما الأمر الثاني الذي يظهر من خلال ما وصلنا اليه هو النقطة التي تلتقي فيها الهوية بالثقافة، فإذا رجعناالى تعريف الهوية نجد أنها هي كما ذكرنا التفرد و التميز، كما أن الثقافة في مستواها الوطني تعني تميز مجموعة انسانية عن مجموعة انسانية أخرى، و بالتالي يكون الإلتقاء بين المفهومين على مستويين: الأول أن لهما دوراً واحد يكمن في التمييز عن الآخرين، والمستوى الثاني أن الثقافة تصبح حاملة للهوية، إذ الثقافة في جانبها المادي السلوكي هي ترجمة للجانب الروحي والتفكيري الذي تقوم عليه الهوية دون تمييز.[3]

على الرغم مما تطرقنا اليه من تعاريف لثقافة إلا أن العلاقة تبقى غير واضحة، و هنا نضفي تعريف آخر، فكما يقول عبد العزيز بن عثمان التويجري: " الثقافة هي روح الأمة و عنوان هويتها، وهي من الركائز الأساسية

[1] حكيمة بولعشب، **تحديات الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة**، جامعة جيجل، تاريخ الدخول (25.04.2016)/11:54 http://www.aranthropos.com

[2] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، تر: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر، 1986، ص83

[3] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 65.

في بناء الأمم و نهوضها، فلكل أمة ثقافة تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها، وتصطبغ بصبغتها فتنسب إليها.[1]

يشير التعريف الأخير إلى العلاقة المباشرة بين الهوية والثقافة، فهو يجعل من الثقافة روحاً للأمة، وجوهر الأمة يتمثل في ثقافتها، كما أن الثقافة هي عنوان الهوية، فمثلا الثقافة الإسلامية تسود المجتمعات العربية االإسلامية، فمقومات هاته الأخيرة كالدين مثلاً هي نفس المقومات التي نجدها في كل المجتمعات العربية الإسلامية، فكل مجتمع له ثقافة يتسم بها، ولكل ثقافة ميزاتها وخصائصها. وهنا تظهر العلاقة الوطيدة بين المفهومين، فلا هوية بدون ثقافة، ولا يمكن تصور ثقافة دون هوية.

ثانياً: اللغة

توصل الباحثون إلى أن اللغةّ أقدم تجليات الهوية، أو لنقل: هي التي صاغت أول هوية لجماعة في تاريخ الإنسان، إن اللسان الواحد هو الذي جعل من كل فئة من الناس جماعة واحدة، ذات هوية مستقلة، ويزداد الإهتمام بالهوية واللغة معاً، ويشيع الحديث عنهما، في المنعطفات أو المفاصل التاريخية في حياة الجماعات، وهي منعطفات أو مفاصل ليست من نوع واحد، فقد يكون منعطفاً أو مفصلاً حضارياً إيجابياً تصاعد الجماعة، أو تثب فيه نحو الحضارة والتقدم وقد يكون سلبياً تتعرض فيه للإنكسار. إن اللغة هي التي تميز الشعوب فتمنحها هويتها وانتمائها الحضاري، فمثلا اللغة العربية هي مادة الشعر العربي.[2]

[1] عبد العزيز بن عثمان التويجري، **الحفاظ على الهوية و الثقافة الإسلامية، الإسلام و الغرب في عالم متغير**، متوفر على الموقع: http//www.islamtoday.net/doc/congre/htm. 12:00 / (25.04.2016)

[2] محمد عبد الرضا شياع، **اللغة هوية أم ثقافة: جدلية العلاقة بين الذات و الآخر**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد 04، العراق: جامعة الكوفة، 2013، ص 168.

وهنا يشير الأستاذ "ساسين عساف" أن اللغة عنصر من العناصر الفارقة بين الهويات. انّها التعبير الاوفى عن الخصوصية وهي تجسّد روح الأمّة وتحفظ إرثها وتراثها الحضاري وتحمي هويتها التاريخية.

ويشير كذلك الى قول الارسوزي في كتابه "العبقرية العربية في لسانها" ما يلي: "انّ وجهة الامة العربية مكنونة في اللسان العربي.." و يشير المفكر السوري ساطع الحصري بدوره في كتابه "محاضرات في نشوء الفكرة القومية" يقول ما يلي: "انّ (اللغة) هي روح الامّة وحياتها.. انّها محور القومية وعمودها الفقري.." فاللغة اذاً تعبير عن "الروح" القومي أو عن تركيب عقلي ونفسي ووجداني مخصوص به شعب ما. هذا ما تؤكّده مناهج أنتروبولوجيا الثقافة وهذا ما يبدو جلياً لدى عبدالله العلايلي القائل: "لكلّ شعب لغة وليس لكلّ لغة شعب.." ما يعني أنّ اللغة هي نقطة ارتكاز القومية. وهذا ما ذهبت اليه النظرية الألمانية المبنية على وحدة اللغة.[1]

و يشير المفكر العربي عزمي بشارة: إن الهوية العربية هي لغة وثقافة ووعاء حضاري، وعندما تتشكل هذه الهوية تتقاطع مع الجغرافيا والتاريخ، فتشكل مفهوم القومية، قاعدة الوحدة السياسية. فالثقافـة هي الحافز الفكري لتفعيل العمل، وتطوير الحياة، وصناعة الحضارة، واللغة العربية هي روح هذه الثقافة وحامل إبداعها ومشروعـها قديماً وحديثاً، وهي الأداة التي توفر للأجيال إرادة التغيير وفعله، والقدرة على مواجهة تحديات المستقبل والتمسك بالهوية[2].

فاللغة العربية هي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً بالهوية وهي اللغة الإنسانية الوحيدة التي صمدت 17 قرناً، سجلاً أميناً لحضارة أمتها في ازدهارهـا و انتكاسها، وشاهداً على ابداع أبنائها، وهـم يقـودون ركـب الحضارة،

[1] ساسين عساف، **اللغة و الهوية ربطاً بالتعلم والتعليم**، متوفر في الموقع(25.04.2016) / 12:00
http://www.arabrenewal.info

[2] وليد البوز، **دور اللغة العربية في الحفاظ على هوية الأمة**، متوفر على الموقع: 25.04.2016 http://www.baath-party.org

ودليلاً على تبعيتهم و قد تخلفوا عن هذا الركب. و الحرص على العربية ليس من أجل الناطقين بها فقط، بل هو واجب انساني وروحي تجاه جميع المسلمين من غير العرب.[1]

وبالتالي فحماية اللغة العربية واجبة على كل المسلمين عامة الحفاظ عليها حيث يقول الله تعالى " **إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون**"[2] . " وقوله تعالى" **إنا أنزلناه قرءاناً عربياً لعلكم تعقلون**"[3] حيث أن أحسن لغة يفهم بها القرءان هي اللغة العربية كونه أنزل بها وهنا يتبين صدق ما قاله العلامة عبد الحميد ابن باديس "كلنا أمازيغ، و عربنا الإسلام".

كذلك ما زاد في قوة اللغة العربية بعد مجيء الإسلام هو انتشار الدين الاسلامي وصولاً إلى الأندلس غرباً، و الصين شرقاً، حيث زاد إستعمال اللغة العربية، وكثرت كتابتها بفضل انتشار الإسلام، إذ له الفضل الكبير في بقائها واستمرار واتساع رقعة انتشارها، وحتى تغذيتها و ترقيتها، الأمر الذي أكسبها مواصفات اللغة العالمية التي بإمكانها التواصل و التطور.[4] فلغة أي مجتمع تعتبر مظهراً من مظاهر ثقافته، ومحاولة فصل اللغة عن الثقافة يعد عاملاً منافياً لطبيعة كل منهما.

ثالثاً: المدرسة

المدرسة هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع الأساسية و الإستراتيجية. و هذا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في إعداد أفراد المجتمع و تهيئتهم ليكونوا مواطنين صالحين، و تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

---

[1] نبيل علي، **الثقافة العربية و عصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، الكويت: عالم المعرفة، العدد 265، يناير 2001، ص 234.

[2] **سورة فصلت**، الآية رقم 03.

[3] **سورة يوسف**، الآية رقم 02.

[4] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 72.

فالمدرسة هي المؤسسة الرسمية التي أنشأها المجتمع و عهد اليها إنشاء أفراده للحياة الاجتماعية، فهي ذات أهداف محددة مشتقة من فلسفة المجتمع وثقافته وإمكانياته وخططه المستقبلية وطبيعة العصر وخصائص المتعلمين، فهي تعمل على تربية التلاميذ و تعليمهم و كذا تنظيم خبراتهم التي اكتسبوها من الأسرة والمجتمع الخارجي، و تعمل على نقل التراث الثقافي، بما يتماشى و متطلبات مجتمعهم و طبيعة العصر.[1] فثقافة المجتمع و الحفاظ عليها هو أساس و جود الأمة و تميزها بهوية خاصة بها، تضمن بقائها واستمراريتها.[2]

فالمدرسة هي مؤسسة أسسها المجتمع حسب "ابراهيم ناصر" حيث يعرف المدرسة بأنها" " مؤسسة أسسها المجتمع لتربية أبنائه تربية مقصودة و مخطط لها، تنقل بواسطتها الثقافة الخاصة بها، و بطرق تقبلها و ترتضيها الى الأجيال الجديدة، لتحافظ بذلك على تراثها".[3]

تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية، أنشأها المجتمع لتشارك الأسرة مسؤوليتها في التنشئة الإجتماعية، تبعاً لفلسفته، و نظمه، و أهدافه، وهي متأثرة بكل ما يجري في المجتمع".[4] حيث تلعب المدرسة دوراً هاماً في غرس القيم و الاتجاهات السياسية و الاجتماعية لدى النشء.

وتتميز المدرسة بأنها مؤسسة تضم جميع أبناء المجتمع الواحد، و تعمل ببرامج و مناهج موحدة، فكل فرد يأخذ حظه من التثقيف و التعليم و التربية بصفة متساوية و عادلة، حيث تقوم المدرسة بوظيفة أساسية وهي بناء شخصية الفرد في أبعادها الأساسية، المعرفية والثقافية والاجتماعية والجمالية.

و للمدرسة مهام ووظائف كثيرة و متنوعة، فهي تتولى:

---

[1] محمد عبد الرؤف عطية، **التعليم وأزمة الهوية الثقافية**، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2009، ص 148.

[2] نواف موسى شطناوي، **أداء مديري المدارس الحكومية و الخاصة في محافظة اربد**، مجلة العلوم التربوية، المجلد 27، العدد01، الرياض: جامعة الملك سعود، فبراير 2015م، ص 20.

[3] إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، بيروت: دار الجيل، 1992، 73.

[4] تركي رابح، **أصول التربية و التعليم**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 289.

1. نقل الثقافة من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة و المحافظة عليها وتطويرها.

2. توصيل المعارف اللازمة للتلاميذ و الطلبة و فق برنامج متدرج مدروس.

3. تزويد الطلاب بالمهارات و الخبرات عن طريق توفير الظروف المناسبة.

4. المساعدة في تحقيق اهداف الإنسان في الحياة على أن لا تتعارض مع أهداف المجتمع.

5. تتعاون المدرسة و البيت في عملية تطبيع الطفل اجتماعياً و ثقافياً ونفسياً و جسمياً و عقلياً عن طريق الإرشاد التربوي و التوجيه النفسي للأطفال.[1]

لقد حظيت التربية باهتمام المفكرين و الفلاسفة منذ القديم فقد ذهب أفلاطون في كتابه الجمهورية الى اعتبار التعليم واحداً من أهم أعمدة الدولة الفاضلة، فهذه الأخيرة لاقيام لها بغير مواطنين صالحين، و لا سبيل الى خلق المواطن الصالح إلا من خلال نظام تربوي تعليمي متميز.[2]

كرس أرسطو الفصل الأخير من كتابه "السياسة " للحديث عن التربية، و جاء فيه أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم بأمر تربية الطفل و كل نظام حكم لابد له من منظومة أخلاقية معينة، فالأخلاق الشعبية تنشيء الحكم الشعبي و تصونه و الأخلاق الأوليجاركية تنشئ حكم الأقلية و تصونه، و لما كانت غاية الدولة واحدة، و جب أن تكون التربية متماثلة للجميع و أن يكون السهر عليها من شؤون العامة و ليس من شؤون الخاصة.[3]

ولقد عرف كل من (ميتشين و شيبيرو) المدرسة على أنها " مؤسسة اجتماعية تعكس الثقافة التي هي جزء من المجتمع و تنقلها الى الأطفال كأخلاق و رأي المجتمع ومهارات خاصة ومعارف، فهي نظام اجتماعي

---

[1] أحمد بروال، **التنشئة السياسية في المدرسة الجزائرية – دراسة تأصيلية في الفكر الاسلامي و الانساني**–، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية تخصص شريعة وقانون، قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2012–2013، ص 36.

[2] بطرس غالي، ومحمود خيري، **المدخل في علم السياسة**، ط1، القاهرة: الانجلو المصرية، 1998م، ص 38.

[3] أرسطو طاليس، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، ط2، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م، ص 290.

مصغر يتعلم فيه الأطفال القواعد الأخلاقية و العادات الإجتماعية و الاتجاهات و طرق بناء العلاقة مع الآخرين".[1]

ان التربية عملية جد مهمة في تكوين الأفراد، و شحن أذهانهم وعقولهم، وغرس مقومات المجتمع و نمط تفكيره و قواعده و هذا ما لا يمكن أن يتم دون مؤسسات فاعلة التكوين، فالتربية تعرف على أنها التنشئة و التدريب

الفكري و الأخلاقي و تطوير القوى الاخلاقية و العقلية و خاصة عن طريق التلقين المنـــظم سواء في الأســـرة أو المدرسة، و من هنا يتبين ذلك الدور الاستراتيجي في عملية التربية التي تعتبر صيانة للهوية و الحفاظ على مقوماتها هدفاً بارزاً.[2]

من هذا المنطلق يمكن القول أن المدرسة تلعب دوراً ذا أهمية بالغة، و المتمثل في تنشئة الأفراد سواءً من الناحية الفكرية أو الخلقية أو النفسية، فهي تغرس فيهم حب الوطن، و التمسك بمبادئ و قيم المجتمع و تعزيز الهوية الوطنية.

المطلب الثالث: أبعاد الهوية في الدساتير الجزائرية

يعتبر الدستور الهرم التشريعي في الدولة، إذ أنه المحدد لسلطات الدولة و صلاحياتها، وكذا الأطر القانونية الشرعية لجميع المعاملات و التصرفات سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الشخصيات المعنوية، فهو الضامن للحريات فهو أسمى القوانين و كل ما يعارضه يعتبر باطلاً. فنظراً للدور الذي يلعبه الدستور فقد أصبح شرطاً أساسياً بالنظم المعاصرة و عنواناً للمصداقية و احترام الشرعية في شقها الوطني و الدولي.

[1] عامر مصباح، **التنشئة الإجتماعية و السلوك الإنحرافي لتلميذ المدارس الثانوية**، الجزائر: دار الأمة، 2003، ص 110.

[2] لقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 76.

فدساتير الدولة الجزائرية تستمد روحها و شرعيتها من بيان أول نوفمبر 1954 الذي يـعتبر المرجعية والشرعية الثورية للدولة الجزائرية و لجميع النشاطات الحزبية و السياسية.

وقد عرفت الجزائر المستقلة أول **دستور في 10 سبتمبر 1963**، و الذي جاء مؤكداً على البعد العربي الاسلامي للشعب الجزائري و هذا من خلال المواد 2، 4، 5، حيث نصت على ما يلي:

المادة 2: " هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و إفريقيا"

المادة 4: الاسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام أرآئه و معتقداته و حرية ممارسة الأديان".

المادة 5: " اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة".

فدستور 1963 يؤكد أن دين الدولة هو الاسلام مع ضمان حرية ممارسة الأديان وأن اللغة الرسمية و القومية هي اللغة العربية مع تأكيد الانتماء المغربي العربي الافريقي.[1]

أما ثاني دستور للدولة الجزائرية فكان سنة **1976** و كان مؤكداً لدستور 1963 فيما يتعلق بثوابت الهوية الوطنية من خلال التأكيد على البعد العربي الاسلامي للشعب الجزائري و قد جـاء في المواد 2، 3، حيث نصت على ما يلي:

المادة2: " الاسلام دين الدولة"

المادة 3: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي"[2].

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963، ص 889.

[2] **الجريدة ارسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص 1294.

وفي سنة 1989 كان ثالث دستور للدولة الجزائرية، و الذي جاء متزامناً للتحول الذي عرفته الجزائر ودخولها الى التعددية الحزبية، حيث كان هذا الدستور هو أيضاً مؤكداً على البعد العربي الاسلامي للشعب الجزائري وهذا من خلال المواد 2، 3، و التي نصت على ما يلي:

المادة 2: "الاسلام دين الدولة".

المادة 3: اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية".[1]

دستور 1996 فهو رابع دستور في عهد الرئيس اليمين زروال، الذي جاء ليؤكد على البعد العربي الاسلامي للشعب الجزائري و ضامناً لهذين البعدين من أي تعديل دستور آخر، حيث جاء هذا في المواد 2، 3، 178، والتي نصت على ما يلي:

المادة 2: " الاسلام دين الدولة".

المادة 3: " اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية"

المادة 178: " لايمكن لأي تعديل دستوري أن يمس:

1- الطابع الجمهوري للدولة.

2- النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.

3- الاسلام باعتباره دين الدولة.

4- العربية باعتبارها اللغة الوطنية و الرسمية."

و عليه فدستور 1996 جاء ليؤكد و ليحافظ على البعدين العربي و الاسلامي من أي تعديل دستوري مقبل.[2]

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 9، الؤرخة في 01 مارس 1989، ص 236.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهوية الجزائرية**، العدد 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، ص 8

الدستور الخامس للدولة الجزائرية 2002، حيث حمل هذا الدستور استكمال الهوية الوطنية من خلال إقرار البعد الأمازيغي للشعب الجزائري، واعتبار الأمازيغية كذلك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني وتمثل ذلك في المادة 3 مكرر، حيث نصت على المواد على 2، 3، 3 مكرر على ما يلي:

المادة 2: "الاسلام دين الدولة".

المادة 3: " اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية".

المادة 3 مكرر: " تمازيغت ي كذلك لغة و طنية تعمل الدولة لترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانة المستعملة عبر التراب الوطني". [1]

الى جانب دستور 2002 أصدر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مرسوم رئاسي رقم 02-125 المؤرخ في 24 محرم عام 1423هـ الموافق ل07 أبريل سنة 2002. يحدد حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية، وفي هذا المرسوم إقرار صريح بأن الأمازيغية هي بعد من أبعاد الهوية

الوطنية الجزائرية الى جانب بعد الدين الاسلامي و بعد اللغة العربية حيث جاء في المادة الأولى من المرسوم الرئاسي ما يلي:

المادة 1: " يهدف المرسوم الى تحديد حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية، ووقعت عر التراب الوطني أثناء الفترة الممتدة من شهر أبريل سنة 2001 حتى تاريخ نشر هذا المرسوم". [2]

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002، ص 13.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002، ص 14.

حمل دستور 2002 استكمال للهوية الوطنية من خلال إقرار البعد الأمازيغي، و الذي كان بسبب الاحتجاجات التي عرفتها منطقة القبائل قس 2001، حيث سبقتها عدة أحداث أبرزها الحركة الطلابية المطالبة بالحقوق الثقافية للبربر سنة 1981، و التي أصبحت تعرف بالربيع الأمازيغي.

دستور 2008 و الذي جاء مؤكداً للأبعاد الثلاثة لثوابت الهوية الوطنية:

- البعد العربي.
- البعد الاسلامي.
- البعد الأمازيغي.

وذلك من خلال المواد 2، 3، 3 مكرر.

المادة 1: "الاسلام دين الدولة".

المادة 2: اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية".

المادة 3: مكرر " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني". [1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدساتير الجزائرية مرت بمرحلتين أساسيتين فيما يتعلق بأبعاد الهوية الوطنية:

المرحلة الأولى: من الاستقلال حتة سنة 1996 أين كان الدستور يقر ببعدين للهوية الوطنية.

1- البعد العربي من خلال اللغة العربية.

2- البعد العربي.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 63، المؤخة في 16 نوفمبر 2008، ص 4.

المرحلة الثانية: من سنة 2002 حتى يومنا هذا، حيث أقر الدستور ثلاثة أبعاد للهوية الوطنية.

1- البعد الاسلامي.

2- البعد العربي.

3- البعد الأمازيغي.

المبحث الثالث: السياسة التعليمية و إشكالية الهوية في الجزائر(2000-2011)

مرت السياسة التعلمية بإصلاحات عدة تمثلت في تعديل في المناهج التربوية و إضفاء عليها صبغة جديدة بغرض تطوير التعليم و تحسين المدرسة الجزائرية التي تعاني من عدة قصور سواء من حيث التكوين أو من حيث البرامج المعتمدة في المؤسسة التعليمية، حيث سعت الدولة الى تكوين لجنة تسهر على تحسين المدرسة الجزائرية وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث من خلال عرض أهم التعديلات و الاصلاحات التي جاءت بها المنظومة التربوية.

المطلب الأول: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

نصبت هذه اللجنة يوم 13 ماي 2000 بقصر الأمم بحضور رؤساء الأحزاب السياسية ورؤساء مؤسسات الدولة (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري) و أعضاء الحكومة ورئيسها، ووسائل الاعلام المختلفة، و أشرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في حقل رسمي على تنصيب اللجنة بخطاب مطول. أما مهمة اللجنة فحددها لمرسوم الرئاسي 2000-101 المؤرخ في 09 ماي 2000حيث تنص المادة 2 منه على " تكليف اللجنة على أساس مقاييس علمية و ببيداغوجية بإجراء تقييم المنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص موضوعي و مؤهل و مفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية و التكوين المهني و التعليم العالي، و دراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم"[1]. و قد توجت أشغال اللجنة التي دامت تسعة أشهر بإصدار ملف تضمن تقييماً للمنظومة التربوية من حيث الانجازات و الاختلالات، كما تضمن اقتراحات و حلول لاصلاح المنظومة التربوية، و شكل هذا الملف

[1] **مرسوم رئاسي رقم 101-2000** مؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق لـ09 ماي 2000، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية.

موضوعاً لعدة اجتماعات في مجلس الحكومة خلال شهري فيفري و مارس و ذلك قصد دلراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه و تحديد الاجراءات لتطبيق هذه الاصلاحات.

واتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات الاصلاحية بعد أن رفع لها تقرير لجنة اصلاح المنظومة التربوية سنة 2002، و تتعلق هذه الاجراءات بثلاث محاور كبرى و المتمثلة في:

- تحسين نوعية التأطير بشكل عام و التأطير التربوي بشكل خاص.
- السبل التي ينبغي اتباعها لتطوير العمل البيداغوجي.
- إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.[1]

توجب أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقاً لتطوير المنظومة التربوية الجزائرية والانجازات التي حققتها و الاختلالات التي أفرزتها، و شكل هذا الملف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس سنة 2002، و ذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه و تحديد الاجراءات التي يتطلبها تطبيقها و ضبط الآجال.

تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية و التكوين:

- الأمر رقم 03-09 المؤرخ في 13-08- 2003 الذي يعدل و يتمم الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16-04-1976 و المتضمن تنظيم التربية والتكوين، و قد جرى بعد صدور هذا الأمر على المستوى التنظيمي إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار هما: التعليم الابتدائي: مدته 5 سنوات- التعليم المتوسط: مدته 4 سنوات.

[1] مجيد مسعودي، **إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب و الواقع 2000-2010**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية و الادارية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر-3-، 2011-2012، ص71.

من أهم ماجاء به هذا الأمر:

– إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثنية ابتدائي.(أعيد النظر فيها في مرسوم 2006–2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة ابتدائي).

– التكفل بالبعد الأمازيغي.

– فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم عن طريق انشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

الاصلاح البيداغوجي و المواد التعليمية:

مع الدخول المدرسي 2007/ 2008 تم الانتهاء من وضع برامج التعليم الجديدة المكونة لكل السنوات المكونة للمنظومة التربوية، و التي شملت 185 برنامجاً جديداً منذ الشروع في الاصلاح سنة 2003. وقرر كذلك:

-تدريس التربية الاسلامية في كل سنوات الثالثة الثانوي، و تدخل في امتحانات البكالوريا.

-تدريس اللغة الأمازيغية من السنة الرابعة أساسي و ليس السابعة أساسي كما كان سابقاً.

-تدريس التاريخ و الجغرافيا يبدأ في السنة الثالثة ابتدائي مع الدخول المدرسي 2007/2006.

كما ظهرت مواد جديدة مثل التربية العلمية والتكنولوجيا تدرس في السنة الأولى ابتدائي، و الاعلام الآلي الذي يدرس في الثانويات (2005–2006) و المتوسطات (2006–2007). أما اللغة الفرنسية فشرع في تعليمها من السنة الثانية ابتدائي في 2004/ 2005، ثم تقرر تدريسها في السنة الثالثة ابتدائي في 2006 و أخيراً درست في السنة الرابعة ابتدائي، أما الانجليزية فتدرس بدءاً من السنة الأولى متوسط.[1]

ما يمكن أن نخلص اليه، هو إعادة الاعتبار الى التربية الاسلامية في كل سنوات الثالثة ثانوي و ادماجها في امتحانات البكالوريا، حيث تم اتخاذ هذا الاجراء بعد أن تم حذف شعبة الشريعة الاسلامية من التعليم الثانوي

[1] مجيد مسعودي، **المرجع السابق**، ص 72.

و إعادة الاعتبار كذلك للغة الأمازيغية لكونها أصبحت أحد مكونات الهوية الوطنية، فتدريسها لا زال محصوراً في مناطق مخصوصة ولم يعمم في كامل البلاد، إضافة الى تصدر اللغة الفرنسية المناهج التربوية في الجزائر و ذلك بإعطائها الحصة الأكبر، و محاولة تدريسها في السنة الثانية ابتدائي، و بقاء اللغة العالمية الأولى الانجليزية لغة أجنبية ثانية.

لقد تعرضت الاصلاحات التربوية الأخيرة للعديد من الانتقادات من طرف المهتمين بالشأن التربوي سواء من المفكرين أو الأساتذة أو الصحافة موجهين لها العديد من الانتقادات لعل أبرزها:

-أن هذه الاصلاحات فوقية و لم تستشر فيها القاعدة المعنية بالدرجة الأولى فهذا "رابح خدوسي" عضو اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يقترح توسيع النقاش حول المنظومة التربوية قائلاً: "... و عليه المطلوب تكوين لجنة أساسية للتفكير و التنظير لمدرسة جزائرية متطورة و يمكن أن تستعين هذه اللجنة، بخبراء من الداخل و الخارج و تعمل اللجان الفرعية على ضوء الخطة العامة و الاقتراحات و التصورات التي تحددها اللجنة الأساسية أو اللجنة الفكرية التنظيرية و على لجنتنا فتح قنوات لها نحو المحيط الاجتماعي (الأسرة-الشارع) حتى نرقى إلى آمال الرئيس و تطلعات الشعب".[1]

-إن الاصلاحات الأخيرة جاءت لتكريس هيمنة لغة معينة على كافة مناحي الحياة و تساهم في كبح عملية التعريب فالتعليم، فاعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى رغم التراجع المسجل لهذه اللغة في مجال البحث العلمي و التكنولوجيا، أمام ضرتها الانجليزية اعتبر من قبل المناهضين لهذا التوجه تكريساً للغة المحتل، كما أن تدريسها اعتباراً من السنة الثانية ابتدائي يعتبر خطراً على اللغة العربية ذاتها، فالتلميذ ما زال لم يتعلم لغته الأم حتى يطالب بتعلم لغة أخرى، قد لا يجد من يعينه على تعلمها، خاصة في المناطق الداخلية

[1] سليم بلحاج، **السياسة التربوية و انعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، كلية الحقوق و العوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2014-2015،

من البلاد حيث يسجل تدني المستوى التحصيلي في مجال اللغة الفرنسية،" ويضيف: نحن نريد من أبنائنا أن يهموا بلغتهم ويعطوها جزءاً كبيراً من جهودهم، ثم نأتي هنا و نطلب منهم منذ البداية أن يهتموا باللغة الأجنبية التي لايحسون بالحاجة إليها في هذه السن فكأننا بهذا الاقتراح نطلب منهم أن يوزعوا حبهم و اهتمامهم بين لغتهم وبين اللغة الأجنبية التي سيجدون أنفسهم مضطرين لتعلمها قبل ان يكتسبوا أساسيات لغتهم، التي هي و سيلتهم الضرورية في التعلم المردسي و التي بها يتواصلون مع أقرانهم و مع بيئتهم و تراثهم.[1]

أما أصحاب تأييد الاصلاحات بشكلها الحالي يرون أن الإصلاح المعتمد في المنظومة التربوية هو استجابة لطموح المجتمع الجزائري و في التطور والالتحاق بالأمم المتطورة و أن كل ما قيل لايعدو أن يكون انتقادات غير مؤسسة، لأن القوانين التي صدرت في مجال التربية تضع اللغة العربية هي لـغة التعليم في جـميع مستويــات التربـية، سواء في المؤسسات العمومية أو الخاصة للتربية و التعليم.[2]

مما سبق يمكن القول أن هناك تياران، تيار يحمل المدرسة الجزائرية كل الاخفاقات الموجودة في المنظومة و ينعتونها بأبشع الصفات كالمدرسة المنكوبة و المريضة، في حين يرى الطرف الآخر أن المدرسة وضعت مناهجها من أجل المحافظة على الهوية الوطنية، ضد التغريب، فكل عملية اصلاحية على مستوى المنظومة لابد أن تراعي هذه الجوانب.

المطلب الثاني: مظاهر تدهور الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية

إن الاصلاح التربوي العربي، لا يمكن أن يتحقق فعلياً، و أن يصل الى غاياته إلا في موكب من الاصلاحات الاجتماعية الشاملة، التي يجب أن تتم في ميدان الإدارة و الإقتصاد و الحياة السياسية و الاجتماعية في مختلف تجلياتها و إسقاطاتها. و هذا يعني بالضرورة أن الاصلاح التربوي لن يتم بصورته الطبيعية ما لم يتم

[1] عبد القادر فضيل، **مرجع سابق الذكر**، ص 132.

[2] علي بن محمد، **معركة المصير و الهوية في المنظومة التربوية**، الجزائر: دار الأمة، 2001، ص 232.

في إطار رؤية شمولية للواقع السياسي و الاجتماعي برمته.[1] و من هذا المنطلق يمكننا التطرق الى أهم النقائص و القصور التي اعتلت المدرسة الجزائرية نذكر منها:

أولاً: إلغاء شغبة العلوم الاسلامية

قررت حكومة أويحي سنة 2005 حذف شعبة العوم الشرعية من التعليم الثانوي، و لقي هذا القرار استنكاراً واسعاً من كثير من الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية و الثقافية و العلمية بالجزائر.

و لعل من الدوافع الداخلية التي أدت إلى إلغاء شعبة علوم اشريعة من التعليم الثانوي اعتبار المدرسة الأساسية "مصدراً تخرج منها الإرهابيون الذين يقتلون و يزرعون الفتنة في الجزائر[2]. و بالتالي تساهم التربية الاسلامية في تغذية التلاميذ بالفكر الذي يدعو الى القتال و الجهاد و العنف و ما شابه ذلك. و في سؤال لـ علي بن محمد* حول من يعتبر أن المدرسة الجزائرية تخرج منها الارهابيون، أجاب قائلاً: "يكفي لبيان مقدار التهافت في هذا الادعاء أن نسأل أصحاب هذا الرأي إذا كانت المدرسة الجزائرية مجرمة – في رأيكم- لأنها درست فيها العناصر التي تقتل القرويين و تزرع الرعب في المداشر، فقولوا لنا من أي مدرسة تخرج عشرات الآلاف من أترابهم الشبان الذين هم في سنهم، الذين يحملون السلاح لمحاربة الارهاب ضمن قوات الجيش و الشرطة و الحرس البلدي؟ أليسوا كانوا يدرسون في مدرسة واحدة، و ربما في قسم واحد؟ أم أن الارهابيين تخرجوا من المدرسة الجزائرية، و الذين يحاربون استوردناهم من خريجي المنظومة التربوية الفرنسية مثلاً، أو الألمانية أو اليابانية؟ .[3]

---

[1] علي أسعد و طفة، **إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي (تحيات و تطلعات مستقبلية** www. watfa.net

[2] علي بن محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص 145.

* علي بن محمد وزير التربية السابق و أحد دعاة التعريب، الذين تصدو بقوة للسياسة الفرنسة و التغريب، استقال من منصبه بعد فضيحة تسريب امتحانات شهادة البكالوريا سنة 1992.

[3] **مرجع نفسه**، ص ص 148-149.

و قد جاء عبر الانترنيت في مقال لصاحبه يوسف شلبي تحت عنوان " الاصلاحات في ضوء المتغيرات الدولية..التعليم الديني في الجزائر و المخاطر المحدقة به: ودون أن يتعهد بإلغاء القرار، سعى الوزير إلى تهدئة المحتجين قائلا: "هذا ليس حذفا للتربية الإسلامية إنه إصلاح مس تسعة تخصصات وإنه تأجيل للتخصص من الثانوي إلى التعليم العالي لأنه كما قلت وأكرر إن التخصص المبكر غير مجد في كل البلدان؟؟ ". وكان وزير التربية بوبكر بن بوزيد قد ندد في حديث له أجراه منذ أيام مع القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية بما اعتبره "اللبس المقصود" الذي تسعى بعض الأطراف إلى عدم إزالته، مشددا "على أن الأمر لا يتعلق بمادة التربية الإسلامية وإنما بتخصص الشريعة."[1]

و جاء على لسان علي بن محمد " الغيت مادة التربية الاسلامية لانها فيها، –حسبهم– فرض لدين معين على الأطفال في سن البراءة و ذلك معارض –كما يقولون– لطبيعة النظام الجمهوري فالمفروض أن يترك الأطفل بعيداً عن هذه الضغوط –كما يقولون– ولهم أن يختاروا الدين الذي يشاءون حتى يبلغوا سن الرشد".[2]

وهنا يمكن القول أن إلغاء شعبة الشريعة الاسلامية و إدراج التربية الخلقية هو هدم للهوية الوطنية، حيث تعد شعبة الشريعة المقوم الروحي و الأخلاقي لمجتمعنا، فهو في أشد الحاجة اليها والتي ترفض العصبية ونبذ الصفات الغير خلقية، فهي تغرس في المجتمع روح الأخوة و المودة و التمسك بحبل الله المتين وبكتاب الله وبسنة المصطفى، فنجد هنا أن هناك تيار فرانكفوني جاء ليكمل ويجسد المشروع التي جاءت من أجله فرنسا الى الجزائر محاولة بذلك القضاء تدريجياً على مقومات الهوية الجزائرية، وسلخ الفرد الجزائري عن قيمه و مبادئه العربية والإسلامية منذ نشأته.

[1] يوسف شلبي، **التعليم الديني في الجزائر و المخاطر المحدقة به**، تاريخ الدخول(28.04.2016) / 06:25 /http://alasr.me/articles/view/6681

[2] **المرجع نفسه**، 192.

ثانياً: إشكالية اللغة:

جاء في الميثاق الوطني أن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري ولا يمكن فصل شخصيتها عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها. ويضيف أن الخيار بين اللغة الوطنية و لغة أجنبية أمر غير وارد البتة و لا رجعة في ذلك.[1] فبعد استرجاع الجزائر لسيادتها سخرت الأطراف المعادية للغة العربية، ولعروبة الجزائر، كل ما أتيح لها للوقوف أمام قوانين التعريب و إفشالها بشتى المساعي، و التماطل في البحث عن الحلول الناجعة لترقية اللغة العربية كما طفت الى سطح الواقع شعارات تطالب بترسيم الأمازيغية يدعمها ويحركها التيار الفرنكفوني كلما أحس بقرب أجله في البلاد. وعلى حد قول الدكتور أحمد بن نعمان فرنسا تحارب الاسلام باللائكية، و تحارب العربية بالبرنسية !!.[2] ومن هنا يمكننا القول أن واقع تعليم اللغة العربية و آدابها و نصوصها و فكرها و ثقافتها في المدرسة الجزائرية واقع سيء للغاية.

فإصلاح 2003 يقتضي رد الاعتبار الى العربية و الرفع من مردوديتها و جعلها لغة الجودة، لكن نرى الكفة اللغوية عادت للغة الأجنبية التي أنزلت من السنة الرابعة ابتدائي الى السنة الثانية، ويستبدِل الاصلاح الرموز العربية باللاتينية، و يعدم الإشارة الى تعريب العلوم في الجامعة ويقدم لنا منهجية العمل بلسانية متوحشة تنتج الأمة. فهل نطلق على هذا الاصلاح إصلاحاً، و هو يفترس اللغات الوطنية افتراساً، و إصلاح يعمل على تميكن هيمنة الفرنسية كلغة عمل و تواصل و يختزل إصلاح العربية في ترقيتها؛ كأنها لـغة متخلـفة، فالتخلف في عـدم العمل فيها وبها والتخلف لايكمن في اللغة بقدر مايكمن في أهلها، فكيف يمكن للتلميذ التحكم في سجلين لغويين مختلفين، و هو يعتب أبواب المدرسة، و فيها منافسة غير شريفة منافسة تدعو الى تفضيل

[1] زيدي الخداوية، **اللغة العربية و ترسيخ الهوية الوطنية في ظل التعدد اللغوي**، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 15، الجزائر: جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 01 جانفي، 2012، ص 04.

[2] سليمة فيلالي، **الهوية الجزائرية أزمات و تحديات**، مجلة علوم الانسان و المجتمع، العدد08، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر، 2013، ص 189.

اللغة الأجنبية على اللغات الوطنية.[1] حيث تعتبر اللغة العربية هي اللغة الوحيدة لتواصل الفرد الجزائري مع الآخرين على اختلاف بيئاتهم داخل المجتمع الجزائري، وهنا تشير بادية شكاط إلى أن أبناء الجزائر بحاجة كجميع الدول العربية إلى التمسك بلغتهم ،لأنها لغة قرآنهم، ولهذا فسياسة المستعمر الفرنسي مع مستعمراته دوماً كانت محاولة طمس اللغة لتطمس من خلالها الهوية، وهذا ماأثبته المفكر المغربي عبد العلي الدوغري من خلال كتابه :"السياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب "،حيث جمع من خلاله العديد من الوثائق لضباط فرنسيين كان هدفهم القضاء على اللغة العربية لأنها كما صرّح أحدهم :"إذا عاشت اللغة العربية عاش القرآن " وذلك مالايريدونه ثم إنه مخطئ من يعتقد بأن اللغة العربية هي لغة قريش ،ولغة الجمل وماحمل، بل إنّ مكانة أي لغة يفرضها أصحابها.[2] وهنا يمكن القول أن اللغة العربية باقية ما دام القرءان باق في قلوب أهله.

فمنذ الاستقلال، عانت اللغة العربية في الجزائر و لا زالت تعاني الى اليوم لتهميش من طرف أقلية ساحقة، هدفها القضاء على التعريب لأن في نظرهم أنهم لغة عاجزة و لا تصلح أن تكون لغة، و هنا يشير الوزير السابق للتربية و التعليم علي بن محمد في حوار له في قناة الجزيرة إذ يقول في –نظرهم– " يقولون إذا عربت خربت ويقولون إن تعريب التعليم معناها القضاء على مستقبل الجزائر العلمي لماذا؟ لأن العربية في نظرهم عاجزة ولا تصلح أن تكون لغة تعليم.[3]

---

[1] صالح بلعيد، **الإصلاح التربوي و التردي اللغوي**، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 21، الجزائر: جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 2014، ص 21.

[2] بادية شكاط، **إشكالية هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم بالجزائر**، تاريخ الدخول(28.04.2016)/ 06:25 /http://www.algeriachannel.net

[3] علي بن محمد، **صراع اللغة والهوية بالجزائر.. الأبعاد والتداعيات**، برنامج بلا حدود مع الدكتور أحمد منصور، تاريخ الدخول: 28.04.2016/ 06:25 http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/

مما سبق يتضح لنا أن اللغة العربية تعد مكوناً أساسياً للهوية الجزائرية و لايمكن التنكر للغة الأجداد فهاته الأخيرة ظلت صامدة أمام المستعمر لمدة 130 سنة و استحال عليه طمسها، فهي متجذرة و متأصلة بالجزائر، فهي اللغة التي نزل بها القرءان و جاءت بها الرسالة المحمدية التي حملها الفاتحون لبلادنا و احتضنها اجدادنا و ساهموا في نشرها. و هذا ما عبر عنه الشيخ الابراهيمي في قوله "من شـــهد أن البربرية ما زالت قائمــة الذات في بعـض الجهات، فقد شهد للعربية بحسن الجوار و شهد للاسلام بالعدل و الاحسان و البربرية إذا تنازلت عن موضعها من السنة ذويها للعربية لأنها لسان العلم و آلة المصلحة".[1]

تمثل اللغة العربية درع الهوية الجزائرية، و لهذا قام المحتل الفرنسي وأنزلها إلى أدنى مستوى، فاعتبار اللغة الفرنسية لغة وطنية يعيدنا إلى الإحتلال ويذكرنا برسالة دوق رفيغو إلى وزير الحرب الفرنسية بتاريخ 15 أكتوبر سنة 1932 التي يقول فيها "إن أهم ما ينبغي إنجازه هو تعويض العربية بالفرنسية، التي ستنتشر بين الأهالي عندما تكون لغة السلطات و الإدارة".[2]

ثالثاً: إشكالية تعليم اللغات الأجنبية

و بجانب اللغة العربية تثار مشكلة اللغات الأجنبية و أعتقد أن هذا الموضوع أيضاً يعتبر من الموضوعات التي يجب أن نشير إليها لأن نقل منهجية تعليم اللغات للناطقين بغيرها قد تم بسهولة مذهلة. فهناك فئة من المجتمع تريد أن تفرض على الأمة كلها أن تغير لغتها و عاداتها التعبيرية بفرض لغة دخيلة عليها، و هذ الفئة ترى أن الغلبة الفعلية لا تحقق مشروعها إلا إذا جعلت المدرسة الجزائرية تنسلخ من جلدتها فتتخذ من الفرنسية لغة للتعليم، و هكذا فإن الطرح الاسيطاني للغة الفرنسية و السعي الحثيث بكل قوة و عنف في

[1] نصر الدين سعيدوني، **في الهوية و الانتماء الحضاري**، الجزائر: البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، 2013، ص 104.
[2] محمد العربي ولد خليفة، **مرجع سابق الذكر**، ص 159.

الصحف و مساحات التعبير المختلفة ذلك منذ حوادث أكتوبر 1988م بشكل خاص ومنذ جانفي 1991 بشكل أخص يخنلف اختلافاً كلياً عن فكرة الانفتاح على اللغات الأجنبية و الاستفادة من مسير الحضارة العالمية.[1]

فالتقرير الذي ورد بخصوص اللغة الفرنسية حاضراً و مستقبلاً هو موقف جماعة مع هذه اللغة و ناقمة على سياسة التعريب و على المسؤولين المنفذين لهذه السياسة، لأن التعليق على هذا الموضوع يتضمن حتماً على اللغة و إدانة لسياسة التعامل مع اللغات الأجنبية من قبل النظام، يقول التقرير في هذا الصدد: (إن مسألة اللغة الأجنبية في منظومتنا التربوي ظلت – في أغلب الأحيان– حبيسة الاعتبارات السياسية و الأيديولوجية، بل إنها ظلت تتجاهل المعايير العلمية و البيداغوجية و كذا التجارب التي أجريت في العالم). وهذا يعني في منظور التقرير أن النظام السياسي قد أخطأ حين عامل اللغة أجنبية بخلفية إيديولوجية، جعلتها لا تحافظ على مكانتها التي كانت عليها، فالتقرير حين يتحدث عن وضع اللغة الفرنسية في التعليم يبدي إحساساً بعدم الرضا، و حسراً على ما آل إليه وضع هذه الفئة، ولكنه وهو يشخص الوضع القائم لا يشير الى الطرائق التي تعلم بها، ولا الى المعلمين غير المؤهلين، بل يرجع الوضعية التي تعيشها اللغات عموماً الى الاعتبارات السياسية التي تعامل بها، لذا يقترح أن يعاد لها اعتبارها، وتنزل المنزلة التي تستحقها، ولكنه في اقتراحاته لا يلتزم بالمعايير العلمية التي نبه اليها، واعتبر عدم الالتزام بها نقيصة، فالاقتراحات التي أوردها لم يلتزم بأي معيار علمي، أو ايديولوجي، و الاقتراح الخاص بالتبكير بتعليم اللغة الفرنسية منذ السنة الثانية و تعزيز مكانتها في التعليم بجعلها لغة تدريس المواد العلمية، هذا الاقتراح يؤكد أن الذين أقدموا عليه لم يراعو في ذلك أي سند

[1] ابتسام حري، **المدرسة الجزائرية و تحديات التجديد**، رسالة ماجستير تخصص فلسفة التربية، المدرسة العليا للأساتذة، –بوزريعة الجزائر، 2013/ 2014، ص 141.

علمي أو بيداغوجي، إنما تعاملوا مع الموضوع بخلفية ثقافية، ووفق قناعة ذاتية و موقف شخصي لايبرره العلم، و لا يسنده المنطق.[1]

إن من ثوابت تيارات الفرنسة عندنا إدامة اللعب على حبل مغالطة لم يعد أحد يجهلها أو ينخدع بها اسمها "الانفتاح على اللغات الأجنبية" كانوا يتحدثون عن العالمية كلما أرادوا أن يلمحوا للغة الفرنسية وحين أسعفهم العالم بمصطلح العولمة أقبلوا على التماسك به، فالعولمة تقتضي فعلاً معرفة اللغات الأجنبية لكن من سوء حظ الانسلاخيين عندنا أن الفرنسية ليست هي لغة العالم و لا لغة العلم و لا لغة العولمة، هذا الوضع الذي يراد به إيصال البلاد إليه له إسم واحد هو ربطنا نهائياً بالعجلة الفرنسية و قتل العالمية باسم العالمية، لأن اللغة الفرنسية تقصينا عن المعارف العالمية و تعزلنا عن منابر التقدم التكنولوجي، لأن 80% من صفحات الانترنيت الالكترونية باللغة الانجليزية والـ20% الباقية لكل لغات الأرض بما فيها الفرنسية التي لا تحتل فيها إلا 02%.[2]

فاللغة الفرنسية عقيمة في دارها، لكن لازال في منظومتنا من يمجدها بمحاولة إدراجها في السنة الثانية ابتدائي لكن تم إلغائها في وقت مبكر وتم إدراجها في السنة الثالثة ابتدائي، لكن ما يعاب على هذا الإجراء أن تدريس الفرنسية في وقت مبكر من التعليم هو محو للهوية الوطنية، مع أن الطفل في هذا السن لايجيد حتى الكتابة أو القراءة للغته الأم، بل يجب على صانعي السياسة التعليمية تعليم الفرد الجزائري لغته العربية التي أناط بها الدستور الجزائري في مواده كلغة وطنية رسمية.

[1] عبد القادر فضيل، **مرجع سابق الذكر**، ص ص383- 384.

[2] ابتسام حري، **مرجع سابق الذكر**، ص 142.

المطلب الثالث: التعدد اللغوي في الجزائر و أزمة هوية.

إن الواقع اللغوي في الجزائر يوضح أن درجة استعمال اللغات في الجزائر ليس متماثلاً، حيث تهيمن العاميات الجزائرية على السوق الشفوية، و تحقق تواصلاً ببين المجموعات اللغوية المختلفة أم اللغة العربية الفضيحة و اللغة الفرنسية فلا تستعملها إلا طبقة من المثقفين و في أماكن واضحة نحو المدارس و الجامعات والمساجد بنسب متفاوتة و الأماكن الإدارية. كما أن الأمازيغية، له تأدياتها المختلفة من منطقة لأخرى، و قد يوجد بنخما اختلافات واضحة (شاوية و قبائلية، و ميزابية...). فالوضع اللغوي عندنا تسود لغة عربية فصيحة هي اللغة الرسمية للدولة و تختلف عن اللغة الأم المكتسبة بالبيت، ثم فرنسية موروثة عن الاستعمار و كانت لفترة طويلة اللغة الرسمية للبلاد ثم أصبحت أجنبية بعد سياسة التعريب، و هي اليوم حكر الطبقة المترفة و المثقفة وعلى مستوى السلطة و المسؤولين، ه مظهر من مظاهر الرفاهية و الرقي عندهم.[1]

يضيف الباحث الجزائري علي غربي " أن المتتبع لواقع الثقافة الجزائرية لا سيما في بعدها اللغوي يلاحظ أنها ذات أبعاد مختلفة فهي عربية إسلامية..أمازيغية متوسطية .. إفريقية .. عالمية.. و رغم ذلك تضعف فيها أبعاد معينة و تقوى أخرى على مستوى الانفتاح الثقافي و التثاقف.. في الوقت الذي ينظر فيه الاستفادة من جميعها نلاحظ غلبة التوجه المتوسطي فيها و الفرنسي بالخصوص.. و لهذا يحتدم الصراع بين معربين ومفرنسين.. و الذي نستشف منه الأزمة اللغوية في الجزائر.[2]

إن دستور 2002 و الذي جاء بالبعد الأمازيغي و اعتبرها لغة و طنية فيجب عدم الخلط بين كونها وطنية وليست لغة رسمية، لأنها لاتوجد دولة ذات علمين أو نشيدين وطنيين...لا توجد أمة موحدة بلغتين متداولتين

---

[1] باديس لهويمل، نور الهدى حسني، **مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر و انعكاساته على تعليمية اللغة العربية**، تاريخ الدخول (28.04.2016)/ 06:25 http://revue.ummto.dz/index.php/pla/article .

[2] تقنيفة نورة، **الإشكال الهوياتي اللغوي الجزائري.. أو إشكالية أزمة الانتماء**، تاريخ الدخول 28.04.2016 / 06:25 dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/386/kenifa.pdf

رسمياً ووطنياً، وفرنسا أفضل نموذج، فبالرغم من تعدد اللغات بها وكثرة اللهجات إلا أنه لا سيادة إلا للغة الفرنسية في الإدارة و أجهزة الإعلام الرسمية. لأنه في حالة الإقرار بأنها لغة رسمية فهذا يعني أننا أمام شعبان و ليس شعب واحد ما من شأنه تقسيم البلاد، ضف الى ذلك فالأمازيغية بالجزائر هي أكثر من عشرة لهجات متباينة وهي غير مكتوبة و غير موحدة في أي لهجة نعتمدها، فحتى في عصر ماسينيسا (الملك الوطني) لم تكن كذلك بدليل أنه لم يعتمد في دولته المستقلة غير اللغة اللاتينية لغة الإدارة و الثقافة و العلوم في ذلك الوقت، و في حالة ترسيم لهجة معينة من اللهجات فهذا من شأنه إدخال البلاد في ثغرات طائفية ما من شأنه القضاء على روابط الوحدة الوطنية، و من هنا فيجب عدم الخلط بين مشروعية استعمال اللهجات الوطنية في الحياة اليومية و مع رسمية اللغة في إطار سيادة الدولة، علم واحد و لسان رسمي واحد، و فرنسا أفضل مثال على ذلك.[1]

ان المتتبع لشأن الهوية اللغوية ، يتضح له مدى الصراع بين اللغات في الإستئثار ، فكان الصراع ثلاثي الأبعاد، كل له منطلقاته وقناعاته وأدلجته، فالعربية مقدسة بفعل القرآن ومنظور الإيمان، مؤيدة بالقانون، ومدعمة بأديولوجية بعثية لا ترى إلا نفسها، فهي صاحبة حق، واللغات الأخرى إما دخيلة أو ضرة غير مرغوب فيها، أما الفرنسية فهي لغة المستعمر وأذياله، وإن انتهى الإستعمار الفرنسي إلا أن هيمنته اللغوية قائمة، فهي لغة المتعالين والسائرين في ركب حضارة الغرب، الموسومون بما يعرف بالطابور الخامس. أما الأمازيغية فبالرغم من أصالتها وعراقتها فهي عانت وتعاني الأمرين ، من أبنائها الذين هجروها بفعل الفرنسة والتعريب، ومن أعدائها الفرنسيين والعروبيين، فغدت غريبة بين أهلها وذويها. إن هذه السياسة اللغوية

[1] شراد محمد العلمي، **النظام التعليمي و ثوابت الهوية الوطنية كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجاً**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف –2–، 2014/2013، ص129.

القصرية ولـدت تذمـرا غير معلن، وكونت جيلا متذبذبا بين طروحات الشرق والغرب ، وقـد نـتج عن ذلك ظـهور قـلق هوياتي، وتلعثم لساني، أظهر الجزائري بالشعب الذي لا يتقن أية لغة ؟ وبرزت خطابات متنوعة على لسان الأحزاب السياسية كطروحات أيديولوجية كانت فيها اللغة سبيلا بيناً في جلب الأتباع والمؤيدين. وهو ما أحـدث تـمزقات في المجتمع، بين التمزيغ والتعريب والفرنسة، وأخيرا استعمال الدارجة واللغة اللأنجليزية.[1]

وهذا الموقف الصريح عن نيتهم في إبقاء الفرنسية كلغة إلى جانب العربية كلغة أدب ودين، يرفضه المنطق السليم، ويأبى أن يطرد الغازي مـن الأوطان المستعـمرة الأقطار، وتبقى لغـته عالـقة بالأفكار ساكـنة في المشاعر، فلا استقلال دون طرد ذوات الأجانب، وحرية دون محو أخلاقهم، وأفكارهم المتمثلة في لغتهم.

ويأتي من الفئة الأخرى – المعربين– التي نضم صوتنا إليها قائلين: «إنكم تخلطون خلطًا شديدًا في أمر الازدواج اللغوي، فليس هذا الأخير هو أن نقسم المواد المدروسة بين لغتين ولا أن نخصص إحداهما بالمواد العلمية والأخرى بالمواد الاجتماعية والأدبية والدينية، بل هو أن يتقن المواطن اللغة القومية إتقانًا كاملاً شاملاً، وأن يعرف لغة أجنبية معرفة حسنة كلغة ليس غير. هذا هـو الازدواج اللـغوي عند كل من يفكر ويقدر للكلمات موقعها من الكلام، واما أن يـعتمد عـلى هـذا، لمعارضة شيوعية اللغة القومية في دارها، فهذا هو الحيف بعينه، وهذا هو الضلال الذي ينبغي أن يشفى منه كل جزائري يقدر مسؤوليته كمواطن.

وتـستمر محاولات المطالبين بالمحافظة على الفرنسية، بلـفت أنظارنـا إلى المستوى العلـمي والفني الـذي أحرزته، وكأنهم يتخيلون أننا نجهل قيمة هذه اللغة، وننكرها، ولو أنهم تعمقوا فيما يطالبون به، وعادوا إلى ما قبل القرن السادس عشر الميلادي – العهد الذي كانت فيه العربية لغة العلم والحضارة– لأدركوا أنهم ومن

[1] الطيب آيت حمودة، **هوية الجزائر لغة أم لغات..؟ (ج3)**، تاريخ الدخول(28.04.2016) / 06:25
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=180204

حيث لا يشعرون يؤيدون رأينا في وجوب إعادة اللغة القومية إلى مكانتها. ذلك أن الفرنسية قبل أن تبلغ ما هي عليه اليوم، كانت لغة ميتة، أو كالميتة في وطنها، لولا جهاد رجالاتها أمثال «رونسار»، و«دوبيلي» ضد من كانوا يرون أن الفرنسية لا تصلح لإحداث نهضة ثقافية، وهو نفس الموقف الذي نتخذه نحن اليوم ضد من يرون أن العربية غير صالحة لمواكبة التطور العلمي.[1]

[1] شراد محمد العلمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 129.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل السياسة التعليمية في الجزائر عبر ثلاث مراحل بداية بالعهد العثماني الذي عرف إزدهاراً بالنسبة للتعليم وذلك بشهادة أحد الفرنسيين أن الشعب الجزائري شعب متعلم، حتى بعد دخول الاحتلال الفرنسي الذي انتهج سياسته في تجهيل الشعب وتنصيره. ثم مرحلة الإستقلال و التي ورثت فيها الجزائر مناهج تربوية فرنسية أثرت لغوياً وثقافياً على هوية البلاد، مما جدد الصراع داخل الدولة حول إشكالية تعريب المناهج التعليمية في كافة الأطور التعليمية، ففي مرحلة الثمانينات حقق مسار تعريب المناهج التربوية قفزة نوعية للسياسة التعليمية الجزائرية واعتمادها مبادئ الهوية الوطنية العربية والاسلامية، ومع بداية عهدة الرئيس الحالي سنة 1999 انطلقت عملية تحول على مستوى نظام التعليم بالجزائر والذي أضفى بعداً أخرى للهوية الجزائرية و المتمثل في البعد الأمازيغي.

الخاتمة

الخاتمـــــــة

من خلال ما تطرقنا اليه حول السياسة التعليمية في الجزائر، أن التعليم عرف ازدهاراً في العهد العثماني مع ان هذه الأخيرة لم تولي اهتماماً للتعليم، وصولاً الى الفترة الاستعمارية، حيث شهد التعليم في هذه الفترة تراجعاً كبيراً إثر سياسة التجهيل والتغريب الذي انتهجه الاحتلال الفرنسي لسلخ المجتمع الجزائري من مبادئه و قيمه الوطنية، ثم مرحلة الاستقلال حيث ورثت الجزائر منظومة تعليمية فرنسية أثرت على هوية الشعب الجزائري، ما دفع النخب الحاكمة في الجزائر الى تقديم عدة إصلاحات إنطلاقاً من مبادئ ومقومات الشعب الجزائري.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الهوية الجزائرية ترتكز على ثلاث مقومات رئيسية و المتمثلة في الإسلام، العروبة، الأمازيغية، أما علاقة السياسة التعليمية بالهوية فهذا ما تطرقنا إليه من خلال السياق التاريخي في الجزائر، والذي تناولنا فيه التعليم خلال هذه الفترة حيث شهد التعليم تطوراً و ازدهاراً خلال الفترة العثمانية، إذ لم تولي اهتماماً للتعليم كونه لايحقق أرباحاً مادية ولاتجارية.

فبعد دخول الاستعمار الفرنسي لمسنا عدة محاولات لطمس الهوية الجزائرية من خلال إستهداف المدارس الجزائرية و والقضاء عليها، حيث لجأت إلى تجهيل الشعب ونشر المسيحية وغرس القيم الغربية إضافة إلى تدريس اللغة الفرنسية بدل اللغة العربية.

بعدها نصل الى مرحلة الاستقلال حيث شهدت هذه المرحلة مناهج تعليمية موروثة عن الاستعمار الفرنسي مع محاولة لتعريب المناهج. فمرت السياسة التعليمية بعدة إصلاحات وصولاً إلى إصلاح سنة 2003 و الذي أدرج بعداً آخر للهوية الوطنية الجزائرية والمتمثلة في المقومات الثلاثة وهي الإسلام، العروبة، الأمازيغية، فتم إدراج هذه الأخيرة في المناهج التعليمية لإصلاحات 2008.

من جملة التوصيات التي نخرج بها من أجل تعزيز دور السياسة التعليمية و أثرها على الهوية الوطنية ما يلي:

- إعتماد اللغة العربية كلغة أساسية في عملية تلقين العلوم على مستوى المدارس والمعاهد والجامعات.
- الحرص على تثبيت مقومات الحضارة الإسلامية وغرس المبادئ والقيم الإسلامية داخل الأفراد والمجتمعات.
- تحديث المنظومة التربوية وتدعيمها بإصلاحات تتماشى مع تطورات الحديثة المعاصرة.
- المراقبة المستمرة لكل الآليات الفاعلة داخل الهيكل التعليمي في أداء الأهداف التي سطرت لها.
- إعتماد مبدأ المقاربة بالكفاءة بين منظومتين داخلية و خارجية.

قائمـــة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر

القرءان الكريم

II. الكتب باللغة العربية

1) **الكتب:**

2) ابراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، ط2، عمان: دار الشروق، 2009 .

3) أرسطو طاليس، السياسة، تر: أحمد لطفي السيد ، ط2، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م .

4) اسماعيل علي سعيد ، الهوية والتعليم ، القاهرة: عالم الكتاب، ط1، 2005 .

5) انتوني جيدنز، علم الاجتماع . ترجمة: فايز الصباغ، ط 4، لبنان: المنظمة العربية للترجمة،2005 .

6) بطرس غالي، ومحمود خيري، المدخل في علم السياسة، ط1، القاهرة: الانجلو المصرية، 1998م .

7) بن قينة عمر، المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2000 .

8) بن محمد علي، معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية، الجزائر: دار الأمة، 2001 .

9) بن نعمان أحمد ، الهوية الوطنية حقائق وغايات، ط1، الجزائر: دار الأمة، 1999 .

10) بوخاوش سعيد ، الإستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، الجزائر: دار تفتيلت للنشر، 2013 .

11) تركي رابح، أصول التربية والتعليم ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 .

12) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، ط 3، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981 .

13) تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الاصلاح و التربية في الجزائر، ط5، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، 2001 .

14) الجندي أنور، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965 .

15) حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2013،

قائمة المصادر والمراجع

16) زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994 .

17) زوزو عبد المجيد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 2009 .

18) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: وهبة ربيع، القاهرة، 2000 .

19) سعد الله ابو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، الجزائر: دار الغرب الاسلامي، 1998 .

20) سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، الجزائر: دار الغرب الاسلامي، 1998 .

21) سعيدوني نصر الدين ، في الهوية والانتماء الحضاري، الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013 .

22) السيد بكر عبد الجواد ، التربية المقارنة والسياسات التعليمية، الاسكندرية: مطبعة السلام، 2006 .

23) السيد بكر عبد الجواد ، السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية، دار الوفاء، 2002 .

24) الشرقاوي أنور محمد ، التعلم نظريات وتطبيقات، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012م .

25) شما بنت محمد بن خالد آل نهيان، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية – دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، القاهرة: دار العين للنشر، 2013 .

26) عطية محمد عبد الرؤف ، التعليم وأزمة الهوية الثقافية، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2009 .

27) فخري رشيد خضر وآخرون، التربية في مجتمع الامارات العربية المتحدة، العين: مكتبة العين، 1988 .

28) فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، الرباط: مطبعة فضالة، دون تاريخ .

29) فضيل عبد القادر ، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2009 .

30) فهمي محمد سيف الدين ، التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004 .

31) لطفي بركات أحمد ، في فلسفة التربية، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1978 .

32) مارون يوسف ، طرائق التعليم بين النظرية والممارسة في ضوء الاتجاهات الحديثة وتدريس اللغة العربية في التعليم الأساسي، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011 .

33) مالك بن نبي ، شروط النهضة، تر: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986 .

قائمة المصادر و المراجع

34) محمد بغداي منار ، السياسة التعليمية في الدول النامية و المتقدمة، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009 .

35) مسلم محمد ، الهوية في مواجهة الإندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا، ط 1، الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2009 .

36) مصباح عامر ، التنشئة الإجتماعية و السلوك الإنحرافي لتلميذ المدارس الثانوية، الجزائر: دار الأمة، 2003 .

37) ميكشيللي اليكس، الهوية، ط1، تر: علي وطفة، دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993 .

38) ناصر إبراهيم ، علم الاجتماع التربوي، بيروت: دار الجيل، 1992 .

39) نبهان يحي محمد ، الأساليب الحديثة في التعليم و التعلم ، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008 .

40) هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة و الهوية، تر: حاتم حميد محسن، ط1، سورية: دار كيوان، 2010 .

41) هاني بني مصطفى، السياسات التربوية والنظام السياسي، عمان: دار جرير للنشر و التوزيع، 2005 .

42) هلال عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية و الاسلامية فيما بين القرنين التاسع و العشرين الميلاديين، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 .

43) ولد خليفة محمد العربي ، المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، الجزائر: دار ثالة للنشر والتوزيع، 2007 .

أ. المجلات و الموسوعات

1) الموسوعات و القواميس:

1. زكي بدوي أحمد ، معجم مصطلحات التربية و التعليم ، القاهرة: دار الفكر العربي، 1980 .
2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ج1، مطابع الأوفست، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ط3، 1405هـ-1985 .
3. غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989 .
4. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، لبنان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 .

2) المجلات:

1 . نرغو محمد ، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، 2010

2 . الخداوية نريدي، اللغة العربية وترسيخ الهوية الوطنية في ظل التعدد اللغوي، مجلة الممارسات اللغوية العدد 15 ،الجزائر: جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 01 جانفي، 2012

3 . فيلالي سليمة، الهوية الجزائرية أزمات وتحديات، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 08، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر، 2013 .

4 . بلعيد صالح ، الإصلاح التربوي و التردي اللغوي، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 21، الجزائر: جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2014 .

5 . خليفي عبد القادر، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، مجلة الشهاب الجديد ، لجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع العدد 03، المجلد : 03، السنة الثالثة، 2004

6 . شياع محمد عبد الرضا ، اللغة هوية أم ثقافة: جدلية العلاقة بين الذات و الآخر، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد 04، العراق: جامعة الكوفة، 2013

7 . نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الكويت: عالم المعرفة، العدد 265، يناير 2001.

8 . نواف موسى شطناوي، أداء مديري المدارس الحكومية والخاصة في محافظة اربد ، مجلة العلوم التربوية، المجلد 27، العدد 01، الرياض: جامعة الملك سعود ، فبراير 2015م

ج. الوثائق الحكومية

1. دستور 1976 .

2. دستور 1989 .

3. دستور 1996 .

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 76-35 مؤرخ في 16 . 04 . 1976، الجريدة الرسمية، عدد 33 ، السنة 13، 23 . 04 . 1976

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 76-35، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، رقم 185 . 1976.04.16

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم 76-68، مؤرخ في 1976.04.16، الجريدة الرسمية، عدد 33، السنة 13، 1976.04.23 يتعلق بمجلس التربية.

7. الجريدة الرسمية، 16 جانفي 1991، العدد الثالث.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، المؤرخة في 01 مارس 1989.

11. الجريدة الرسمية للجمهوية الجزائرية، العدد 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، المؤخة في 16 نوفمبر 2008.

14. مرسوم رئاسي رقم 101-2000 مؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق لـ09 ماي 2000 .

د . الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1 . حري ابتسام، المدرسة الجزائرية وتحديات التجديد ، رسالة ماجستير تخصص فلسفة التربية، المدرسة العليا للأساتذة، -بوزريعة الجزائر، 2014/2013 .

2 . هياق إبراهيم، اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الاصلاح التربوي في الجزائري أساتذة متوسطات أولاد جلال و سيدي خالد نموذجاً، رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010 - 2011 .

3 . بروال أحمد ، التنشئة السياسية في المدرسة الجزائرية – دراسة تأصيلية في الفكر الاسلامي و الانساني-، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية تخصص شريعة وقانون، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2012-2013 .

قائمة المصادر والمراجع

4. صليحة أسد، السياسة العامة التعليمية في الجزائر- دراسة حالة نظام ل.م.د- جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة 2009-2014 دراسة ميدانية للطلبة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسات عامة وسياسة التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2014-2015.

5. رابحي اسماعيل، الإصلاح التربوي وإشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية–دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حل المشكل، رسالة دكتوراه علوم في علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2012-2013.

6. دبي رابح، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830- 1962، رسالة دكتوراه في علوم التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2010/ 2011.

7. بن حصير رفيق، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا–دراسة حالة الجزائر و المغرب، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012. 2013.

8. الإمام سلمى، صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

9. بلحاج سليم، السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2014-2015.

10. شراد محمد العلمي، النظام التعليمي وثوابت الهوية الوطنية كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجاً، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف -2-، 2013/2014.

11. طابي رتيبة، الصراع الثقافي وتأثيره على هوية الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008.

12. محمدي عبد الرؤف، السياسة التعليمية وبناء مقررات اللغة العربية في الجزائر "كتابي في اللغة العربية" للسنة الخامسة من التعليم الابتدائي عينة، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010،2011.

13 . كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس و التطور 1850- 1951، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوي قسنطينة، 2007- 2008 .

14 . كوسة فاطمة الزهراء، أزمة الهوية عند الشباب الجزائري، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005 .

15 . مغراوي لقمان، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وادارري، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر-يوسف بن خدة-، 2004،2005.

16 . مسعودي مجيد ، إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000-2010، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والادارية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر-3-، 2011-2012 .

17 . أبو عنزة محمد عمر أحمد ، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية "دراسة من منظور فكري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

18 . مزيان وردية، الاغتراب الاجتماعي وأثره على الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العقيد آكلي محند ولحاج، البويرة، 2012.2011.

19 . مناصرية ميمونة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور جامعة أساتذة بسكرة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012 .

و . ملتقيات:

1. مرابط محمد ، بوبريحة معاذ، ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع التطلع للمستقبل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الخامس حول: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و تحليل مساهمة مخرجاتها في تفعيل النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر-، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، يومي 24 و 25 نوفمبر 2015 .

هـ. الدراسات المنشورة عبر الأنترنت

1. http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

مادة علم

2. http://www.feedo.net/Society/SocialInfluences

التعليم و المجتمع (ت-م) "2016-04-12

3. https://docs.google.com/document

مفهوم التعزيز في التربية و أنواعه

4. http://www.el_massa.com/ar/content/view/8785
5. http://www.aranthropos.com

حكيمة بولعشب، تحديات الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة، جامعة جيجل

6. http//www.islamtoday.net/doc/congre/htm.

عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحفاظ على الهوية و الثقافة الإسلامية، متمر الإسلام و الغرب في عالم متغير.

7. http://www.arabrenewal.info

ساين عساف، اللغة و الهوية مرتبطاً بالتعلم والتعليم

8. http://www.baath-party.org

وليد البوز، دور اللغة العربية في الحفاظ على هوية الأمة

9. www. watfa.net

علي أسعد وطفة، إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي (تحيات و تطلعات مستقبلية

10. http://alasr.me/articles/view/6681

يوسف شلبي، التعليم الديني في الجزائر و المخاطر المحدقة به

11. http://www.algeriachannel.net

بادية شكاط، إشكالية هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم بالجزائر

12. http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds

علي بن محمد ، صراع اللغة والهوية بالجزائر . . الأبعاد والتداعيات، برنامج بلا حدود مع الدكتور أحمد منصور

13. http://revue.ummto.dz/index.php/pla/article/viewFile/1121/941

باديس لهويمل، نور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية

14. dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/386/kenifa.pdf

تقنيفة نورة، الإشكال الهوياتي اللغوي الجزائري . . أو إشكالية أزمة الانتماء

15. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=180204

الطيب آيت حمودة، هوية الجزائر لغة أم لغات . . ؟ (ج3)

16. www.infpe.edu.dz/

المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، وحدة النظام التربوي – سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والاكمالي، الجزائر، 2005.

III. المراجع باللغة الأجنبية

1. James D Fearon, What is identity (As we now use the word) ?, Standford : departement of political science, 1999.
2. Olivier Solage, **croissance ou développement des tiers monde**, 1997, p381.

الفهرسة

الفهرســـــة

المحتوى الصفحة

كلمة الشكر

إهداء

مقدمة..... أ- هـ

الفصل الأول: السياسة التعليمية و الهوية -إطار نظري-.....07

تمهيد.....08

المبحث الأول: مفهوم السياسة التعليمية.....09

المطلب الأول: التعليم وأهميته.....09

المطلب الثاني: تعريف السياسة التعليمية و خصائصها 14

المطلب الثالث: أسس السياسة التعليمية و أهدافها.....18

المبحث الثاني: السياسة التعليمية و إطارها الهيكلي.....22

المطلب الأول: مستويات و مراحل بناء السياسة التعليمية.....22

المطلب الثاني: مقومات السياسة التعليمية.....24

المطلب الثالث: أهمية السياسة التعليمية.....26

المبحث الثالث: الهوية و مفاهيمها العامة.....,,,,,.....28

المطلب الأول: مفهوم الهوية.....28

المطلب الثاني: أشكال الهوية.....36

المطلب الثالث: أبعاد الهوية.....40

خــلاصة الفصل.....45

الفهرســـة

الفصل الثاني: السياق التاريخي للسياسة التعليمية في الجزائر.....46

تمهيد.....47

المبحث الأول: مراحل السياسة التعليمية في الجزائر.....48

المطلب الأول: مرحلة التعليم في العهد العثماني.....48

المطلب الثاني: مرحلة الاحتلال الفرنسي.....51

المطلب الثالث: مرحلة الاستقلال من 1962- 1976.....57

المبحث الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر.....63

المطلب الأول: مقومات الهوية الجزائرية. 63

المطلب الثاني: وسائل إثبات الهوية.....69

المطلب الثالث: أبعاد الهوية في الدساتير الجزائرية.....76

المبحث الثالث: السياسة التعليمية و اشكالية الهوية في الجزائر.....81

المطلب الأول: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.....81

المطلب الثاني: مظاهر تدهور الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية.....85

المطلب الثالث: التعدد اللغوي في الجزائر و أزمة هوية. 92

خلاصة الفصل:.....96

الخاتمة: 98

قائمة المراجع:.....100

الفهرسة:.....

الملخص.....

الملخص

يعيش العالم حراك إجتماعي وسياسي خطير نتيجة عدم وجود توافق وانسجام على المستوى الأيديولوجي والفكري، ففي وقت كنا نرى فيه أن مجتمعاتنا العربية قد تجاوزت مرحلة العصبيات راحت لتظهر لنا من جديد، حيث وصل تأزم الموقف في بعض البلدان إلى الإقتتال الداخلي وطلب التدخل الأجنبي، ونظراً لما تعيشه الجزائر من أحداث إرتأينا من خلال هذه الدراسة الوقوف على السياسة التعليمية في الجزائر و أثرها على الهوية الوطنية من خلال التتبع التاريخي والقانوني لها، ففي فترة العهد العثماني كان التعليم على قدر عال من الكفاءة العلمية والفكرية، لتأتي بعد ذلك فترة الإستعمار والذي انتهج سياسة الفرنسة وسلخ للهوية الجزائرية وذلك بنشر المسيحية.

وبعد الإستقلال ورثت الجزائر منظومة تعليمية منهارة، مما جعلها تستعين بالدول المجاورة مثل: مصر، سوريا . . لإصلاح المنظومة التعليمية. ففي سنة 1976 إنتهجت الدولة سياسة تعليمية أصيلة حيث أعطت صورة جديدة للهوية الجزائرية والمتمثلة في الإسلام واللغة العربية وتعريب المناهج في كافة المستويات التعليمية، بعدها مرت بعدة إصلاحات وصولاً إلى إصلاحات 2003 و التي أعطت بعداً جديداً للهوية الجزائرية و المتمثل في البعد الأمازيغي إضافة إلى االبعد العربي و البعد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية:

السياسة التعليمية، النظام التعليمي في الجزائر، الهوية، الهوية الوطنية، البعد الإسلامي، البعد العربي، البعد الأمازيغي.

Summary of the study

The world is still a dangerous social and political consequence of the lack of consensus and harmony of ideological and intellectual level, when we see that our Arabic had overtaken stage partisanship had to show us again, the worsening situation in some countries to internal strife and foreign intervention, because Algeria is experiencing events through this study we decided to stand on education policy in Algeria and its impact on national identity by tracing the historical and legal, in the Ottoman period, education was on A high degree of scientific and intellectual competence, then come the colonial period which followed the French policy and pick off the Algerian identity by spreading Christianity.

After independence, Algeria inherited educational system collapsed, making use of neighbouring States such as Egypt, Syria. To fix the education system.

In 1976 the State pursued an authentic educational policy where the basest of Algerian identity of Islam and Arabic language and localization of curriculum in all educational levels, then passed several reforms down to the 2003 reforms and that gave a new dimension to the Algerian identity and Amazigh dimension in addition to Arab and Islamic dimension the remoteness.

Key words:

Atalimet policy, the education system
in Algeria, identity, nationaldentity, Islamic Arab dimension dimension, Amazigh dimensio